

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

الدور التثموي للبلدية في الجزائر:

دراسة حالة بلدية أولاد رشاش 2015-2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسة العامة والنظم المقارنة

إشراف:

- الدكتورة هارون مليكة

إعداد:

- رحالي عبيير

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الانتساب	الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	الدكتورة حياة فراني
مشرفا و مقرا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	الدكتورة هارون مليكة
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	الدكتورة وسيلة لوجاني

2022م/2023، 1443هـ/1444هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه فالشكر الأول لله سبحانه وتعالى على انجاز هذا

العمل والذي أرجو أن يكون علما يستفاد منه

ثم انه وليسرني أن أشكر بعد الله عز وجل أستاذتي الفاضلة والمحترمة "هارون مليكة"

لإشرافها على هذا العمل وعلى الجهد الذي بذلته

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من السيد "موسى سماعلي" رئيس المصلحة التقنية

ببلدية أولاد رشاش، والسيد "رشيد كزيز" الأمين العام لبلدية أولاد رشاش على تقديمهم

للمعلومات التي ساهمت في إثراء هذا العمل

الشكر موصول أيضا إلى كل من مد يد العون وقد لي النصيح والإرشاد وكل من ساعدني

من قريب أو من بعيد انجاز هذا العمل وأخص بالذكر:الدكتورة موساوي حليلة وباحث

الدكتوراه حبيب العوفي

إهداء

إلى من بذلت الجهد لتراني في أعلى المراتب، التي طالما كان هدفها هو نجاحي، إلى

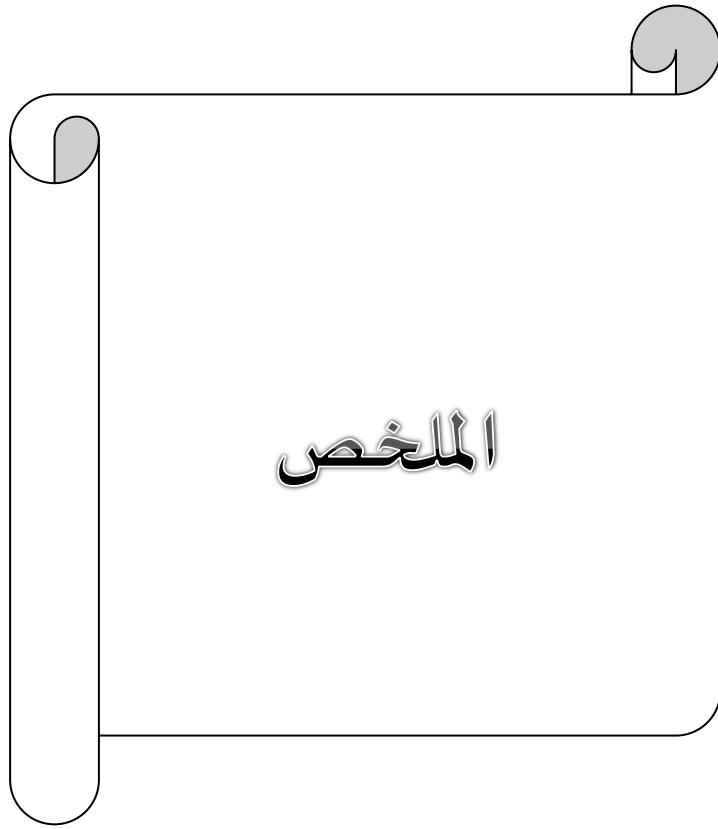
من كانت خير سند لي

إلى المرأة التي كانت نعم الأم والأب والأخت والصديقة في حياتي، إلى من وقفت

معي في السراء والضراء، إلى من سهرت الليالي، وبذلت الغالي والنفيس لأصل إلى

هذه المرحلة

أهدي لكي ثمرة نجاحي هذه ليكون عربون على كل ما بذلته من اجلي.



الملخص:

تسعى هذه الدراسة لتبيان أهمية البلدية و دورها في العملية التنموية، من خلال عرض آليات العمل التنموي في البلديات الجزائرية، وقد تم اختيار بلدية أولاد رشاش كنموذج للدراسة في الجزائر، حاولت هذه الدراسة معالجة التساؤل الذي يبحث عن ما مدى مساهمة بلدية أولاد رشاش في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2015-2022، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها انه لتفعيل الدور التنموي للبلدية لابد من وجود مجموعة متكاملة من الآليات التي تسهل عمل البلدية، ومن الضروري على كل البلديات الجزائرية بصفة عامة و بلدية أولاد رشاش خاصة مراعاة الإمكانيات التي تتميز بها البلدية و تثمينها و الهوض بالنشاط التنموي المناسب لها.

- الكلمات المفتاحية: البلدية، التنمية محلية، الجزائر، بلدية أولاد رشاش –ولاية خنشلة-

Abstract:

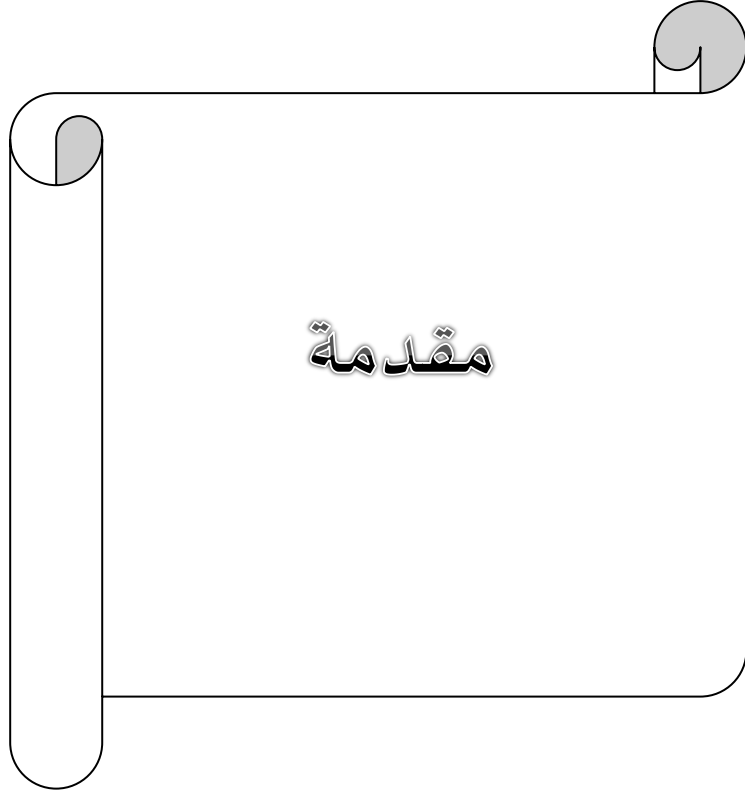
This study aims to showing the importance of the municipality and its role in the development process by presenting the mechanisms of development action in Algerian municipalities. The Municipality of Ouled Rechache was chosen as a study model in Algeria, This study attempted to address the question of the extent to which the Municipality of Ouled Rechache contributed to local development during 2015-2022. This study concluded with many results among them that to activate the municipal development role there must be an integrated set of mechanisms that facilitate the municipality's work. It is essential for all municipalities in Algeria in general and for the municipality of Ouled Rechache in particular to take into account and value the municipality's potential, And the promotion of the right development activity for it.

- Key word: Municipality, Local Development, Algeria, Municipality of Ouled Rechache –Wilaya of khenchela-

Résume :

Cette étude vise à démontrer l'importance de la municipalité et son rôle dans le processus de développement, en présentant les mécanismes d'action de développement dans les municipalités algériennes. La municipalité d'Ouled Rechache a été choisie comme modèle en Algérie, Cette étude a tenté de répondre à la question de savoir dans quelle mesure la municipalité d'Ouled Rechache a contribué au développement local pendant la période 2015-2022, Cette étude a donné des résultats, dont le plus important est que pour activer le rôle de développement de la municipalité, il doit y avoir un ensemble intégré de mécanismes qui facilitent le travail de la municipalité. Il est essentiel pour toutes les municipalités algériennes en général et pour la municipalité d'Ouled Rechache de tenir compte des possibilités de la municipalité et de promouvoir l'activité de développement appropriées.

- Mots-clés : municipalité, développement local, Algérie, municipalité d'Ouled Rechache - Wilaya de khenchela-



تمهيد:

يمثل النظام الإداري إطار السياسات والإجراءات الذي تستخدمه الدولة في ممارسة وظائفها بهدف تسير الشأن العام، بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضعتها، ومع تزايد و توسع مسؤوليات الدولة الحديثة اتجاه مواطنيها فرض عليها ضرورة التوجه نحو اللامركزية الإدارية، والتي تعتبر أسلوب إداري يتطلب توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية و الهيئات المحلية ممثلة في الجماعات المحلية، حيث أصبح نظام الجماعات المحلية من الركائز الأساسية للدولة، التي تهدف من خلالها لتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني، فمنحت للجماعات المحلية مسؤولية كبيرة في عمليات التنمية كونها الأقرب إلى المواطن والأعلم بمشاكله و احتياجاته.

إن الدولة الجزائرية بدورها لم تكن مستثناة من ضرورة التحول في نظامها الإداري لمواكبة التغيرات الحاصلة، إذ كرس الدستور الجزائري نظام الإدارة المحلية كأساس للنظام الإداري في الدولة، والذي كان له أثر كبير في التنمية المحلية، بحيث أعطى للجماعات المحلية - الجماعات المحلية في الجزائر هي الولاية و البلدية - مهمة اتخاذ القرارات اللازمة لتلبية حاجات المواطنين في إطار الصلاحيات الممنوحة لها قانونيا.

وكون البلدية تعتبر قاعدة اللامركزية في الجزائر، فهي المسؤول الأول و المباشر للقيام بجميع المشاريع التنموية، كما تعتبر البلدية إطار مشاركة المواطن في تسير الشأن المحلي من خلال ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، وقد جعل المشرع الجزائري القانون 10-11 الإطار القانوني الذي ينظم نشاط البلدية و يحدد صلاحياتها و مجال تدخلها، وهو القانون الذي مازالت تعمل به البلديات في الجزائر إلى اليوم، ولم يطرأ عليه أي تعديل.

نجاح مهام البلدية في مجال التنمية المحلية مرهون بتوفر الآليات المتعددة التي تضمن تعزيز دورها التنموي، كما يتطلب وجود مجلس شعبي بلدي قوي وقادر على تقديم اقتراحات من شأنها تفعيل التنمية المحلية باعتبار هذا المجلس قائم بطريقة الانتخاب، هذه الطريقة التي تعزز من اللامركزية الإدارية، وكون أعضاء المجلس الشعبي البلدي يمثلون المواطنين في اتخاذ القرار المحلي وكل ما يخص العمليات التنموية في البلدية، و التي تسعى من خلال هذه الأخيرة لتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها.

• الأدبيات و الدراسات السابقة :

- الدراسة الأولى: للباحث عزيز محمد الطاهر، بعنوان "آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر"، مذكرة ماجستير (جامعة قاصدي مريح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2009)، حيث تناولت هذه الدراسة أهم الآليات التي تساعد البلدية في تحقيق التنمية وتحديد مدى فعالية الآليات القانونية التي حددها المشرع لتفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، وخلصت هذه الدراسة إلا أن الإطار البشري هو الآخر يشكل ركيزة أساسية لإدارة فعالة للتنمية المحلية وهو ما يحتم على المشرع وضع قواعد لتنظيمه.

إلا أن هذه الدراسة جاءت تدرس دور البلدية في إطار قانون البلدية 90-08 وهو قانون قديم، جاء بعده قانون البلدية 10-11 الذي حاول فيه المشرع الجزائري تدارك النقائص الموجودة في قانون 08-1990، وهو ما سنتناول في إطاره دراستنا.

-الدراسة الثانية : للباحثة حميدة محجوبي بعنوان : "معوقات التنمية المحلية في الجزائر – بلدية حاسي بن عبد الله نموذجاً_"، مذكرة ماستر، (جامعة قاصدي مريح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2019/2018)، تناولت هذه الدراسة أهم العوائق التي تحد من تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة، وبلدية حاسي بن عبد الله خاصة، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن من أهم العراقيل التي تواجه التنمية المحلية هي ضعف الموارد المالية للبلدية إضافة إلى ضعف مشاركة المواطنين، وأن تفعيل ما يعرف بالديمقراطية التشاركية وذلك بإدخال عنصر الشعب في مجال التنمية المحلية من خلال مشاركته في صنع قراراته السياسية و الاقتصادية ضروري لتحقيق التنمية المحلية .

إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى الآليات التي تعتمد عليها البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ومدى فاعلية تلك الآليات في دعم دور البلدية.

- الدراسة الثالثة : للباحثين أمال موساوي و حياة قريشي، بعنوان " دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر، دراسة حالة بلدية سيدي عيسى "، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية، المجلد 02، العدد 01، (جوان 2020)، تناولت هذه الدراسة أهمية دور الجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية في إحداث و تحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية و المشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى واقع التنمية المحلية في البلديات الجزائرية بشكل عام بل انتقلت من الجانب النظري لكل من البلدية و التنمية المحلية إلى الجانب التطبيقي (دراسة بلدية سيدي عيسى) وبالتالي لم تتطرق إلى جهود الدولة الجزائرية لتكريس دور البلدية في التنمية المحلية، فبلدية سيدي عيسى لا تنشط في فراغ، بل تتواجد في إطار الدولة الجزائرية التي تحدد مجال تدخلها.

-الدراسة الرابعة: للباحث ياسر لرقم، والباحث بلال لعيساني، بعنوان " الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر: مكان الخلل و متطلبات الإصلاح"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021)، حيث تناولت هذه الدراسة واقع التنمية للجماعات المحلية في الجزائر، النقائص، الوقع المعاش، والتحديات التي تواجه الجماعات المحلية في النهوض بالفعل التنموي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن بيروقراطية الجهاز الإداري المحلي عطلت كل أهداف الإصلاح و عرقلت عجلة التنمية المحلية، كذلك عدم شمولية الإصلاح لغياب استراتيجية واضحة.

إلا إن هذه الدراسة تناولت الدور التنموي للجماعات المحلية بصفة عامة، ولم تراعي نوع هذه الجماعة إذا كانت ولاية أو بلدية، فدور كل منها يختلف حسب القانون الذي تعمل به و الذي يحدد صلاحياتها في مجال التنمية المحلية.

● الإشكالية:

تحتل البلدية أهمية كبيرة في مجال التنمية المحلية، إلا أن مستوى التنمية المحلية في البلدية يرتبط بمدى فاعلية هذه البلدية في أداء مهامها، وانطلاقا من كل هذا لمعرفة دور البلدية في التنمية تم اخذ بلدية أولاد رشاش كدراسة حالة.

من هذا المنطلق سوف نحاول في هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة بلدية أولاد رشاش في تحقيق التنمية المحلية خلال فترة 2015-2022؟

وتندرج تحت هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية الآتية:

- 1- ما هي الآليات المعتمدة من طرف البلدية الجزائرية لتفعيل التنمية المحلية؟
- 2- هل تؤثر الشراكة المجتمعية على مستوى البلدية في تحقيق التنمية المحلية؟
- 3- هل تتحكم إمكانيات بلدية أولاد رشاش في طبيعة المشاريع التنموية المنجزة في المنطقة؟
- 4- ما هي أبرز البرامج التنموية التي اعتمدت عليها بلدية أولاد رشاش لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية؟

مقدمة

5- ما هي أهم العراقيل التي تواجه بلدية أولاد رشاش في تنفيذ المخططات التنموية ؟

● الفرضيات:

_ الفرضية الأولى: تعتبر الآليات القانونية من أكثر الآليات التي تعتمد عليها البلدية في الجزائر لتفعيل التنمية المحلية .

_ الفرضية الثانية: يتوقف تأثير الشراكة المجتمعية في نجاح العملية التنموية للبلدية على مدى استقلاليتها، ومدى تفاعل أطراف هذه الشراكة لتحقيق التنمية المحلية.

_ الفرضية الثالثة: كلما زاد استغلال بلدية أولاد رشاش لإمكاناتها المتاحة كلما كانت المشاريع المنجزة أكثر فعالية في مجال التنمية المحلية.

_ الفرضية الرابعة: يرتبط نوع البرامج و المخططات التنموية التي تعتمد عليها بلدية أولاد رشاش، بمصدر التمويل المالي المستعمل في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

_ الفرضية الخامسة: يؤدي وجود مشكل في نقص الموارد المالية، بالضرورة إلى عرقلت بلدية أولاد رشاش في تنفيذ المخططات التنموية في المنطقة.

● مجال الدراسة:

- المجال المكاني: يقتصر البحث على معرفة الدور التنموي للبلدية في الجزائر، وبالتحديد بلدية أولاد رشاش التابعة لولاية خنشلة كدراسة حالة، وعليه فمجال الدراسة المكاني سيكون مخصص في إطار الدولة الجزائرية عامة، وبلدية أولاد رشاش خاصة.

- المجال الزمني: تم إجراء الدراسة للفترة الممتدة من 2015 إلى 2022، ويعود اختيار هذه الفترة بالتحديد إلى التغيرات التي حدثت منذ بداية سنة 2015، وخاصة الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر بداية من تلك السنة، والتي أدت إلى عجز في ميزانيتها و إتباعها لسياسة ترشيد النفقات، وقد أثرت بدورها على دعمها المقدم للعملية التنموية للبلديات، و لمعرفة هل أثر ذلك على الدور التنموي للبلديات، كذلك متابعة تطور المشاريع المنجزة في بلدية أولاد رشاش خلال 2015-2022.

- المجال الموضوعي: تناولت هذه الدراسة موضوع البلدية من حيث مفهومها ونشأتها وهيئاتها، وموضوع التنمية المحلية من حيث المفهوم ومجالاتها ومتطلبات تحقيقها، وكما تم التطرق إلى الدور التنموي للبلدية في الجزائر والآليات التي تساعد في ذلك، و أيضا دور بلدية أولاد رشاش في تحقيق التنمية المحلية.

• أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

❖ تبرز أهمية الدراسة من خلال الإضافة العلمية التي سيقدمها الموضوع، كونه يتناول أهم المستجدات التي تتعلق بموضوع الدراسة وكونه يعالج الموضوع بصيغة مختلفة، والتغيرات التي تسعى الدولة الجزائرية إحداثها على دور البلدية، وخاصة في مجال تنمية قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلية، وإشراك المواطن في التنمية المحلية.

❖ يمكن أن تساعد هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة تسمح بانطلاق دراسات جديدة للمهتمين بموضوع البلدية وأهميتها.

ب- الأهمية العملية:

❖ التعرف على واقع التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة، وخاصة في بلدية أولاد رشاش من خلال معرفة مختلف المشاريع التنموية التي تم إنجازها في المنطقة خلال فترة الدراسة، ومدى مساهمة تلك المشاريع في الارتقاء بالبلدية، ومعرفة مكان الخلل والضعف التي يجب تجنبها وإصلاحها.

❖ تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تواجه بلدية أولاد رشاش في مجال التنمية المحلية، وإمكانية تفادي تلك العراقيل لتجسيد التنمية المحلية.

❖ تمكين أصحاب القرار من معرفة أهمية البلدية في العملية التنموية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة في هذا المجال، كون أن التنمية المحلية أصبحت مطلب رئيسي لكل المجتمعات المحلية والتأكيد على ضرورة إيجاد آليات حقيقية لتنمية .

• أهداف الدراسة:

1- الوقوف على الوضع التنموي في بلديات الجزائر.

2- التعرف على دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

3- التعرف على أهم الاستراتيجيات والبرامج التي طبقتها الجزائر في مجال التنمية على المستوى المحلي.

4- التعرف على وضع التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش، مكان الخلل ومتطلبات الإصلاح.

5- إبراز أهمية البلدية في المسار التنموي من خلال نموذج الدراسة المتمثل في بلدية أولاد رشاش.

• مقاربات الدراسة:

يحتاج كل بحث علمي للاستناد إلى مجموعة من المقاربات لتفسير ما يحدث في الدراسة والكشف عن الحقائق والإجابة عن التساؤلات المطروحة، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على ما يلي:
_الاقتراب القانوني: يعتبر الاقتراب القانوني من أقدم الاقترابات المستخدمة في البحث العلمي، حيث يركز هذا الاقتراب على دراسة الأحداث و المواقف و الأبنية من الجوانب القانونية ومدى التزام تلك الظواهر وتطابقها مع القاعدة القانونية.¹

وقد تم استخدام هذا الاقتراب في هذه الدراسة من أجل دراسة الإطار القانوني و التشريعي للبلدية في الجزائر، وكذا صلاحيات البلدية في مجال التنمية المحلية التي خولها لها القانون الجزائري، ومدى تطابقها مع أنشطة البلدية. والتركيز على دراسة الدور التنموي للبلدية في إطار القانون 10-11 المتعلق بالبلدية.

_الاقتراب الوظيفي: يعد هذا الاقتراب من الاقترابات التي كان لها حضور قوي في الدراسات السياسية، حيث يشير إلى الترابط بين العناصر و النشاط، ويمثل العلاقة بين الأفراد والفعل من خلال تلبية الحاجات الضرورية للوظيفة، إذ يجب على الأفراد و الأبنية أداء وظائفها و مهامها.²
تم الاعتماد على هذا الاقتراب في دراسة وظيفة البلدية و دورها في مجال التنمية المحلية، باعتبار أن البلدية عبارة عن هيئة تضطلع بوظائف تؤديها لتسيير الشأن المحلي، وكذا دراسة قدرة البلدية على تحقيق التنمية المحلية و على تلبية مطالب و حاجات المواطنين .

• تحديد المفاهيم و المصطلحات:

➤ البلدية: هي هيئة إدارية لامركزية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري و المالي، تتكون من ثلاث هيئات وهي رئيس المجلس الشعبي البلدية، و المجلس الشعبي البلدي كهيئة مداولة وإدارة البلدية كهيئة تنفيذية.

¹ - محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات"، (الجزائر: الديوان الوطني للطبوعات، 1997)، ص 117.

² - عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة سعيدة-د مولاي الطاهر-، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007/2008)، ص ص(30-31).

مقدمة

- التنمية المحلية: هي العملية التي تسعى إلى إحداث التغيير على المستوى المحلي وتهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، تشمل عدة مجالات اقتصادية، اجتماعية، إدارية وغيرها، وهي قائمة على مبادئ تعمل في إطارها.
- المخططات التنموية للبلدية: هي كل الإجراءات والبرامج التي تقام على مستوى البلدية، والتي يتم من خلالها القيام بعدة مشاريع تنموية في البلدية، هدفها الأساسي تحقيق التنمية المحلية في البلدية التي أجريت فيها.
- الشراكة المجتمعية: هي ذلك التعاون بين عدة فواعل في المجتمع متمثلة في البلدية كفاعل تقليدي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف مشتركة.
- برنامج كابدال: هو عبارة عن برنامج تعاوني موجهة بالخصوص للبلديات الجزائرية، بين كل من الحكومة الجزائرية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي، يهدف هذا البرنامج إلى تنمية قدرات الفاعلين المحليين في التنمية المحلي وتجسيد الديمقراطية التشاركية.
- **مناهج الدراسة:**

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج وتمثل في:

- _ منهج دراسة الحالة : وهو "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحد، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها،"¹
- تم الاعتماد عليه في دراسة حالة بلدية أولاد رشاش ومعرفة دورها التنموي خلال الفترة بين 2015 و2022، وأهم العوامل المؤثرة في تنمية بلدية أولاد رشاش وإبراز العلاقة بين البلدية والتنمية المحلية، وللتعمق أكثر في دور البلدية في التنمية المحلية، وقصد الاستفادة من تجربتها التنموية سواء من حيث أسباب النجاح وأسباب الفشل أو الصعوبات التي تواجهها في مسارها التنموي.
- _ المنهج الإحصائي: ويقصد به "المنهج الذي يحلل المعلومات والبيانات في شكل أعداد وأرقام، والتي يمكن أن تلخص توزيعات القيم على المتغيرات أو العلاقات بين المتغيرات، أي تستخدم طرق رياضية و إحصائية لتحليل المعلومات والبيانات حول ظاهرة معينة"¹.

¹ - عمار بوحوش، محمد محمود الذنيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات

مقدمة

تم استخدام هذا المنهج في الفصل التطبيقي الذي تطرق إلى دور بلدية أولاد رشاش في التنمية، وهذا من خلال تحليل البيانات الإحصائية للمشاريع التنموية المنجزة في البلدية والمتحصل عليها من مصالح مختلفة من بلدية أولاد رشاش، وتم وضعها و تبويبها في جداول و أشكال بيانية لتسهيل الوصول إلى نتائج أكثر دقة ووضوح.

• أدوات جمع المعلومات المستخدمة:

❖ **الملاحظة:** يقصد بها ملاحظة و متابعة السلوك الفردي أو الجماعي بقصد دراسته، ليتمكن الباحث بعد ذلك من تحليل ذلك السلوك.²

تمت الاستعانة بهذه الأداة من أجل ملاحظة الوضع التنموي في بلدية أولاد رشاش، كذلك ملاحظة كيفية عمل بعض مصالح بلدية أولاد رشاش، وكيفية تسجيلهم للمشاريع التنموية و متابعتهم لإنجاز و تنفيذ هذه المشاريع، وكذلك كيفية تعامله مع شكاوي المواطنين.

❖ **المقابلة:** تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات و البيانات في دراسة الأفراد و الجماعات، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا و فاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث.³

تمت الاستعانة بها كأداة لجمع المعلومات و البيانات حول موضوع الدراسة من خلال إجراء مجموعة من المقابلات كانت في شكل جماعي و أخرى فردية وهي:

_ مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش السيد "بوسالم عبد الحميد"، مقابلة مع نائب المجلس الشعبي البلدي السيد "عنطر سعودي"، لمعرفة واقع التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش، وكذا دور المجلس الشعبي البلدي في التنمية، بالإضافة إلى الحصول على معلومات حول المشاركة الشعبية في بلدية أولاد رشاش و دور المواطن في التنمية.

¹ - نصير خلفه، محاضرات في منهجية و تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية، (جامعة ابن خلدون تيارت: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، ص 22

² - الزهرة تيغزة، مطبوعة مجموعة من المحاضرات في منهجية العلوم السياسية، (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2020)، ص 37

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص 75

مقدمة

_ مقابلة مع الأمين العام لبلدية أولاد رشاش "رشيد كزيز" لمعرفة بعض المعلومات حول التنمية في بلدية أولاد رشاش، والمشاكل التي تعاني منها بلدية أولاد رشاش وغيرها من المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

_ مقابلة مع رئيس المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش السيد "موسى سماعلي"، لمعرفة طبيعة المشاريع التنموية المنجزة في البلدية ووضعيتها المادية والمالية.

_ مقابلة مع رئيس مصلحة المالية والمحاسبة لبلدية أولاد رشاش السيد "بوحزام عبد الناصر"، للحصول على معلومات حول ميزانية البلدية ومواردها المالية ومصادر تمويل العملية التنموية، وكذا أثر الرقابة المالية على البلدية في تفعيل التنمية المحلية.

كل هذه المقابلات جاءت لإثراء الدراسة بالمعلومات التي لم تكن متاحة في المراجع، وتوظيفها لتحليل الوضع في بلدية أولاد رشاش، كون المعلومات مقدمة من أطراف فاعلة لها دور مهم في التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش.

• صعوبات الدراسة:

يواجه كل باحث صعوبات لانجاز أي دراسة ومن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة:

❖ صعوبة الحصول على معلومات حول دراسة الحالة- بلدية أولاد رشاش-، لندرة الدراسات المختصة عنها باعتبارها بلدية غير معروفة على نطاق واسع.

❖ ممانعة الموظفين في البلدية في إعطاء المعلومات حول الموضوع وخاصة حول المشاريع التي أجريت بين 2015 و2017 ما يتطلب وقت وجهد، كذلك التحفظ شديد في إعطاء البيانات والمعلومات وخاصة المتعلقة بالميزانية، وفي الإجابة عن الأسئلة أثناء المقابلات

❖ ضيق الوقت حيث تحتاج دراسة الحالة الى وقت طويل لإجراء الدراسة الميدانية وجمع المعلومات المطلوبة.

❖ هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية يتضمن مبحثين، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية البلدية والذي يندرج ضمنه ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف البلدية وخصائصها، المطلب الثاني التطور التاريخي للبلدية في الجزائر، المطلب الثالث حول هيئات البلدية في الجزائر.

أما المبحث الثاني يتناول ماهية التنمية المحلية و ينقسم إلى أربعة مطالب، المطلب الأول حول تعريف التنمية المحلية و مبادئها، المطلب الثاني يخص مجالات التنمية المحلية و أهم أهدافها، في حين خصص الثالث لمتطلبات تحقيق التنمية المحلية، أما المطلب الأخير في هذا المبحث فيتضمن عوائق التنمية المحلية.

الفصل الثاني: بعنوان آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر يتضمن ثلاثة مباحث، في المبحث الأول يتم عرض آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، يندرج ضمنه أربعة مطالب، الأول يخص الآليات القانونية، و المطلب الثاني يتطرق للآليات الفنية و التقنية، أما المطلب الثالث فيستعرض الآليات المالية، و يتناول الأخير الآليات الإدارية.

أما البحث الثاني بعنوان: البرامج و المخططات التنموية للبلدية في الجزائر، يندرج ضمنه ثلاثة مطالب، المطلب الأول حول المخطط البلدي للتنمية، و المطلب الثاني يخص البرامج القطاعية للتنمية، ثم المطلب الثالث حول البرامج و الصناديق المدعمة للإصلاحات الاقتصادية .

في المبحث الثالث يتم التطرق إلى الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في البلدية ، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، الأول حول برنامج كابدال كآلية لتفعيل التنمية في البلدية، المطلب الثاني يخص دور القطاع الخاص في التنمية المحلية، ثم المطلب الثالث المجتمع المدني كشريك في التنمية المحلية للبلدية .

الفصل الثالث: المتعلق بالجانب التطبيقي و تم اتخاذ بلدية أولاد رشاش كنموذج لدراسة الدور التنموي للبلدية، قسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأول متعلق بتعريف بلدية أولاد رشاش وهو بدوره قسم إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول يعرض نبذة تاريخية عن بلدية أولاد رشاش و أهم التجمعات العمرانية فيها ، و المطلب الثاني حول الموقع الجغرافي لبلدية أولاد رشاش ، المطلب الثالث خصص لعرض مؤهلات بلدية أولاد رشاش.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل خصص لدراسة المخططات و المشاريع التنموية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022 بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية، ويندرج ضمنه أربعة مطالب، تم التطرق في المبحث الأول إلى وضعية المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية 2015-2022، والمطلب الثاني حول المشاريع التنموية لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة 2015-2022، أما المطلب الثالث فيعرض المشاريع المنجزة في إطار اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش، والمطلب الرابع خصص لعوائق التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش.

خاتمة و جاء فيها عرض لنتائج الدراسة، كما تم التأكد فيها من فرضيات الدراسة إلى جانب بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل حول موضوع الدراسة.

الفصل الأول: المقاربة
المفاهيمية للبلدية
والتنمية المحلية

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

تمهيد

تعتبر البلدية جزء لا يتجزأ من إقليم الدولة، فهي قاعدة اللامركزية إذ تعد تجسيد لصورة اللامركزية الإدارية في الجزائر، وهي نواة تحقيق التنمية المحلية باعتبارها حلقة وصل بين الإدارة والمواطن كونها تسمح بمشاركة المواطن في تسير الشؤون المحلية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق لدراسة المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية من خلال مبحثين، المبحث الأول يدرس ماهية البلدية و المبحث الثاني يتولى دراسة ماهية التنمية المحلية.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية البلدية

تشكل البلدية في الجزائر الخلية الأولى و الأساسية للجماعات المحلية نظرا لدورها الهام كونها الأقرب للمواطن.

للتفصيل أكثر حول البلدية سنتناول في هذا المبحث ماهية البلدية، في ثلاثة مطالب تم التطرق فيها إلى تعريفها و خصائصها و تطورها التاريخي و هيئاتها.

المطلب الأول: تعريف البلدية و خصائصها

الفرع الأول: تعريف البلدية

تعرف البلدية بأنها: " عبارة عن وحدات محلية تعبر عن واقع اجتماعي و اقتصادي وتاريخي، وتخضع لنظام قانوني واحد رغم التفاوت الشديد بينها في عدد السكان و الموارد المالية، حيث يوجد في كل بلدية سلطة تقرير منتخبة تتمثل في المجلس البلدي."¹

كما يمكن تعريفها بأنها: "مجموعة إقليمية يوجد بين مواطنها مصالح مشتركة مبنية على حقائق تاريخية و اقتصادية، وهي مجموعة لامركزية أنشئت وفقا للقانون و تتمتع بالشخصية المعنوية."²

كما أنها: "أسلوب إداري يسعى إلى تحقيق اللامركزية في إدارة الإقليم الجغرافي، بهدف تنميته و حفظ النظام فيه وتصريف شؤون سكانه."³

أ- تعريف البلدية من خلال الدساتير الجزائرية :

تضمنت مختلف الدساتير في الجزائر الإشارة للبلدية بداية من أول دستور سنة 1963 ثم دستور 1976 و دستور 1989 وصولا إلى دستور 1996 و التعديل الدستوري لسنة 2016 و دستور 2020، و اختلفت الإشارة لها من دستور إلى آخر:

¹ -نواف كنعان، القانون الإداري، (عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1993)، ص174

² - سوداني كلثوم، خملوي فتيحة، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة ادرار: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/ 2014)، ص25

³ - العربي غويني، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية في الوطن العربي "الجزائر أنموذجا"، (تلمسان: النشر الجديد الجامعي، 2016)، ص15

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

أشار دستور 1963 إلى البلدية في المادة 09: "تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها و اختصاصها، و تعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية و الاقتصادية و الاجتماعية"¹

أما دستور 1976 فقام بذكرها في المادة 36: "المجموعات الإقليمية هي الولاية و البلدية، البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في القاعدة."² تميزت البلدية في كل الدساتير سابقة الذكر و التي كانت في إطار نظام الحزب الواحد بكون أعضاء المجلس الشعبي البلدي ينتخبون من قائمة الحزب الواحد، وبالتالي كان يستند إلى نوع من الاعتبارات الإيديولوجية، وهذا لا يعبر عن وجود ديمقراطية حقيقية فقد كان يفرض على الناخبين من يختارون، ومنه في هذه الفترة كانت البلدية امتداد للمركزية الإدارية و يتحكم بها الحزب الواحد، أي تعبر عن عدم التركيز الإداري.

في حين أشار إليها دستور 1989 في المادة 15 "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية." وأضاف في المادة 16 "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية."³ وهو نفس ما أكدته المادة 15 و المادة 16 من دستور 1996.

أما التعديل الدستوري لسنة 2016 فما أضافه بخصوص الجماعات المحلية و التي من بينها البلدية ، تأكيده على الديمقراطية التشاركية، وهو ما نبه إليه في المادة 15 من التعديل الدستوري 2016 بقوله "المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية . تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ."⁴ وأكد في المادة 16 أن البلدية هي الجماعة القاعدية .

أما دستور 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 فلم يأت بأي جديد بخصوص تعريف البلدية بل أكد على ما ذكر في التعديل الدستوري لسنة 2016.

¹ - دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 1963.

² - دستور الجزائر لسنة 1976، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94 الصادر في 24 نوفمبر 1976.

³ - دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في 22 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 1 مارس 1989.

⁴ - القانون رقم 16-01، المؤرخ في 6 مارس 2016، الجريدة الرسمية العدد 14، يتضمن التعديل الدستوري 2016، الصادر في 7 مارس 2016.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

ما يميز هذه الدساتير الأخيرة منذ دستور1998، هو أنها جاءت في إطار التعددية السياسية، هذا التحول اثر بدوره في نظام الإدارة المحلية وخاصة في البلدية، حيث نجد أن المترشحين للمجلس الشعبي البلدي من أحزاب متعددة و المواطن له حرية الاختيار وليس مقيد بحزب واحد.

ب - تعريف البلدية من خلال القوانين :

(1) قانون البلدية 1967:

البلدية حسب هذا القانون رقم 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 هي الخلية الأساسية في تنظيم الدولة، فهي الأقرب من المواطنين في جميع ميادين حياتهم .
فعرف البلدية في المادة الأولى بأنها: " الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و الأساسية و تحدث البلدية بموجب قانون."¹

(2) قانون البلدية 1990:

عرف القانون 08-90 في المادة 1 و المادة 2 البلدية بأنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب القانون، و للبلدية إقليم، اسم و مقر."²
فهي تمثل قاعدة و جوهر اللامركزية و تشكل فاعلا أساسيا في تحقيق التنمية المحلية، و تلبية حاجات المواطنين و تقديم الخدمات لهم .

(3) قانون البلدية 2011:

عرف قانون البلدية رقم 10-11 المؤرخ في 22 جويلية 2011 في المادة الأولى البلدية بأنها: "الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، و تحدث بموجب القانون"³

و أضاف في المادة 2 و المادة 6 من نفس القانون: "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية و مكان لممارسة المواطنة، و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، و لها اسم و إقليم

¹ _المادة 1 من القانون رقم 24/67، المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالبلدية، الصادر في الجريدة الرسمية، عدد 06 الصادر في 1967.

² _ المادة 1، المادة 2 من القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية .

³ _ المادة 1 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 37

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

ومقرريسي¹. فالبلدية حسب هذا القانون تشكل الإطار المؤسسي والتنظيمي لممارسة الديمقراطية المحلية .

قانون البلدية 10-11 يعد بمثابة مراجعة شاملة للأحكام المتعلقة بتنظيم و تسيير البلديات، بهدف تطوير ممارسة الديمقراطية المحلية في إطار التوجهات الكبرى لإصلاح هياكل ومهام الدولة². من خلال كل التعاريف السابقة سواء من خلال القوانين والدساتير وغيرها يمكن القول بان البلدية "هي وحدة إدارية لامركزية و هي جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي والإداري ، و هي وسيلة للتنظيم المحلي و مشاركة المواطن في إدارة و تسيير شؤونه عبر المجالس المحلية المنتخبة و تعد أهم تطبيق للامركزية الإدارية ، تمارس صلاحياتها في إقليم محدد."

الفرع الثاني: خصائص البلدية:

تتمثل خصائص البلدية فيما يلي:

1- الشخصية المعنوية:

الشخصية المعنوية تعرف بأنها: "مجموعة من الأشخاص و الأموال، تتمتع بالشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين، و ينظر إليها و تعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا فهي لها حقوق و عليها التزامات."³

تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والتي كانت نتيجة لقيام اللامركزية، تعني أن للبلدية وجود قانوني مستقلة عن كل من الولاية و الدولة، و لها حق التقاضي أمام القضاء⁴.

2- الاستقلالية الإدارية:

أي أن البلدية تتمتع بالاستقلالية في ممارسة الوظائف الإدارية، فمهمتها الأساسية تكمن في توزيع الوظائف بين السلطة المركزية أي الحكومة المركزية و الهيئات و الإدارات المحلية.

¹ - المادة 2، المادة 6، المرجع نفسه.

² - حليلة بومدين ، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ،مذكرة ماستر غير منشورة ،(جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم :كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020/2021)ص15

³ - فاطمة قوال ،"دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة لدور البلدية -"،مجلة الفكر المتوسطي، م11، ع10،(جوان 2022)، ص 578-563.

⁴ - أمال موساوي ،حياة قريشي ،"دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية ،م2، ع1،(أفريل 2020)،صص،95-106.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

3- الاستقلالية المالية :

يستوجب تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية وجود ذمة مالية مستقلة عن الدولة و الولاية، تمكنها من ممارسة وظائفها و تسير مختلف مرافقها العمومية و تمويل البرامج و المشاريع التنموية و تلبية حاجات المواطنين.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للبلدية

إن نشوء و تطور البلدية في الجزائر حكمته عدة عوامل و متغيرات، ويمكن تقسيم التطور التاريخي للبلدية إلى مرحلتين:

1. البلدية في المرحلة الاستعمارية (1830-1962):

كانت البلدية في هذه الفترة أداة لخدمة و تحقيق طموحات الإدارة الفرنسية و فرض نفوذها و خدمة الأوروبيين و الفرنسيين.

كما أن البلديات بالجزائر في تلك الفترة، لا تمثل وحدة إقليمية متشابهة و متجانسة، بل تختلف البلديات من حيث النوعية و الطبيعة بحسب نوعية السكان و أصولهم، كما أن البلديات بالجزائر تمثل وحدات إقليمية لعدم التركيز الإداري، أكثر منها مجموعات لامركزية بشروطها المعروفة من مجالس منتخبة و ذمة مالية مستقلة¹.

ويمكن تمييز ثلاث أنواع من البلديات في المرحلة الاستعمارية:

1- البلديات كاملة الصلاحيات:

ويطلق عليها اسم العمالات وهي تمثل نظيراتها بفرنسا، وهي موجودة في المناطق التي يقطنها الأوروبيون و تقع في المناطق الساحلية و المدن الكبرى، كما أنها تحت وصاية السلطة المدنية أي خاضعة للقانون المدني .

2- البلديات الأهلية:

سبقت الإشارة إلى أن الجزائر لم تعرف تنظيما إقليميا واحدا، بل وجدت عدة وحدات إقليمية مختلفة التنظيم و الأهداف و القانون الذي يحكمها و الوصايا التي تتبعها، و المؤسسات المحلية الخاصة بإدارة و تسيير الأهالي أو الجزائريين هي المكاتب العربية و بلديات الأهالي أو ما عرف بالبلديات

¹ _ محمد العربي سعودي، المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية البلدية 1516-1962، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011)، ص171.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

ناقصة الصلاحيات، وهي تقع في الأقاليم العسكرية و انتشرت في المناطق الصحراوية التي يقطنها الجزائريون، ووضعت تحت وصاية السلطات العسكرية¹.

3- البلديات المختلطة:

تقع في أقاليم عسكرية وفي مناطق خاضعة لحركة الاستيطان، وهي مناطق يسكنها الجزائريون و فئة قليلة من الأوروبيين، الجزائريين يحكمهم القانون العسكري، و الأوروبيين يخضعون للقانون المدني، أما الهيئات المكلفة بتسيير البلديات المختلطة فنجد أنها تتكون مما يلي²:

_ المتصرف الإداري: ويعتبر العنصر الفعال في البلدية، لأنه الموظف الذي يجمع كل الصلاحيات في يده.

_ لجنة البلدية التي تضم المتصرف الإداري رئيسا والمساعدين المنتخبين لمدة 6 سنوات من طرف الفرنسيين ثم المواطنين من الدرجة الأولى.

_ عضو مكلف بالحالة المدنية، القيادة و شيوخ الجماعة.

2. البلدية في مرحلة ما بعد الاستقلال:

شهدت البلدية في هذه المرحلة تطورا ملحوظا حتى أصبحت ما هي عليه اليوم، حيث مرة البلدية في هذه الفترة بعدة محطات تاريخية ساهمت في بلورتها. يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ_ البلدية في المرحلة الانتقالية (1962-1967):

بعد الاستقلال مباشرة، عاشت البلديات في الجزائر مثلها مثل المؤسسات الأخرى أزمة و فراغا كبيرا وشللا تقنيا و ماديا نتيجة رحيل الإطارات الأوروبية، وقد تم تعيين مندوبيات خاصة لتحل محلها انطلاقا من 1962. كما صدر مرسوم 16 ماي 1963 المتضمن التنظيم الإقليمي للبلديات، كمحاولة لتوفير السير الحسن للبلديات آنذاك، فقد تم تقليص عدد البلديات من 1578 بلدية إلى 676 بلدية، وفي هذه المرحلة تم إشراك البلديات في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال هيئتين هما: لجنة التدخل الاقتصادي والاجتماعي و المجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي³.

¹ _ سعودي، المرجع نفسه، ص(184، 185)

² _ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، (الجزائر: الجسور للنشر و التوزيع، ط2، 2007)، ص273.

³ _ أمال سمشة، الأداء البشري في الإدارة المحلية في الجزائر، (الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص130.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

وهذه المرحلة أطلقت عليها مرحلة التجميع، وكانت هذه المرحلة حساسة بالنسبة للبلديات في الجزائر، نظرا للوضع الذي كانت تمر به الدولة في تلك الفترة وكونها دولة حديثة الاستقلال، تعاني من انعدام الاستقرار.

- مرحلة التفكير في إنشاء قانون البلدية:

لقد كان دستور 1963 و ميثاق الجزائر و ميثاق طرابلس مرجعية الأساسية في إبراز مكانة البلدية، ومن الأسباب التي دفعت السلطة إلى التفكير في إصدار قانون البلدية هي¹:
_ خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانوني الفرنسي، مما دفع السلطة إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الموروثة ومنها البلدية.

_ عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة التي تبنت الاتجاه الاشتراكي.

_ إن دور البلدية أكبر من دور الولاية بحكم قربها للمواطنين لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها.

ب_ مرحلة قانون البلدية لسنة 1967:

لقد تميز هذا القانون بالتأثر بالنموذجيين اليوغسلافي و الفرنسي، التأثر الفرنسي وهذا بحكم العامل الاستعماري خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات، وكذا في بعض المسائل التنظيمية، أما التأثر اليوغسلافي فيعود إلى وحدة المصدر الإيديولوجي أي التوجه الاشتراكي، واعتماد نظام الحزب الواحد و إعطاء الأولوية للفلاحين في مجال التسيير.²

ج_ مرحلة قانون البلدية لسنة 1990:

تميزت هذه المرحلة بالانفتاح وإعادة الهيكلة و التراجع عن التوجه الاشتراكي، واعتماد المشروع لجملة من الإصلاحات.³ كما تميزت بخضوعها لمبادئ جديدة، أرساها دستور 1989 منها إلغاء نظام الحزب الواحد واعتماد التعددية الحزبية.

د_ مرحلة قانون البلدية لسنة 2011:

بالرغم من الايجابيات التي ميزت قانون البلدية رقم 90-08 إلا انه تسوده الكثير من النقائص، لذا جاء قانون 10/11 ليسد هذه النقائص، إذ يندرج ضمن إطار إصلاح الجماعات المحلية، وجاء

¹ _ بوضياف، مرجع سابق، ص. 273.

² - بوضياف، المرجع نفسه، ص. 274.

³ - حنان أوثن، القانون الإداري في جزئه الأول، (الجزائر: دار اليازوري للنشر و التوزيع، ط1، 2011)، ص86.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

لتكريس مشاركة المواطنين في الشؤون المحلية لتحقيق الديمقراطية، وكذا ترقية حقوق المرأة من خلال توسيع حصصها في تمثيل المجالس المنتخبة.¹

ومنه يعتبر قانون 2011 مراجعة شاملة لبقية القوانين السابقة، حيث حول المشرع الجزائري فيه تدارك كل نقائص و نقاط الخلل في القوانين السابقة، وهو القانون المعمول به إلى غاية اليوم.

المطلب الثالث: هيئات البلدية

تتشكل البلدية من:

- هيئة مداولة: وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية: يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- إدارة البلدية: ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

الفرع الأول: المجلس الشعبي البلدي

لقد جعل الدستور الجزائري من المجلس المنتخب الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية، كما يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.²

ويمثل القانون 10-11 المتعلق بالبلدية الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم كيفية عمل المجلس ولجانه و نظام مداولاته.

أولاً: تشكيله:

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدت أعضاء منتخبين من طرف الشعب أي الناجحين من القوائم المترشحة، وذلك بالاقتراع المباشر السري بحيث يتم نجاح عدد من أعضاء القائمة بما يتناسب مع عدد الأصوات التي تحصلت عليها. وقد عمد المشرع الجزائري إلى معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي في كل بلدية طبقاً للمادة 97 من قانون الانتخابات، يقوم المجلس

¹ - لطيفة عشاب، النظام القانوني للبلدية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة،(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2013)، ص.15 .

² -المواد16، 17 ، الدستور الجزائري 2020، الجريدة الرسمية، العدد82، المؤرخ في 30ديسمبر 2020.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

المشكل بممارسة وظائفه طيلة العهدة المقدرة بخمس (05) سنوات كاملة، وتمدد تلقائيا في الحالات الاستثنائية و الحصار و العدوان.¹

ثانيا: سير المجلس الشعبي البلدي :

أ- دورات المجلس:

يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، أي بمعدل ستة دورات سنويا، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة غير عادية كلما اقتضت شؤون البلدية وذلك بطلب من الوالي، في حلة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون.²

يعقد المجلس دوراته في مقر البلدية إلى في حالة قاهرة يمكن أن يجتمع في مقر آخر يعينه الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ب- مداورات المجلس:

يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداورات، وتجرى مداورات و أشغال المجلس الشعبي البلدي باللغة العربية، تتخذ مداورات المجلس الشعبي البلدي بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت في حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، تحرر المداورات أثناء الجلسة و تسجل حسب ترتيبها الزمني في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه، وتوقع هذه المداورات أثناء الجلسة من جميع الأعضاء الحاضرين عند التصويت، ويودع رئيس المجلس الشعبي البلدي المداورات في اجل ثمانية أيام لدى الوالي مقابل وصل استلام، تصبح مداورات المجلس الشعبي البلدي قابلة لتنفيذ بقوة القانون بعد واحد وعشرين 21 يوما من تاريخ إيداعها بالولاية، إلا أن المداورات المتضمنة للميزانيات والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية، اتفاقيات التوأمة، التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من قبل الوالي.³

¹ - علاء الدين عشي، شرح قانون البلدية القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية (الجزائر):

دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2011، ص(26-27).

² - المواد (16، 17، 18)، قانون البلدية 11-10، مرجع سابق.

³ -المواد من 52 إلى 57، من قانون البلدية 11-10، مرجع نفسه.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

تبطل بقوة القانون مداولات المجلس الشعبي البلدي في الحالات التالية¹:

_ المتخذة خرقا للدستور و غير المطابقة للقوانين و التنظيمات.

_ التي تمس برموز الدولة وشعاراتها.

_ غير المحررة باللغة العربية.

يعاين الوالي بطلان المداولات بقرار.

ت- لجان المجلس الشعبي البلدي

يشكل المجلس بموجب مداولة ومن بين أعضائه لجان دائمة أو مؤقتة لدراسة القضايا التي تهم البلدية، اللجان الدائمة تدوم لفترة العهدة الانتخابية و يتراوح عددها من 3 الى 6 لجان تبعا لتعداد سكان البلدية ، تضطلع بالمسائل الاقتصادية و المالية و الاستثمارية، الصحة و النظافة و حماية البيئة، تهيئة الإقليم و الشؤون الاجتماعية و الثقافية، تجتمع اللجنة باستدعاء من رئيسها وذلك بعد إعلام رئيس المجلس الشعبي البلدي.²

إما اللجان المؤقتة تشكل بصفة ظرفية لدراسة قضايا ذات طابع خاص، وتشكل وفقا للإجراءات محددة و تعمل بصفة مؤقتة و ليست دائمة، إلا أن القواعد التي تحكمها هي نفسها التي تحكم التي تحكم اللجان الدائمة .

ث- صلاحيات المجلس الشعبي:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي هو محور أساسي للبلدية، فهو يتولى تسيير و إدارة الشؤون العامة للبلدية في مختلف الميادين و المجالات المتعلقة بحياة المواطنين في إقليم البلدية، باعتباره هيئة مداولة. كما يساهم في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمن و كذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين و تحسينه.³

وللمجلس الشعبي البلدي العديد من الصلاحيات في مختلف المجالات، وبالرجوع لقانون البلدية نجد أن للمجلس البلدي مجموعة من الصلاحيات، منها ما يتعلق بالإدارة و التسيير، وهي اختصاصات متعلقة بالمصادفة و التعيين كانتخاب رئيس المجلس، و تشكيل اللجان الدائمة و المؤقتة،

¹ المادة 59، المرجع نفسه.

² - حياة نوفة، النظام القانوني للبلدية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2019) ص 39

³ - المادة 2 ، قانون البلدية 11-10، مرجع سابق.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

وكذلك اختصاصات ذات طابع رقابي كالرقابة على نشاط رئيس المجلس الشعبي البلدي، أم في المجال المالي فنجد التصويت على الميزانية، كذلك توظيف مستخدمي البلدية.¹

يمكن إجمال صلاحيات المجلس في النقاط التالية:

- صلاحيات في مجال التنمية بمختلف أنواعها.
- صلاحيات في مجال التهيئة، التعمير، التجهيز والطرق.
- في المجال الاجتماعي من خلال الحماية الاجتماعية.
- في المجال الثقافي من خلال مختلف النشاطات الثقافية.
- في مجال النظافة و حفظ الصحة وكذا في مجال التربية والتعليم.

ثالثا: حل المجلس الشعبي البلدي:

يتم حل والتجديد الكلي للمجلس الشعبي البلدي في إحدى الحالات التالية:²

- في حالة خرق أحكام دستورية.
- في حالة إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس.
- في حالة استقالة جماعية لأعضاء المجلس.
- عندما يكون الإبقاء على المجلس مصدر اختلالات خطيرة تم إثباتها في التسيير البلدي أو من طبيعته المساس بمصالح المواطنين وطمأنينتهم.
- عندما يصبح عدد المنتخبين اقل من الأغلبية المطلقة بالرغم من تطبيق أحكام المادة 41 من نفس القانون، والتي تنص على انه في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الإقصاء أو حصول مانع قانوني لمنتخب بالمجلس الشعبي البلدي، يتم استخلافه في اجل لا يتجاوز شهرا واحدا بالمرشح الذي يلي مباشرة آخر منتخب من نفس القائمة بقرار من الوالي .
- في حالة خلافات خطيرة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي تعيق السير العادي لهيئات البلدية وبعد أعدار يوجهه الوالي للمجلس دون الاستجابة له.
- في حالة اندماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها.
- في حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب.

¹ - صليحة ملياني، الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية والولائية، (الأردن: دار الزاوية للنشر و التوزيع ، 2016)، ص(111-113).

² - المادة 46، قانون البلدية 10-11، مرجع سابق.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي

أ- انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يتم انتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا للأحكام القانونية، ويتم انتخابه من خلال الاقتراع العام السري، ويكون من بين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد ويكون الرئيس على رأس القائمة¹.

أي يعين رئيس رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين، في حالة تساوي الأصوات يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا، ويرسل محضر التنصيب إلى الوالي، ويعلن عن رئيس المجلس عن طريق إصاق المحضر بمقر البلدية².

ب- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي :

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدية بالازدواجية في الوظيفة، فيتصرف أحيانا كممثل للبلدية وأحيانا أخرى كممثل للدولة.

أولا- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للبلدية:

بما أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فهي تحتاج من يمثلها، و باعتبار رئيس المجلس الشعبي البلدي هو ممثل للهيئة التنفيذية اسند إليه القانون مجموعة من الصلاحيات والاختصاصات، وقد ذكرها قانون البلدية 10-11 في المواد من 77 الى 84.

يمكن ذكرها في ما يلي³:

_ تمثيل البلدية في جميع المراسيم التشريعية و التظاهرات الرسمية.

_ تمثيل البلدية في كل أعمال الحياة المدنية و الإدارية، وفق الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما.

_ الإشراف على شؤون سير المجلس الشعبي البلدي.

_ السهر على تنفيذ مداورات المجلس الشعبي البلدي و يطلعه على ذلك.

¹ - راشدة موساوي، إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ما بين الواقع و التحديات -دراسة حالة بسكرة -، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي :كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020/2021) ص 88.

² - جميلة كاميو، عائشة بن طمطا، الإطار القانوني للبلدية 10-11 وأثره على التنمية المحلية بلدية ادرار نموذجاً، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة احمد دارية أدرار: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2020/2021) ص 16.

³ - المواد (77، 78، 80، 83)، قانون البلدية 10-11، مرجع سابق.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

_ يسهر على وضع المصالح و المؤسسات العمومية للبلدية و حسن سيرها.

بالإضافة إلى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي هو ممثل للبلدية أمام القضاء، فهو من يتقاضى باسم البلدية ولحسابها فيمثلها أمام القضاء المحلي سواء مدعية أو مدعى عليها، كما يسهر على المحافظة على أملاك الدولة، وله صلاحيات مالية باعتباره الأمر بالصرف، حيث يقوم بإعداد الميزانية و يعرضها أمام المجلس، و يقوم بصرف ميزانية البلدية، و يتولى تسيير إيرادات البلدية و متابعة تطور مالية البلدية.¹

_ يبرم رئيس المجلس الشعبي البلدي عقود اقتناء الأملاك، المعاملات، الصفقات و الإجراءات و قبول الهبات و الوصايا، و يسهر على مراقبة و متابعة مناقصات الأشغال العمومية الموجودة في إقليم البلدية.²

ثانيا - صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كممثل للدولة:

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة بمجموعة من الصلاحيات و المهام التي يمكن إيجازها في:

1_ في مجال ضبط الحالة المدنية³:

وذلك من خلال :

- استقبال التصريحات بالولادات و تسجيلها و نفس الشيء بالنسبة للوفيات.

- تحرير و تسجيل عقود الزواج.

- تسجيل الأحكام القضائية في سجل الحالة المدنية.

- السهر على رعاية و حفظ السجلات المستعملة و المودعة في محفوظات البلدية..

و يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفوض هذه المهام إلى موظف أو موظفين يختارهم

من بين موظفي البلدية.

2_ في مجال الضبط الإداري⁴:

- يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتبليغ و تنفيذ القوانين و التنظيمات على إقليم الدولة.

¹ - ملياني، مرجع سابق، ص 151.

² - بونوة جمال دوبي، "صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون، ع06، (جوان 2016)، ص ص 7-17.

³ - موساوي، مرجع سابق، ص 92.

⁴ - دوبي، مرجع سابق، ص ص 7-17.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

- يسهر على الحفاظ على النظام العام والأمن العام والسكينة العامة في إقليم البلدية.
- يتخذ جميع الإجراءات و التدابير القانونية التي تساهم في ترقية النظافة العمومية في إقليم البلدية .
- يسهر على حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية و الوقاية و التدخل في مجال الإسعاف.
- يتخذ كل التدابير لضمان سلامة الأشخاص و الممتلكات في الأماكن العامة طبقا للقانون .
- كما يلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتأمين نظام الجنائز والمقابر طبقا للعادات و تبعاً لمختلف الشعائر الدينية.
- القضاء على الحيوانات المؤذية و المضرة.

3_ في مجال الضبط القضائي:

يعتبر رئيس المجلس ضابطاً للشرطة القضائية، إذ يتولى بهذه الصفة تنفيذ والقيام بجميع الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية تحت سلطة الوالي وأشراف النيابة العامة.¹ حيث يقوم بمباشرة التحقيقات و المعاينات و تحرير المحاضر لإثبات الجرائم التي تحدث على مستوى البلدية، و المحافظة على دقة الأقوال الأولى للشهود و دورهم.² أي انه يقوم بإجراء التحقيقات اللازمة في مختلف الجرائم التي تحدث في إقليم الدولة، وذلك حفاظاً على الأمن، و حماية سلامة المواطنين و ممتلكاتهم في إقليم البلدية.

ت- إنهاء مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:

الحالات التي تنتهي فيها مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي هي نفس الحالات التي تسري على جميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وهي انتهاء العهدة أو الوفاة أو الإقصاء، إضافة إلى الاستقالة، التخلي عن المنصب، الإقالة، وكذلك في حالة حل المجلس الشعبي البلدي، وهناك حالة تسري على رئيس المجلس الشعبي البلدي فقط دون بقية أعضاء المجلس وهي سحب الثقة .

الفرع الثالث: إدارة البلدية:

تتكون إدارة البلدية من الأمين العام للبلدية إضافة إلى مجموعة من المصالح ويمكن توضيحها

في ما يأتي:

¹ - عشي، مرجع سابق، ص 41.

² - ملياني، مرجع سابق، ص 158.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

• الأمين العام للبلدية:

- يعتبر الأمين العام المساعد المباشر لرئيس البلدية، يتولى مجموعة من الصلاحيات حددها المشرع في المادة 129 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية فيما يلي¹:
- ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
 - تنشيط و تنسيق سير المصالح الإدارية و التقنية البلدية.
 - ضمان تنفيذ القرارات ذات الصلة بتطبيق المداورات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين.
 - إعداد محضر تسليم و استلام المهام المنصوص عليها في المادة 68 من القانون البلدية.
 - يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي، قصد الإمضاء على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري و التقني للبلدية.
- وتظهر أهمية هذه الوظيفة أي الأمين العام خاصة عند تجديد المجالس الشعبية المنتخبة للبلدية، بحيث أثناء هذه المرحلة يصبح تقريبا هو المسؤول الأول لإدارة البلدية، فيعتبر حينئذ الأمين العام للبلدية القناة والوسيط بين الهيئة البلدية المنتخبة ومختلف مصالح البلدية.²

• مصالح البلدية:

- يختلف تنظيم إدارة البلدية من بلدية إلى أخرى، بحسب أهمية الجماعة المحلية وحجم المهام المسندة إليها، ويمكن تقسيم مصالحها إلى ما يأتي³:
- (1) ديوان رئيس المجلس الشعبي البلدي.
 - (2) الكتابة العامة.
 - (3) قسم الموارد البشرية والتنظيم:
- _ مصلحة تسيير المستخدمين.
 - _ مصلحة التوظيف و التكوين.
 - _ مصلحة التنظيم و الانتخابات.

¹ - المادة 129 من القانون 10-11، مرجع سابق.

² - سوداني، مرجع سابق، ص 53.

³ - عبد الكريم ماروك، المسير في شرح قانون البلدية الجزائري (عناية: الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2013)، ص ص (69،70).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

_ مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات.

(4) قسم التسيير العمراني و المحيط و الوسائل العامة:

_ مصلحة التعمير.

_ مصلحة الطرق و الشبكات المختلفة.

_ مصلحة النظافة و التطهير.

_ مصلحة الوقاية و المساحات الخضراء.

_ مصلحة التموين و الجرد و المخازن.

(5) قسم المالية و الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الرياضية:

_ مصلحة الميزانية و المحاسبة.

_ مصلحة التجهيز و الاستثمار.

_ مصلحة الشؤون الاقتصادية.

_ مصلحة الشؤون الاجتماعية.

_ مصلحة الشؤون الثقافية و الرياضية.

تسهر البلدية على سير المصالح العمومية بغية تلبية حاجات مواطنيها وكذا إدارة أملاكها، كما

تحدث البلدية إضافة إلى المصالح العامة مصالح تقنية قصد التكفل بما يلي¹:

_ التزويد بالمياه الصالحة للشرب و صرف المياه المستعملة.

_ صيانة الطرقات و إشارات المرور، الإنارة العمومية.

_ الأسواق المغطاة و الأسواق و الموازين العمومية.

_ الحظائر و مساحات التوقف.

_ المحاشر، النقل الجماعي و المذابح البلدية.

_ الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر و صيانتها بما فيها مقابر الشهداء.

_ الفضاءات الثقافية و فضاءات الرياضة و التسلية التابعة لأملاكها.

يمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية

عن طريق الامتياز و التفويض.

¹ - المادة 149، المادة 150 من قانون 10-11، مرجع سابق.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

• المندوبيات و الملحقات للبلدية :

- المندوبيات البلدية:

تنشأ المندوبيات البلدية في كل بلدية كبرى اعتمادا على الطابع الجغرافي والحضري ومقتضيات المرفق العام، وعلى هذا الأساس تحدد عدد المندوبيات البلدية وحدودها ومهامها بموجب مرسوم. حسب المادة 136 من قانون البلدية 10/11، وتتولى ضمان مهام المرفق العام و توفير الوسائل الضرورية للتكفل بها.¹

وينشط المندوبية البلدية منتخب يدعى المندوب البلدي ويعين بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من رئيس المجلس. ويساعده متصرف يعينه رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على اقتراح من الأمين العام.²

- الملحقات البلدية:³

تختلف عن المندوبيات في مكان تواجدها ،الذي يتميز بالبعد عن مقر البلدية الأصلية، أو تميز هذا الجزء من إقليم البلدية بضرورة معينة.

ويتم إحداث هذه الملحقات بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي، تحدد مجال اختصاصها الإقليمي و الوظيفي إن لزم الأمر، و يعين مندوبا خاصا من بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي يتولى إدارتها، مع وجوب مراعاة أن يكون هذا المندوب من المقيمين في ذلك الجزء المعني من البلدية لضمان تواجده الدائم في الملحقة .

يتولى المندوب في الملحقة ممارسة صلاحيات إصدار وإمضاء وثائق الحالة المدنية بموجب تفويض من رئيس المجلس، كما له صلاحيات ضابط الحالة المدنية في هذا الجزء من البلدية. كل هذه الهيئات تعمل في شكل متكامل و متناسق و تتقاسم الأدوار و الوظائف لتسهيل عمل البلدية.

¹ - ماروك، مرجع سابق، ص72.

² -المادة 134 من القانون 10-11، مرجع سابق.

³ - عشي، مرجع سابق، ص.52.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

أصبحت عملية التنمية المحلية تحوز على اهتمام العديد من الدول سواء المتقدمة أو الناشئة لما لها من أثار على نهوض المجتمعات المحلية ورفع المستوى المعيشي للمواطنين. في هذا المبحث سيتم التطرق إلى ماهية التنمية المحلية، بحيث تم تقسيمه إلى أربعة مطالب: الأول لتعريف التنمية المحلية ومبادئها، وخصص الثاني مجالاتها وأهم أهدافها، أما الثالث فيتناول متطلبات التنمية المحلية والأخير يعرض العوائق.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية ومبادئها

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

قبل التطرق لتعريف التنمية المحلية لابد من التطرق إلى تعريف التنمية

- تعريف التنمية:

هناك العديد من التعريفات المقدمة حول التنمية، وتختلف باختلاف اتجاهات و منظور كل مفكر:

عرفت التنمية بأنها "عملية تنشيط للاقتصاد القومي و تحويله من حالة الركود و الثبات إلى مرحلة الحركة و الديناميكية، عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي يحدث معه تغير في هيكل الإنتاج".¹ هذا التعريف ينظر للتنمية من منظور اقتصادي بحت، حيث انه يهمل بقية المجالات التي تشتملها التنمية منها الاجتماعية و الثقافية وغيرها .

كما يمكن تعريف التنمية بأنها "إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتعددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسب توزيع ذلك الاستغلال".²

¹ - رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، (الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، ط1، 2011)ص8

² - رشاد، المرجع نفسه، ص10.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

وكتعريف إجرائي لتنمية يمكن القول أنها "عملية تغير تكاملية بين مختلف القطاعات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبقية المجالات، بهدف توفير حاجات و متطلبات الأفراد".

- تعريف التنمية المحلية:

لقد تعددت التعاريف التي تبحث في مفهوم التنمية المحلية، كونها عملية متشعبة و متعددة الجوانب فنجد :

من يعرف التنمية المحلية على أنها "عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية ، حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، و الاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة"¹.

هذا التعريف يركز على الدور الذي تلعبه القيادات المحلية و بأنها الفاعل الرئيسي في تفعيل التنمية المحلية .

يرى أستاذ علم الأحياء بجامعة بنسلفانيا آرثر دونهام *ARTHUR DUNHAM* بأن "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع، و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتية لشؤونه، و يقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين، و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية"².

من خلال هذا التعريف يبين لنا الأستاذ آرثر أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وكذلك ضرورة الدعم الحكومي و الإعانات التي تقدمها السلطات الحكومية التي لها دور كبير في تمويل العملية التنموية.

¹ - مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)، ص 21.

² - طبوش احمد، "واقع التنمية المحلية بولاية بشار"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، ع2، (ديسمبر 2017)، ص ص 87-109.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية أيضا بأنها: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية و الوحدات اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية"¹

نلاحظ أن هذا التعريف يؤكد على النشاط التعاوني، وضرورة تضافر الجهود الشعبية للمواطنين في المجتمع المحلي و الجهود الحكومية من اجل تنمية المجتمع المحلي، فلا يمكن تحقيق التنمية المحلية بالاعتماد على الجهود الحكومية فقط، وإنما تتطلب تنسيق الجهود بين كل الفواعل في المجتمع المحلي، أي يركز على المشاركة الشعبية التي تدعم جهود التنمية المحلية، كما يبين التعريف أن الغاية الأساسية للتنمية المحلية هي تحسين الظروف المعيشية لسكان تلك التجمعات.

هناك من يميز بين نوعين من التنمية المحلية من زاوية مدى التمدن و التحضر وهما²:

-التنمية الحضرية *développement urbain*: و التي تخص التجمعات السكانية الكبرى التي تتصف ببعض الخصائص السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية المعقدة نسبيا، و تشمل المدن الكبرى و تجمعاتها المحيطة.

-التنمية الريفية *développement rural*: و التي تخص تجمعات سكانية صغيرة نسبيا و قروية و ريفية، و التي تتصف بمستويات تنمية منخفضة بكل إبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السكنية و غيرها.

وكتعريف إجرائي للتنمية المحلية فهي: "تلك العملية الشاملة و متعددة الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، ثقافية و سياسية للمجتمع المحلي ككل، و تسعى إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن المحلي، و تشجيع مشاركته في صنع و تنفيذ السياسات و البرامج المحلية، أي هي أداة تشاركية لمختلف فواعل المجتمع المحلي من خلال تفعيل و ترشيد كل الموارد المحلية، للوصول إلى مستوى معيشي يلاءم احتياجات المواطنين المحليين".

¹ - طالب حسن سهام، يعقوب محمد، "الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية"، مجلة مالك بن نبي للبحوث و الدراسات، م2، ع1، (جوان 2020)، ص ص 11-20.

² - فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات و فاعلون، (عمان: دار صفاء النشر و التوزيع، ط1، 2015)، ص 32.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

كما تتميز التنمية المحلية بوجود عناصر تحددها من الناحية الزمنية و الناحية المكانية و قطاع النشاط و يمكن توضيحها فما يأتي¹:

_العنصر الزمني: مفادها أن التنمية المحلية مثلها مثل التنمية الوطنية، ذات مجال زمني لها مخطط تعمل به، يحدد بفترة زمنية معينة قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

_العنصر المكاني: يقصد به المجال المكاني الذي يتم فيه تجسيد برامج هذه التنمية المحلية، حيث يتحدد في الجزائر في ثلاثة مستويات هي المستوى البلدي، المستوى الولائي و الجهوي.

_ عنصر قطاع النشاط: فحوى هذا العنصر أن نوع التنمية المحلية وثيق الصلة بطبيعة النشاط أو القطاع الذي يسعى لتطويره و اصلاحه، مثل: التنمية العمرانية، التنمية الاجتماعية وغيرها.

الفرع الثاني: مبادئ التنمية المحلية

يمكن حصر مبادئ التنمية المحلية فيما يأتي:

1- مبدأ الشمولية :

أي أن عملية التنمية المحلية تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية، فالتنمية المحلية لا تخص جانب واحد فقط و تهمل بقية الجوانب، إنما تشمل كل قطاعات المجتمع المحلي، وكذلك كل فئات المجتمع من رجال و نساء، كبار و صغار، ولا تكون موجهة لشريحة أو فئة معينة من المجتمع.

2- مبدأ التكامل:

يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف و الحضر، بمعنى لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس، حيث توجد علاقة عضوية بين الريف و الحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية و البشرية، فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية و أخرى غير مادية².

3- مبدأ التوازن:

أي يجب أن يكون هناك توازن بين برامج التنمية و حاجات المجتمع، فحاجات الأفراد تختلف

¹ جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع، (الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014) صص (19، 20).

² زعرور نعيمة، رأس و فاء و آخرون، "التنمية المحلية و المشاركة الشعبية"، رماح البحوث و الدراسات، ع(30)، (أفريل 2019)، صص 85-106.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

من مجتمع محلي إلى آخر، وكذلك من فترة زمنية إلى أخرى، فقد تفرض ظروف معينة الاهتمام أكثر بجانب معين، وبالتالي يجب الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات كل مجتمع محلي .

4- مبدأ التنسيق:

يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع، وتضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها، لان ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود و زيادة التكاليف، بمعنى تفادي تداخل الأدوار والوظائف¹ .

5- مبدأ التعاون:

فالتنمية المحلية لا تقوم على جهود الأجهزة الحكومية فقط، بل التعاون بين مختلف جهات المجتمع المحلي من قطاع خاص و مجتمع مدني وكذلك كافة المواطنين.

المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية واهم أهدافها

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

1_ التنمية الاقتصادية:

تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل، و تغيير في هيكل الإنتاج، و في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغيير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط. و يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة، و تغير هيكل في الإنتاج².

كذلك التنمية الاقتصادية تراعي القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة و تثمينها، والنهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها.

2_ التنمية الاجتماعية:

يقصد بها الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستوى المعيشي، و الحد من الفقر في المجتمعات المحلية، وذلك من خلال توفير فرص العمل و القيام

¹-زعرور، المرجع نفسه، ص90

²- محمد عبد القادر عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002/2003)، ص (16، 17).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

بأنشطة لتنمية المجتمع ، وهذا يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة و الحد من انتشار الآفات الاجتماعية¹.

أي أن هذا المجال يركز على أن الإنسان يمثل الهدف النهائي للتنمية، من خلال الاهتمام بكل الجوانب الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع المحلي، بتوفير الحياة الاجتماعية المطلوبة عن طريق القيام ببرامج تنموية في مختلف القطاعات من تعليم، صحة، الأمن الإسكان، و التي لها أثر مباشر على مختلف شرائح المجتمع.

3_التنمية الإدارية:

أي مجموعة العمليات والإجراءات المخططة سلفا، تستعمل فيها بعض الأساليب الفنية كالتمرين، التوجيه، وتقديم المساعدات المادية كالأموال والمعنوية كالاستشارات، من اجل رفع مردودية العمل الإداري و جعله مؤهلا لإدارة التنمية، أي الجهود التي تبذل لرفع كفاية و فعالية الأجهزة الإدارية، مما يمكنها من انجاز مهامها و تحقيق أهدافها المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة.² بالإضافة إلى محاربة الممارسات البيروقراطية السلبية، أي أن هذه التنمية تسعى إلى تطوير القدرات البشرية في الإدارة.

أي تستلزم التنمية الإدارية بذل الجهود المخططة والهادفة لتطوير الجهاز الإداري في الدولة، لرفع مستوى القدرة الإدارية عن طريق تعديل الهياكل التنظيمية بما يلائم أهداف التنمية وحاجاتها، وتبسيط نظم العمل وإجراءاته، وتطوير المفاهيم والاتجاهات وأنماط السلوك و المهارات المقابلة لاحتياجات الحالية و المتطلبات المستقبلية التي تقتضيها متطلبات خطط التنمية.³

4_التنمية السياسية:

تقوم التنمية السياسية على أساس النظام الاجتماعي الذي يسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية و على كل المستويات، و يسهل تجاوز الانشقاقات الدينية و الإقليمية وغيرها.⁴

¹ -بن غضبان، مرجع سابق، ص33.

² - زيدان، مرجع سابق، ص21.

³ - معجم الإدارة، إبراهيم بدر شهاب الخالدي، (الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، 2011)، "الإدارة"، ص180.

⁴ - كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية -دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011)، ص (32، 33).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

أي إفساح المجال لمختلف الفئات للمشاركة و كذلك تعزيز الاتصال بين المواطن المحلي والمؤسسات الحكومية، وتشجيع المشاركة السياسية أي انخراط المواطنين في الشأن السياسي بهدف تكريس الديمقراطية التشاركية، وخلق الظروف الملائمة لممارسة الديمقراطية .

هناك العديد من المؤسسات التي تشارك في التنمية السياسية على المستوى المحلي مثل المدرسة، الأحزاب، المجالس المنتخبة، مؤسسات المجتمع المدني، كل هذه المؤسسات تهدف إلى نشر الوعي السياسي وتنمية قدرات المواطنين على إدراكهم لمشاكلهم ونشر الثقافة السياسية لدى المواطنين لمتابعة كل المستجدات السياسية، وبهذا تلعب مؤسسات التندبنة الاجتماعية و السياسية دور مهم في تفعيل التنمية السياسية في المجتمع المحلي .

5_التنمية البيئية المستدامة:

بدأ الاهتمام بالبعد البيئي للتنمية المحلية نظرا للمشاكل التي تتعرض لها البيئة من تلوث واحتباس حراري، ذلك أن البيئة هي المصدر الأساسي للموارد التي تستخدم لتحريك عجلة التنمية. فأصبح التنمية البيئية المستدامة جزء أساسي من كل العمليات التنموية بكل مجالاتها ، حيث في أي مشروع تنموي من المهم مراعاة عدم الإضرار بالبيئة، ومحاولة استعمال المواد الصديقة للبيئة. لهذا فان حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة تكفل عدم الأضرار بالنظم البيئية الطبيعية و تتضمن هذه الضوابط ما يأتي¹ :

_ المحافظة على سلامة البيئة.

_ المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية و النباتية، و الحد من فقدان التنوع الحيوي.

_ ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية.

_ الحد من انبعاث الغازات و حماية المناخ من الاحتباس الحراري

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في :

_ رفع المستوى المعيشي للمواطن.

_ توفير الحاجات الأساسية للأفراد من علاج و أمن و مسكن و تعليم وغيرها.

¹- فوزية برسولي، "بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا و إقليميا"، مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ع5، (جوان 2018) صص 306-329..

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

- _ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يوفر لها مناخ ملائم يمكنها من الاعتماد على الذات بعيدا عن الاعتماد على المساعدات الحكومية.
- _ زيادة فرص العمل من خلال المشاريع التنموية المحلية ما يسمح بالتقليل من البطالة.
- _ تشجيع الإنتاج المحلي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- _ تعزيز وتطوير البنية التحتية للمجتمع كالنقل، المستشفيات وغيرها.
- _ زيادة التعاون بين المواطن المحلي و المجالس المنتخبة ما يسمح للمواطن بمشاركته في اتخاذ القرار المحلي هذا الذي يعزز ثقة المواطنين بالمجالس المنتخبة.
- _ استخدام التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين.
- _ التقليل من الطبقة و الفوارق الاجتماعية بدعم الطبقات الهشة بالإضافة إلى محاولة تحقيق التوازن بين الحضر و الريف من خلال التنمية الريفية.

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية

تنوع أساليب نجاح التنمية المحلية من منطقة إلى أخرى، غير أنه توجد أسس و مقومات يستوجب توفرها لتحقيق التنمية المحلية منها وهي:

1-الموارد البشرية المؤهلة:

إن توفر الموارد المالية وحدها لا يضمن نجاح عملية التنمية المحلية، إذ من الضروري توفر المورد البشري الكفاء و المؤهل لتسييرها بما يخدم برامج و مشاريع التنمية المحلية. ذلك أن "النشاط الإداري يتطلب كفاءات و قدرات خاصة في الأشخاص الذين يقومون بهذه المهنة، و نظرا لأهمية الوظيفة الإدارية يجب إسنادها للذين تتوافر فيهم الكفاءة و القدرة على أدائها على أكمل وجه"¹.

2-تدعيم اللامركزية:

يجب على الدولة مراعاة إعطاء الجماعات المحلية كل الصلاحيات و كل الوسائل التي تسمح لها بضمان المسؤولية الكاملة لتسيير الأقاليم التابعة لها، مع المحافظة على وحدوية السياسات

¹ - عبد الكريم بعداش، "متطلبات تحقيق التنمية المحلية و عوائقها -حالة الجزائر"، مجلة دراسات و أبحاث، م12، ع4، (أكتوبر 2020) صص 103-116.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

والاستراتيجيات الوطنية أين يجب أن تتفوق المصلحة العامة على الوضعيات المحلية، دون المساس باستقلالية الجماعات المحلية، وترك حرية تسيير شؤونها المحلية لها.¹

3-الحوكمة المحلية الرشيدة:

من أهم مبادئ الحوكمة الرشيدة هي تعزيز الشفافية و المشاركة و المساءلة و سيادة القانون، ذلك من خلال توفير المعلومات و نشر الأعمال التي تقوم بها الهيئات المحلية، و إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في تسيير شؤونهم المحلية، ذلك ما يعزز الرقابة و يقلل من الفساد الإداري، هذا كله يساهم في النهوض بالتنمية المحلية.

4-نظام رقابي فعال:

إن التسيير الجيد للهيئات المحلية يتطلب وجود رقابة على كل أعمالها خاصة على مالية الهيئات المحلية، كذا مراقبة مدى احترامها و إتباعها للإجراءات القانونية والتنظيمية، ومدى حرصها على المصلحة العامة بعيدا عن المصلحة الشخصية للمسؤولين، حيث أن وجود نظام رقابي فعال يساعد في تجنب سوء التسيير، و سوء استخدام المال العام لتحقيق أغراض شخصية.

5-المشاركة الشعبية:

أي مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلي كونهم على دراية اكبر بالمشاكل التي تواجههم، فالمشاركة الشعبية تسمح لكل أفراد مجتمع المحلي بالتعاون في صنع القرار المحلي، بما يخدم المصلحة العامة لتلك الهيئات المحلية.

6-أولوية الاعتماد على الموارد المحلية:

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، إذ إن توفر المورد محليا يسهل التصرف والتحكم فيه ، ويسمح بالتخطيط الأمد المتوسط، بحكم علمهم المسبق بالموارد الموضوعة تحت تصرفهم، فكلما اعتمدت الجماعات المحلية خاصة البلدية على مواردها المالية المحلية كلما تدرجت في الاستقلال المحلي ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي.²

¹ خليل عبد القادر، البلدية في مواجهة تحدي التسيير والهندسة الإقليمية، (الجزائر: دار القصة للنشر، 2011)، ص31.

² - بعداش، مرجع سابق، ص ص(108-109).

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

المطلب الرابع: عوائق التنمية المحلية

بالرغم من أن التنمية المحلية إحدى أهم الوسائل لحل المشاكل التي يعاني منها المجتمع المحلي، إلا إنها تواجه مجموعة من الصعوبات والتي منها:

1-العراقيل الاقتصادية¹: وتتمثل في

- قلة و محدودية توفر و تواجد الموارد الطبيعية، وضعف مصادر التمويل الذاتي لكثير من البلديات .
- العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.
- غياب الاستقلالية المالية في التسيير.
- اختلال التوازن ما بين الموارد و النفقات، حيث تعاني الكثير من البلديات من عجز في الميزانية كونها غير قادرة على تغطية النفقات.
- الزيادة في مصاريف التسيير العامة و المصاريف على الأملاك المنقولة.
- عدم قدرة أجهزة الجباية على تحصيل الموارد المالية نظرا للتهرب الضريبي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى، إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الجبائي.

2- العراقيل البشرية و الإدارية في تحقيق التنمية المحلية:

- مشكلة الوظيفة العمومية للجماعات المحلية حيث تعاني من الأعداد الزائدة للموظفين، كذلك النقص النوعي للموظفين باعتبار أنها تركز على الكم وليس الكفاءة و التكوين الجيد للموظف.
- أزمة المنتخبين المحليين من ضعف مستوى الناخبين المحليين ما ينقص من فعالية المجالس المحلية المنتخبة.
- إشكالية الفساد الإداري حيث تفشى الفساد في الجماعات المحلية بكل أنواعه.
- عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية، حيث أن استقلالية الهيئات المحلية مرتبط بمدى تمويلها الذاتي مشاريعها التنموية، فكلما كانت تملك موارد محلية ذاتية كلما كانت أكثر استقلالية.

¹ - نصيرة براهيم، ناصر عبد القادر، " معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، م 3، ع

2، (ديسمبر 2018)، ص ص 79-90.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

3-العراقيل الاجتماعية¹:

- ضعف العلاقة بين الإدارة و المواطن، حيث أصبح المواطن يشعر بعدم ثقة اتجاه الإدارة نتيجة انتشار الفساد و الرشوة.
- الانفجار السكاني و تداعياته على الموارد الطبيعية، ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص و محدودية التعليم و التكوين أي نقص المهارات التقنية و الإدارية على المستوى المحلي.

¹ - براهيمى، المرجع نفسه، ص86.

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية و التنمية المحلية

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الإطار المفاهيمي لكل من البلدية و التنمية المحلية، يمكن القول أن البلدية هي وحدة إدارية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ما يتطلب وجود استقلالية إدارية تمارس مهامها من خلال مجلس محلي منتخب، وتسعى لتجسيد التنمية المحلية في مختلف المجالات.

إن الهدف الأساسي لتحقيق للتنمية على المستوى المحلي هو توفير حاجات المواطنين المحليين، و تحسين مستواهم المعيشي، إلى أن تفعيل التنمية المحلية تتطلب وجود أسس و مرتكزات في الهيئات المحلية، وهي توجهها عوائق متعددة تختلف من بلدية إلى أخرى تؤثر على مستوى وفعالية هذه التنمية.

الفصل الثاني: آليات
تفعيل العمل التنموي
للبلدية في الجزائر

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر البلدية الفاعل الأساسي في التنمية المحلية، لذلك عملت الدولة الجزائرية على توفير كل الآليات اللازمة التي تمكنها من لعب دورها التنموي، كما سعت إلى تشجيع وتكريس دور الفواعل الأخرى المتواجدة في البلدية من مجتمع مدني وقطاع خاص لتشارك في المسار التنموي. وعليه فقد اشتمل هذا الفصل على مختلف الآليات لتفعيل التنمية المحلية في البلديات الجزائرية، فالتنمية باعتبارها هدف تسعى إليه كل بلدية، تحتاج إلى توفر آليات قانونية و مادية و غيرها لنجاح دورها التنموي.

كما تم التطرق إلى البرامج و المخططات التنموية للبلدية في الجزائر بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى دور الشراكة المجتمعية في التنمية البلدية باعتبارهم جزء لا يتجزأ من البلدية التي ينتمون لها، وكيف عملت الجزائر على تنمية قدراتهم .

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

المبحث الأول: آليات تفعيل التنمية المحلية في البلدية

لتحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية، لابد من وضع تحت تصرف هذه الهيئة مجموعة من الآليات تمكنها من القيام بدورها التنموي على أحسن وجه، وهذا ما قامت به الجزائر سعياً للوصول إلى إشباع وتلبية حاجات المواطنين.

المطلب الأول: الآليات القانونية

تتمثل الآليات القانونية في الصلاحيات التي منحها المشرع الجزائري للمجلس الشعبي البلدي المتعلقة بالتنمية باعتباره هيئة مداولة، وقد حدد قانون البلدية 10-11 هذه الصلاحيات في المواد من 103 إلى 124.

يمكن تقسيم هذه الصلاحيات على المجالات التالية

1- الصلاحيات المتعلقة بالتعمير والهيكل القاعدية والتجهيز:

تبادر البلدية بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل و التجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصاتها، وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها و صيانتها، ويمكنها أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.¹ كما تسهر البلدية بمساعدة المصالح التقنية المؤهلة على المحافظة و حماية الأملاك العقارية الثقافية، و الحماية و الحفاظ على الانسجام الهندسي للتجمعات السكنية، كما تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري و منح الأولوية في تخصيصها لبرامج التجهيزات العمومية و الاستثمارات الاقتصادية.

2- الصلاحيات المتعلقة بالجانب الاجتماعي:

يقوم المجلس بالمبادرة بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة و الهشة في مجالات الصحة، التشغيل، السكن، التعليم وغيرها، من خلال اتخاذ أي إجراء من شأنه تشجيع التعليم ما قبل المدرسي و ترقية و تشجيع النقل المدرسي، بالإضافة الانجاز مراكز صحية و قاعات العلاج و صيانتها، و الهياكل الترفيهية و الثقافية و الرياضية للتكفل بالشباب.²

¹ -المواد (116, 117, 118)، قانون البلدية 10-11، مرجع سابق.

² -ملياني، مرجع سابق، ص 122.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

حيث تتخذ البلدية وفق المادة 122 من قانون البلدية 11-10 كافة الإجراءات قصد:

- _انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا الخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.
- _انجاز وتسيير المطاعم المدرسية، و السهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد منها.
- _التدابير الموجهة لترقية حدائق الأطفال و التعليم التحضيري و التعليم الثقافي و الفني.
- _انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية و الشباب و الثقافة والتسلية .

_التكفل بالفئات المحرومة أو الهشة في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن و الحماية الاجتماعية.

_المساهمة في صيانة المساجد أو المدارس القرآنية المتواجدة على تراب البلدية.

3- الصلاحيات المتعلقة بالنظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية:

تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على حفظ الصحة و النظافة العمومية ولاسيما في المجالات التالية¹:

- توزيع المياه الصالحة للشرب .
- صرف المياه المستعملة و معالجتها.
- جمع النفايات الصلبة و نقلها و معالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية و الأماكن و المؤسسات المستقبلية للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

يمكن القول أن هذه الصلاحيات التي حولها القانون للبلدية، معظمها شكلية موجودة في القانون بعيدا عن الواقع، نظرا للعراقيل التي تواجه المجلس الشعبي البلدي في تنفيذها خاصة في البلديات الفقيرة التي لا تملك مصادر تمويل ذاتية ما يجعلها عاجزة عن تطبيقها لافتقارها الإمكانيات و الوسائل اللازمة، حيث نجد بلديات لا تحتوي على أي وسيلة للترفيه و التسلية خاصة في مناطق الظل التي تعاني من التهميش و عدم وجود توازن جهوي، رغم محاولة الحكومة الجزائرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل من هذه الفوارق.

¹ - المادة 123، قانون البلدية 11-10، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

المطلب الثاني: الآليات المالية

يعتبر التمويل المحلي من أهم التحديات التي تواجه البلدية كونها تتمتع بالاستقلالية المالية في تسيير شؤونها، هناك أنواع مختلفة من مصادر التمويل المحلي للبلدية منها الذاتية والخارجية، وهو ما يضمن الاستقلالية المالية للمجالس المنتخبة وتفعيل أداءها .

بالرجوع إلى قانون البلدية 10-11 تتكون الموارد الميزانية و المالية للبلدية بصفة خاصة مما

يأتي¹:

- حصيلة الجباية.
 - مداخيل ممتلكاتها و مداخيل أملاك البلدية.
 - الإعانات و المخصصات.
 - ناتج الهبات و الوصايا.
 - القروض.
 - ناتج مقابل الخدمات التي تؤديها البلدية .
 - ناتج حق الامتياز الفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الإشهارية.
 - الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.
- يمكن تقسيم مصادر التمويل المحلي للبلدية إلى:

الفرع الأول: الموارد المحلية الذاتية:

تعبر الموارد الذاتية على مدى استقلالية البلدية عن الإدارة المركزية و مدى قدرتها على تمويل برامج و مشاريع التنمية المحلية وهي:

أ-الموارد المالية الجبائية:

أ-1- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات فقط:

تنفرد البلديات بمجموعة من الضرائب و الرسوم يعود تحصيلها بنسبة 100٪ لفائدتها و تشمل

ما يلي:

¹ - المادة 17 من قانون البلدية 10-11، مرجع سابق.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

(1)-الرسم العقاري:

وهو ضريبة مباشرة، تأسس هذا الرسم بموجب الامر 76-83 المؤرخ في 02 جوان 1976، ويعتبر ضريبة سنوية تدفع لصالح البلدية، و تتعلق بالملكيات المبنية و غير المبنية الموجودة على التراب الوطني.¹

هناك إعفاءات دائمة و أخرى مؤقتة لرسم العقاري وهي موضحة في المواد 251 و 252 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، فنجد من بين المعفاة من الضريبة التي تكون مخصصة لمرفق عام أو ذي منفعة عامة، كذلك العقارات التابعة للدولة والولايات و البلديات، بالإضافة إلى التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاط في ميدان التعليم و البحث العلمي و الصحة والاجتماعي و في ميدان الثقافية.²

و يختلف حساب الرسم بين الملكيات المبنية و غير المبنية.

_ حساب الرسم:³

بالنسبة للملكيات المبنية تكون كالتالي:

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة تخضع لضريبة بنسبة 3٪.
- غير أنه بالنسبة للملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعية و غير مشغولة سواء بصفة شخصية و عائلية أو عن طريق الكراء، تخضع لمعدل مضاعف قدره 10٪.
- الأراضي التي تشكل ملحقات الملكيات المبنية:

■ 5٪ عندما تقل مساحتها أو تساوي 500م².

■ 7٪ عندما تفوق مساحتها 500م² وتقل أو تساوي 1000م².

■ 10٪ عندما تفوق مساحتها 1000م².

أما غير المبنية فتختلف نسبة الرسم حسب إذا كانت موجودة في المناطق العمرانية أو غير العمرانية، و إذا كانت الأراضي زراعية و كذلك باختلاف مساحتها.

¹ -خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة الجزائر 3:كلية العلوم

الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص.102.

² -المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2021.

³ -المادة 261، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

في الجزائر تعاني العديد من البلديات مشكل في تحصيل هذا الرسم نتيجة التهرب الضريبي، و كذلك الملكية العرفية للأراضي أين تكون الأراضي غير مسجلة لدى البلديات ما يعيق تحصيل الرسم.

(2)-رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية، تستفيد منها البلدية بنسبة 100٪، تفرض على الملاك أو المستأجرين¹.

(3)- رسم الإسكان و الحقوق على الحفلات :

تخصص عائدات هذا الرسم بنسبة 100٪ للبلديات.

(4)-الرسم على الإقامة :

يخضع الرسم على الإقامة الأشخاص المقيمون في البلدية وليس لديهم بها سكن خاص².

(5)-الرسم الخاص بالإعلانات والألواح المهنية.

(6)-الرسم الخاص على الرخص العقارية :

هذا الرسم ناتج عن الاستفادة من الرخص العقارية المخصصة للبناء أو الهدم، تخصص عائداته للبلديات 100٪.

(7)-الرسم على الذبح :

يدفع هذا الرسم بمناسبة ذبح أو سلخ المواشي على أساس وزن اللحم.

أ-2-الضرائب المحصلة لفائدة البلدية و الجماعات المحلية والدولة:

(1)-الرسم على النشاط المهني

يفرض هذا الرسم على الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية، غير أنه يستثنى في مجال تطبيق الرسم مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم على الأرباح، ويقصد به مبلغ

¹ - المادة 263، قانون الضرائب و الرسوم المماثلة 2021

² - المادة 266 مكرر، قانون رقم 21- 16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المهني خلال سنة¹.

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كالتالي²:

- حصة البلدية مقدرة ب66٪.
- حصيلة الولاية مقدرة ب29٪.
- حصيلة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية5٪.

(2)- الضريبة الجزافية الوحيدة³:

تحل الضريبة الجزافية الوحيدة محل النظام الجزافي، يعوض الضريبة على الدخل والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، يتم توزيع مداخيلها كآتي:

- 48,50 ٪ يعود لميزانية الدولة.
 - 1 ٪ يعود لغرفة التجارة والصناعة.
 - 0,5 ٪ يعود لغرفة الصناعة التقليدية والحرفية.
 - 40 ٪ يعود لفائدة البلدية.
 - 5 ٪ يعود لفائدة الولاية.
 - 5 ٪ لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- (3) - الضريبة على الأملاك⁴:

يتشكل الأساس الضريبي لهذه الضريبة من القيمة المضافة لجميع الممتلكات والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة في أول يناير من كل سنة، وتحدد الضريبة عن طريق جدول تدريجي يضم جميع الممتلكات معدله الأعلى 2,5.

توزيع محصلة الضريبة على الممتلكات كما يأتي:

- 60 ٪ لصالح ميزانية الدولة.

¹ - المادة 217، قانون الضريبة المباشرة و الرسوم المماثلة 2021، مرجع سابق.

² - المادة 222، المرجع نفسه.

³ - العربي غويني، إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية المحلية في الوطن العربي مع الإشارة لحالة الجزائر (تلمسان: النشر الجديد الجامعي، 2016)، ص.38.

⁴ - غويني، المرجع نفسه، ص.40.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- 20٪ لصالح ميزانية البلدية.
- 20٪ لصالح الصندوق الوطني للسكن.
- الضريبة الناتجة على الأملاك بالنسبة للبلدية لا تحتل نسبة كبيرة من ميزانيتها نتيجة عدم وجود ضبط لممتلكات البلدية.
- (4)- الرسم على القيمة المضافة¹:
رسم عام على الاستهلاك، يفرض على الأشخاص الذين يمارسون نشاطات الإنتاج و الاستعمالات العقارية و التجارية كما يفرض على المنتجات و الخدمات، توزع عائده كما يأتي:
 - ميزانية الدولة 83٪.
 - لفائدة البلديات 6٪.
 - لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية 11٪، والتي بدورها موزعة كالتالي 8,25٪ لفائدة البلديات و 2,75٪ لصالح الولايات.
- (5)- الرسم على السيارات:
يخضع لها كل شخص يمتلك سيارته سواء كان طبيعي أو معنوي، تتغير تعريفته حسب نوع السيارة إن كانت سياحية أو خدمتية، يعود حاصل هذا الرسم بنسبة 20٪ للدولة، ويخصص منه 80٪ لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلي².
- ب_ الإيرادات الغير جيائية:
1- التمويل الذاتي:

وفق للقانون 10-11 في المادة 179 منه يتعين على البلدية الاقتطاع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار ضمانة لاستمرارية التمويل الذاتي للبلدية، حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدتها.

تقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير و المتمثلة في³:

¹- نور الهدى برنو، "آليات تنويع و ترقية مصادر التمويل المحلي "البلدية" بالجزائر و تحدياتها"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م 09، ع 02، (جوان 2018)، ص ص 316-335.

² - جعيج، مرجع سابق، ص 26.

³ - شبلاوي العربي، ناجوي مختار، أهمية تنويع مصادر تمويل ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية سيدي نعمان خلال الفترة من 2017 إلى 2020، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بجي فارس بالمدينة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2021/2022)، ص 102.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- الضرائب غير المباشرة.

2- موارد ناتج الاستغلال :

وهي تتضمن حاصل بيع المنتوجات التي تنتجها مؤسسات البلدية، حقوق الخدمات التي تقدمها مصالح البلدية، حقوق استعمال الطرق البلدية وغيرها وهي متنوعة، وتتكون هذه الإيرادات من¹ :

_عوائد ورسوم جنائزية.

_نواتج بيع سلع وتأدية خدمات مثل فحص وختم اللحم.

_حقوق الكيل والوزن والقياس.

3- إيرادات أملاك البلدية :

وهي الإيرادات الناتجة عن استغلال البلدية لأملكها منها بيع المحاصيل، أجور العقارات والبنائيات التي تملكها البلدية، حقوق المكان والتوقف، استغلال المعارض والأسواق.

الفرع الثاني: الموارد المحلية الخارجية

إن الموارد المحلية الذاتية للبلدية لا تكفي وحدها لتغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية، فلا بد للجوء إلى الموارد المحلية الخارجية والتي منها: الإعانات الحكومية ، الهبات والوصايا، القروض وإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

1- الإعانات الحكومية:

يهدف هذا المورد إلى تكملة الموارد المالية المتاحة للهيئات المحلية، ذلك لتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن المالي من جديد في ميزانيتها، على غرار الإعانات المالية التي تقدمها الدولة كل سنة للبلديات العاجزة ماليا والتي تسمى الإعانات الاستثنائية التوازن.²

يبين قانون البلدية 10-11 في المادة 172 منه، الحالات التي يمكن أن تتلقى فيها البلدية الإعانات والمخصصات وهي:

- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية.

¹ - زيدان، مرجع سابق، ص.46.

² - شويح بن عثمان ،دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة أبي بكر بلقايد: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2010/2011)، ص.111.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها كما هي محددة في قانون البلدية.
 - التبعات المرابطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولاسيما منها الكوارث الطبيعية أو النكبات.
 - أهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخول لها قانونيا.
 - نقص القيمة الإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية.
 - توجه الإعانات الممنوحة للبلدية من الدولة للغرض الذي منحت من أجله.
- أي تسعى لتقليص الفوارق بين المناطق الفقيرة و النائية و المناطق الغنية، إلا أن الإعانات المالية المقدمة من طرف الحكومة تنقص من استقلالية البلدية، لأنها تكون خاضعة لشروط تقييد البلدية في تسيير مشاريعها التنموية التي تريدها، كون هذه الإعانات تقدم لتحقيق أهداف معينة تضعها الحكومة، وإن استعملت البلدية هذه الإعانات في غير الأهداف المقدمة لأجلها تحاسب البلدية، كما تكون خاضعة لرقابة مالية من الهيئات المركزية مثل مجلس المحاسبة.

2- إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

يجدر الإشارة الى انه كان يسمى الصندوق المشترك للجماعات المحلية قبل أن تتغير تسميته، هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقوم بتقديم الإعانات الخاصة بالتجهيز والاستثمار للبلديات والولايات، وهي إعانات استثنائية كما في حالة حدوث كوارث، تحدد وزارة الداخلية تعليمات سنوية حول إجراءات منح الإعانات ليتمشى و أولويات المخطط الوطني.¹ أي يقدم مساعدات مالية للبلديات التي تعاني وضعية مالية صعبة أو تواجه أزمة أو مشكلة طارئ.

3- القروض:

وهي المبالغ التي تحصل عليها البلدية عن طريق اللجوء إلى الجمهور أو البنوك أو المؤسسات الائتمانية المخصصة، وفق شروط محددة في قرض العقد و لا يجوز عادة للبلدية أن تلجأ إلى القروض دون إذن الحكومة.²

¹ - وهيبة بن ناصر، " التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية "، مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية ، م3، ع2، (جوان 2013)، ص ص 88-111.

² - حنان عبد القادر خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية-دراسة مقارنة، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016)، ص.59.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

أجاز المشرع الجزائري في المادة 154 من قانون البلدية 10-11 أنه يمكن للبلدية اللجوء إلى القرض الانجاز المشاريع المنتجة للمداخيل، حيث تعد القروض من الموارد المالية التي تلجأ لها البلدية بغرض تمويل عمليات التجهيز والاستثمار إذ لا يجوز للبلديات القيام بتمويل نفقات التسيير عن طريق القروض.¹

4- الهبات والوصايا :

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد ميزانية البلدية، تتكون مما يتبرع به المواطن إما بشكل مباشر إلى البلدية أو غير مباشر بمبادرة عن طريق المساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها البلدية، وقد تكون نتيجة وصية يتركها أحد المواطنين بعد وفاته، أو هبة يقدمها المغتربين للبلدية.²

حسب المادة 166 والمادة 171 من قانون البلدية 10-11 يخضع قبول أو رفض الهبات والوصايا الممنوحة للبلدية أو مؤسساتها العمومية لمداولة المجلس الشعبي البلدي، أما قبول الهبات والوصايا الأجنبية يخضع للموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية ويتم جردها أو إدخالها في الميزانية.

المطلب الثالث: الآليات التقنية والفنية

تتمثل الآليات التقنية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذا مخطط شغل الأراضي، والوعاء العقاري لاستقبال المشاريع التنموية.

الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، أخذا بعين الاعتبار تصميم التهيئة ومخططات التنمية وضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.³

أ- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتم إعداد المخطط عن طريق مداولات من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية، يجب أن تبين هذه المداولات ما يأتي⁴:

¹ - ملياني، مرجع سابق، ص.98.

² - جعجع، مرجع سابق، ص.30.

³ - المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 5.

⁴ - المادة 2 من المرسوم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد 26.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

_ التوجهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة لتراب البلدية.
_ كفيات مشاركة الإدارات العمومية و الهيئات و المصالح العمومية و الجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

_ القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية في إطار تنفيذ المادة 13 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير، والتي تنص على أن يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ببرامج الدولة و الجماعات الإقليمية و المؤسسات و المصالح العمومية، وتفرض المشاريع ذات المصلحة الوطنية نفسها على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

يتم إبلاغ هذه المداولات للوالي المختص إقليميا و تنشر لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي، إذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير يشمل تراب بلديتين أو عدة بلديات، يمكن لرؤساء المجالس المنتخبة إسناد مهمة إعداده إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات.¹
يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المنطقة أو البلدية التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يأتي²:

- القطاعات المعمرة.
- القطاعات المبرمجة للتعمير.
- قطاعات التعمير المستقبلية.
- القطاعات غير القابلة للتعمير.

وحسب نفس القانون تختلف الجهة المسؤولة عن إصدار القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير فيصدر القرار:

_ الوالي إذا كان التراب المعني للبلدية تابعة لولاية واحدة.
_ الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة يضم عدة بلديات.

ب- استشارة الإدارات العمومية والهيئات و المصالح العمومية:

أجاز القانون للجمعيات المحلية و المنظمات المهنية المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، حيث يطلعهم رئيس المجلس الشعبي البلدي بذلك.

¹ - المادة 3، المادة 5، المرسوم التنفيذي 91-177، المرجع نفسه.

² - المادة 19، القانون 90-29، مرجع سابق.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

تتم الاستشارة وجوبا للإدارات العمومية و المصالح التابعة للدول المكلفة في مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني و المواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، أما الهيئات والمصالح العمومية على مستوى البلدية تتم استشارة تلك المكلفة بتوزيع الطاقة، النقل وتوزيع المياه.¹

ج- المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

حسب المادة 27 من القانون 90-29 سابق الذكر، يصادق على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير وحسب الحالة وتبعاً لأهمية البلدية، إما الوالي أو الوزير المكلف بالتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية أو بمرسوم تنفيذي، وهذا حسب عدد السكان.

الفرع الثاني: مخطط شغل الأراضي

يحدد مخطط شغل الأراضي حقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أي أنه يحدد²:

- يحدد الكمية بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية بالشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.
- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به وأنماط البناءات المسموح بها واستعمالاتها.
- يضبط القواعد بالمظهر الخارجي للبناءات.
- يحدد المساحة العمومية و المساحات الخضراء و المواقع المخصصة للمنشآت العمومية و المنشآت ذات المصلحة العامة .
- يحدد الارتفاعات .
- يحدد أحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وإصلاحها.
- تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.

¹ - المادة 8، المرسوم 91-177، المرجع نفسه.

² - المادة 31، القانون 90-29، مرجع سابق.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية إذا كان المخطط يشمل أكثر من بلدية، ويتم إبلاغ المخطط للوالي الذي تكون البلدية تابعة لولايته .

كما أن المصادقة على مخطط شغل الأراضي من مهام المجلس الشعبي البلدي من خلال مداولة بعد أخذ رأي الوالي بالحسبان، وأما مراجعة أو تعديل مخطط شغل الأراضي فتتم كذلك عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي المختص أو المجالس البلدية إذا كان يخص أكثر من بلدية، وذلك بعد استشارة الوالي أو الولاية المخصصة إقليميا إذا كانت البلديات تنتمي لأكثر من ولاية.¹ يخضع مشروع مخطط شغل الأراضي للتهيئة و التعمير المصادق عليه الاستقصاء العمومي مدة 60 يوم، ويصدر رئيس المجلس الشعبي البلدي قرار بهذا الصدد، يرسل مخطط شغل الأراضي إلى الوالي المخصص إقليميا الذي يبدي رأيه.²

الفرع الثالث: الوعاء العقاري لاستقبال المشاريع التنموية

إن إنجاز مخططات البلدية للتنمية وكذا تجسيد المشاريع القطاعية بإقليم البلدية، مرهون بتوفر الوعاء العقاري المناسب لها والمدمج ضمن قواعد التهيئة و التعمير، وقصد التكفل بهذا الأمر تم إنشاء لجنة ولائية على مستوى كل ولاية مكلفة باختيار الأراضي لإنجاز المشاريع التنموية على مستوى بلديات الولاية، باستثناء تلك الممولة من طرف البرامج البلدية للتنمية، الصندوق المشترك للجماعات المحلية و ميزانيات البلدية.³

للبلدية الحق في تكوين الاحتياطات العقارية مع إمكانية تخصيص جزء منها لاستقبال المشاريع التنموية، غير أنه و بصدر قانون التوجيه العقاري أصبح حق التصرف في الوعاء العقاري من اختصاص الوكالات العقارية للتنظيم و التسيير العقاري الحضري.⁴

¹ - المادة 5، المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية، العدد 26.

² - المادة 10، المرسوم التنفيذي 91-178، المرجع نفسه.

³ - ناجمي الهاشمي، دور البلدية في التنمية المحلية - الهياكل القاعدية أنموذج - ، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة احمد دراية ادرار : كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2018)، ص.52.

⁴ - شويح، مرجع سابق، ص 119.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

يساعد وجود الوعاء العقاري على تنفيذ المشاريع التنموية على أحسن وجه دون وجود مشاكل في تفعيل التنمية المحلية.

تعتبر الآليات الفنية والتقنية من الأمور الأساسية التي يبني عليها العمل التنموي المحلي خاصة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير نتيجة إشراك عدة هيئات في إعدادة أي تشجيع العمل التشاركية على مستوى البلدية، حيث تم تزويد البلديات بالترسانة القانونية لتنظيم العمران وتهيئة الإقليم خاصة في ضل وجود ما يسمى بالبناء الفوضوي، كذلك تساعد على توفير البنى التحتية التي تحسن حياة المواطنين وكذا توفير الخدمات لهم. كما تعتبر أدوات خاصة للتهيئة والتعمير وتعتبر أداة جيدة للامركزية في اتخاذ القرار

المطلب الرابع: الآليات الإدارية

تتمثل الآليات الإدارية في الرقابة و الوصاية الإدارية، التي تفرضها و تمارسها مختلف المؤسسات و الهيئات على أعمال المجلس الشعبي البلدي المتعلقة بسير وترقية التنمية المحلية، وهناك أنواع مختلفة من الرقابة مع اختلاف الهيئات التي تمارسها.

الفرع الأول: رقابة الهيئات المركزية:

1) رقابة المفتشية العامة للمالية :

تقوم المفتشية العامة للمالية برقابة التسيير المالي و المحاسبي لمصالح الدولة وللبلدية باعتبارها جزء من الجماعات الإقليمية، كما تقوم بالدراسات و التحليل المالية و الاقتصادية لتقدير فعالية تسيير البلدية و نجاعتها، وتراقب المفتشية العامة للمالية و بشكل دوري المصالح في الإدارات و الهيئات الموضوعة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية¹.

حسب المادة 90 من المرسوم 92-78، المؤرخ في 22 فيفري 1992، تتولى المفتشية دراسة الوثائق المالية للبلدية و تفحصها، و تتمثل تدخلات المفتشية العامة في التدقيق بخصوص شروط تطبيق التشريع المالي و المحاسبي و الأحكام و التنظيمات التي لها أثر مالي مباشر، وكذا تسيير المصالح البلدية و وضعيتها المالية بالإضافة إلى صحة المحاسبات و صدقها.

يخول لمفتشون في المفتشية العامة للمالية ما يأتي²:

¹ - المواد 2-3-4، المرسوم التنفيذي رقم 92-78، المؤرخ في 22 فيفري 1992، يحدد اختصاصات المفتشية العامة للمالية.

² - المادة 10، المرسوم 92-78، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- مراقبة تسيير الصناديق و مراجعة الأموال و القيم و السندات و المواد على اختلاف أنواعها التي يحوزها المسيرون أو المحاسبين.
- طلب تقديم كل وثيقة أو ورقة ثبوتية تكون لأزمة لمراجعتها.
- طلب كل المعلومات شفويا أو كتابيا.
- القيام بأي تحقيق بغية مراقبة الأعمال أو المعطيات المبنية على المحاسبة.
- القيام بأي تدقيق في البلدية للتأكد من أن أعمال التسيير ذات الأثر المالي قد تمت محاسبتها على أسس صحيحة وكاملة.
- أي يمارس المفتشون حق مراجعة جميع العمليات التي قام بها المحاسبين العموميين في البلدية.

وبهذا تعتبر المفتشية العامة للمالية هيئة مستقلة، تقوم بالرقابة المالية اللاحقة حول كيفية صرف ميزانية البلدية، ما يساعد على التدقيق في أن الميزانية استعملت لتحقيق الأهداف التنموية التي وضعت لها لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، لتجنب سوء تسيير الميزانية دون تلاعب بها أثناء التنفيذ، كما تقدم اقتراحات حول مالية البلدية التي من شأنها تحسين صرف الميزانية.

(2) رقابة مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية الأموال الدولة و الجماعات الإقليمية و التي منها البلدية . تهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي تتوصل إليها، لتشجيع الاستعمال الفعال و الصارم للموارد و الوسائل المادية و الأموال العمومية في البلدية و ترقية إجبارية تقديم الحسابات و تطوير شفافية تسيير المالية العمومية، حيث يدقق في شروط استعمال البلدية للموارد والوسائل المالية التي تدخل في نطاق اختصاصاتها و يقيم تفسيرها ويتأكد من مطابقة العمليات المالية للبلدية للقوانين والتنظيمات المعمول بها¹.

يقوم مجلس المحاسبة بالرقابة على مالية البلدية من خلال:

¹ - المادة 2 من الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 فيفري 1995، يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

1- حق الاطلاع و سلطة التحري :

يحق له الاطلاع على كل الوثائق التي من شأنها أن تسهل رقابة العمليات المالية و المحاسبة اللازمة لتقييم سير مالية البلدية، إذ يتعين على كل محاسب عمومي أن يودع حسابه عن التسيير لدى كتابة ضبط مجلس المحاسبة.¹

2- رقابة نوعية التسيير :

يراقب المجلس نوعية التسيير، حيث يقوم بتقييم شروط استعمال البلدية للوسائل و الموارد المالية و الأموال العمومية و تسييرها على مستوى الفعالية و النجاعة و الاقتصار بالرجوع إلى المهام و الأهداف و الوسائل المستعملة، كما يراقب شروط منح الإعانات و المساعدات المالية الممنوحة للبلدية.²

3- رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية و المالية:

يمكن للمجلس تحميل المسؤولية لأي عون أو هيئة في البلدية ترتكب مخالفة أو عدة مخالفات لقواعد الانضباط في مجال تسيير ميزانية البلدية، مثل: خرق الأحكام التشريعية المتعلقة بالإيرادات و النفقات، بالإضافة إلى استعمال الاعتمادات المالية التي منحتها الدولة للبلدية لأهداف غير الأهداف التي منحت من أجلها.³

الفرع الثاني: رقابة هيئات الولاية

تشمل الإدارة العامة في الولاية من بين أجهزتها رئيس الدائرة و المفتشية العامة للولاية التي بدورها تراقب أعمال المجلس الشعبي البلدي.

1- رقابة رئيس الدائرة:

تلعب الدائرة دورا مهما في الوصاية على البلدية، كون رئيس الدائرة ينفذ قرارات المجلس الشعبي الولائي حيث ينسق و يراقب أعمال البلديات الملحقة به . يتولى رئيس الدائرة تحت سلطة الوالي و بتفويض منه ما يأتي⁴:

¹ - المادة 55، المادة 60، الأمر 95-20، المرجع نفسه.

² - بوعمران، مرجع سابق، ص 127.

³ - المواد (87-88)، الأمر رقم 95-20، مرجع سابق.

⁴ - المادة 10، المرسوم التنفيذي رقم 94-215 المؤرخ في 23 جويلية 1994، يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية هيكلها، الجريدة الرسمية، العدد 48.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

_ ينشط وينسق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.

_ يصادق على مداوالات المجالس الشعبية البلدية والتي تكون موضوعاتها ما يأتي:

- الميزانيات والحسابات الخاصة بالبلديات و الهيئات البلدية المشتركة في البلديات التابعة للدائرة.
- تعريفات حقوق مصلحة الطرق وتوقف السيارات و الكراء لفائدة البلدية.
- شروط الإيجار التي لا تتعدى مدتها تسعة سنوات.
- تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية.
- المناقصات والصفقات العمومية و المحاضر.
- الهبات و الوصايا .

_ يوافق على مداوالات وقرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة بحركات النقل.

_ يحث ويشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلدية التي تنشرها والتي تكون موجه لإنشاء الوسائل و الهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات الأولية المواطنين و تنفيذ مخططات التنمية المحلية، كما يطلع رئيس الدائرة الوالي عن الحالة العامة للبلديات و يعلمه دوريا بكل المسائل التي تتصل بمهمته. من خلال ما سبق يمكن القول إن القرار التنموي لا يقتصر فقط على هيئات البلدية، وإنما يتطلب كذلك مصادقة رئيس الدائرة على بعض مداوالات المجلس، بهذا فهو جهة مهمة في الرقابة على عمل المجلس، إذ لا يمكن أن تدخل ميزانية البلدية حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من الجهة الوصية و الممثلة في الوالي أو رئيس الدائرة في بعض البلديات .

2- المفتشية العامة للولاية:

هي هيئة بالإدارة العامة للولاية موضوعة تحت سلطة الوالي، يشمل مجال تدخلها في "الولاية الأجهزة و الهياكل و المؤسسات غير المتمركزة و اللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية و الجماعات المحلية منها البلدية، حيث تتولى تقويم نشاط الأجهزة المذكورة سابقا"¹.
وتقوم بما يأتي²:

¹ - المادة 1، المرسوم التنفيذي رقم 94-216 المؤرخ في 23 جويلية 1994، المتعلق المفتشية العامة للولاية، الجريدة

الرسمية، العدد 48

² - المادة 2، المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 94-216، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

تقوم بالمتابعة باستمرار عمل الهياكل و الأجهزة و المؤسسات في البلدية، قصد معرفة النقائص و اقتراح التصحيحات اللازمة، و كل تدبير من شأنه أن يضاعف نتائجها و يحسن نوعية الخدمات لصالح المواطن.

– تسهر على الاحترام الدائم للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

– كما تقوم بتحقيق تبرره ووضعية خاصة مرتبطة بمهام و أعمال الأجهزة و الهياكل اللامركزية بناء على طلب من الوالي.

تتدخل المفتشية العامة في الولاية على أساس برنامج سنوي يندرج في إطار مخطط أعمال يقرره الوالي.

إن الصلاحيات التي خولها القانون للمفتشية العامة في الولاية تلعب دور مهم في المسار التنموي للبلدية، كونها تقترح التصحيحات اللازمة و تقوم بتقويم نشاط البلدية، كذلك هي تقوم بمهمة التفتيش و التوجيه خلال دوراتها و تراقب عمل البلدية، حيث تبلغ تقارير تفتيش إلى الوالي عند انتهاء مهامها في البلديات حول كيفية تسيير البلديات لشؤونها العامة، مما يساهم في معرفة النقائص التي يمكن تفاديها في أعمال البلدية .

3- مجلس الولاية:

يؤسس في الولاية مجلس ولاية يجتمع تحت سلطة الوالي، مسؤولي المصالح الخارجية للدولة، المكلفين بمختلف قطاعات النشاط على مستوى الولاية.¹
يتكفل مجلس الولاية في مجال التنمية المحلية بما يأتي:²

– يتخذ جميع التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحافظ على سلطة الدولة مصداقيتها و احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها.

– تسهر على تنفيذ برنامج الحكومة و تعليماتها.

– يبدي رأيه في جميع المشاريع التي تقع في تراب الولاية والتي منها البلديات.

كما يبرز دورها التنموي في الدور الذي يلعبه كل عضو في المجلس، حيث يكلف كل عضو ب³:

- يكلف برنامج عمل المصالح التابعة لإدارته و ينشطها و ينسقها و يقومها و يراقبها.

¹ - المادة 3، المرسوم التنفيذي 94-215، مرجع سابق.

² - المادة 20، المرسوم التنفيذي 94-215، المرجع نفسه

³ - المادة 30، المرجع نفسه.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- يسهر على تنفيذ المصالح التي يسيرها للقوانين و التنظيمات المعمولة بها.
 - يعد و يدرس المشاريع و التقديرات الخاصة بتنمية القطاع في الولاية.
 - يسهر في حدود اختصاصاته على تنفيذ برامج التنمية و ينسق إنجازها.
- من خلال الصلاحيات التي يتمتع بها هذا المجلس ومهام كل عضو في انجاز و تقييم بلديات الولاية يمكن القول إنه جهاز له دوره التنموي على مستوى البلدية كونه جهاز تنفيذ مهمة لقرارات الحكومة و مداوات المجلس الشعبي الولائي وبالتالي له دور أساسي في التنمية المحلية في البلدية.

الفرع الثالث: على مستوى البلدية

1- أمين خزينة البلدية:

يعتبر أمينة الخزينة موظف دولة يتم تعيينه و له دور في البلدية حيث إشارة المادة 206 من قانون البلدية 10-11 على أن أمين خزينة البلدية، يتولى تحصيل الإيرادات وكذا تصفية نفقات البلدية، وهو مكلف وحده بمتابعة تحصيل مداخيل البلدية و كل المبالغ العائد لها و صرف النفقات المأمور بدفعها يمارس مهام أمين الخزينة محاسب عمومي معين.¹

يتعين على أمين الخزينة قبل قبول أي نفقة أن يتحقق مما يأتي²:

- مطابقة العملية للقوانين و التنظيمات المعمولة بها.
- يتحقق من صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- توفر الاعتمادات.
- شرعية عمليات بصفة النفقات.
- أن الديون لم يسقط أجلها أو أنها محل معارضة.
- تأشيرات عمليات المراقبة التي تنص عليها القوانين المعمول بها، بالإضافة إلى أنه عضو لجنة الصفقات العمومية للبلدية يستشير رئيس المجلس الشعبي البلدي في كل العمليات المالية التي تخص سير البلدية.

إن المراقبة التي يقوم بها أمين الخزينة قد تؤدي إلى رفض أو تعليق النفقات التي أمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بدفعها، في هذه الحالة يجب أن يبرر الرفض على مدى شرعية النفقة.

¹ - المواد 205-206 من القانون 10-11، المرجع سابق.

² - شويح، مرجع سابق، ص 126

المبحث الثاني: المخططات و البرامج التنموية للبلدية في الجزائر

يعد التخطيط عنصر مهما من عناصر إستراتيجية التنمية في الجزائر و خاصة التخطيط المحلي على مستوى الجماعات المحلية، حيث يساعد على تكريس مبدأ الاستقلالية للبلدية.

المطلب الأول: مخطط البلدية للتنمية

تعني مخططات البلدية: "مجملة الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، التي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية بها ووسائل إنجازها".¹

المخطط البلدي للتنمية *PCD* هو مخطط خاص بإحصاء و تسجيل مختلف جوانب الاستثمارات و المشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات، دون الخروج عن إطار المخطط الوطني للتنمية وقرارات قانون المالية لتلك السنة، في الباب الخاص بالاستثمار في ميزانية التجهيز للدولة.²

كما أنها برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني، ويتم إنجازها عبر مراحل، حيث تكفل كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفع للوالي، تتعلق بقطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين كالمياه و التطهير وغيرها، وبالتالي فهي بمثابة مكمل للاستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.³

أي أن مخطط البلدية للتنمية عبارة عن مجموعة من المشاريع التي تنجز على مستوى البلدية، بهدف تحقيق التنمية المحلية وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين، يتم تمويلها من طرف الدولة وليس البلدية التي تنجز فيها، إلا أنها تحتاج للموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي.

• إجراءات تسيير المخطط البلدي للتنمية :

يمر المخطط البلدي للتنمية بمرحلتين، تتمثل الأولى في الإعداد أما الثانية في التنفيذ أو الانجاز.

1- مرحلة الإعداد:

حسب المادة 107 من قانون البلدية 10-11 تكون العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، أي أن المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول عن إعداد المخطط البلدي للتنمية .

¹ - زيدان، مرجع سابق، ص 67.

² - زيدان، المرجع نفسه، ص 68.

³ - غويني، مرجع سابق، ص ص (31،32).

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

قبل قيام المجلس الشعبي البلدي لإعداد المخطط البلدي للتنمية لابد على المجلس أن يراعي عدة عوامل وهي¹:

- احتياجات البلدية وترتيبها حسب الأولويات.
- الظروف المالية العامة.
- الإمكانيات المالية والبشرية للبلدية.
- مراعاة توجهات السلطات العليا وذلك حسب البرنامج الأساسي المسطر للحكومة.
- الوعود المقدمة أثناء الحملة الانتخابية.

تتولى اللجنة التقنية للبلدية وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي، إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة والتي من خلالها يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها والكثافة المالية للمشروع، ثم تعرض عن طريق اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها و ترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل و المصادقة على المشاريع المقبولة و اقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة المشاريع القطاعية للولاية.²

بعد ذلك يتم إرسال هذه البطاقات التقنية إلى مديرية البرمجة و متابعة الميزانية عن طريق الدائرة، ومن ثم ترسل إلى الولاية وممثلي الدوائر والبلديات قصد دراسة هذه المقترحات، كما ترسل مديرية البرمجة المقترحات إلى المديرية العامة للميزانية، أين تعقد لجنة التحكيم لقبول المشاريع وتوزيع الاعتمادات المالية على الولايات والتي بدورها توزعها على البلديات، ثم تقوم مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بإعداد مقرر التسجيل المقبول الخاص بكل بلدية أرسل إلى البلديات و أمين الخزينة.³ أي أن عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية يبدأ من البلدية و ينتهي فيها.

2-مرحلة التنفيذ:

بعد إعداد المخطط البلدي للتنمية يبلغ الوالي لرئيس المجلس الشعبي البلدي اعتمادات الدفع المخصصة للعمليات المدرجة فيه، حيث يتعين على رئيس المجلس الشعبي تنفيذ عمليات الاستثمار و

¹- بدر الدين زيدي، دور مخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية في التنمية المحلية للبلدية حاسي خليفة بالوادي ما بين 2016 و 2020، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي :معهد تسير التقنيات

الحضرية، 2020/2021) ص 37

²- شويح ، مرجع سابق ، ص 128.

³- بدر الدين، مرجع سابق، ص 37.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

التجهيز، يتولى إنجازها بمساعدة المصالح التقنية للبلدية وذلك من خلال الاستغلال المباشر عن طريق مصالح البلدية أو عن طريق عقد الصفقات والتعاقدات والاتفاقيات.¹

الجدول رقم 1: اعتمادات المخططات البلدية لتنمية 2015-2022

السنة	اعتمادات الدفع (د ج)
2015	100,000,000
2016	60,000,000
2017	35,000,000
2018	100,000,000
2019	100,000,000
2020	40,000,000
2021	100,000,000
2022	100,000,000

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قوانين المالية من 2015 إلى 2022.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اعتمادات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية غير ثابتة نوعا ما، فهي تتراوح بين 35.000.000 كأصغر مبلغ لها قدم سنة 2017 و تصل حتى 100.000.000 كأكبر قيمة قدمت في عدة سنوات، وتمنح هذه الاعتمادات حسب اقتراحات المجلس الشعبي البلدي التي تمت المصادقة عليها .

المطلب الثاني: البرامج القطاعية للتنمية

البرامج القطاعية للتنمية هي مخططات ذات طابع وطني، يتضمن تخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التنموية في مختلف قطاعات الخدمة على مستوى الولايات، تشرف عليه المديريات الولائية وهو نوعين مخطط سنوي ومخطط متوسط المدى.²

في إطار البرامج القطاعية للتنمية يجب مراعات النقاط التالية:³

- إمكانية وقدرة إنجاز المشروع.

¹ - محمد البرج، "النظام القانوني المخطط البلدي للتنمية"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، م9، ع1، (جانفي 2023)، ص157-170.

² - زيدان، مرجع سابق، ص70.

³ - زيدان، المرجع نفسه، ص70.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

- القيمة الحقيقية التي يطلقها المشروع قصد إنجازه.
 - قدرة الولاية في تمويل المشروع وطرق ذلك.
 - المردودية الاقتصادية والإنتاجية للمشروع الاقتصادي.
 - الفوائد الاجتماعية المشاريع الغير إنتاجية والآجال الزمنية لتنفيذ المشروع و النتائج المنتظرة.
- مراحل تسير البرامج القطاعية للتنمية:

أ- مرحلة تسجيلها:

يتم تسجيلها باسم الوالي الذي يسهر على تحضيرها بناء على قائمة المشاريع التي يقترحها المجلس الشعبي الولائي، الذي بدوره يصادق على هذه البرامج بعد ذلك، فحسب المادة 12 من قانون الولاية 10-12 يعد المجلس الشعبي الولائي مخططات للتنمية على المدى المتوسط يبين الأهداف و الوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة و البرامج البلدية للتنمية، ثم ترسل للهيئة التقنية لدراسة الجوانب التقنية لهذه البرامج .

ب- مرحلة إنجازه:

بعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع، يتولى كل قطاع و حسب الإجراءات القانونية اختيار مقاول لإنجاز هذه المشاريع، لتتكفل بعد ذلك مديرية ولائية بمباشرة إجراءات منح الأمر للمقاول صاحب المشروع، وتتولى المصالح التقنية للمديرية المعنية بمراقبة انجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة، كما يمكن إشراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعة للقطاعات في متابعة الرقابة التقنية للمشاريع القطاعية في إقليم بلديات الولاية¹. من بين أهدافه التنموية على مستوى البلدية هي تحسين ظروف حياة المواطنين وخلق مناصب شغل بالبلدية، وكذا توفير مختلف الخدمات للمواطنين بالإضافة إلى تحقيق التوازن الجهوي خاصة بالنسبة للبلديات الفقيرة الغير قادرة على تمويل مشاريع تنموية .

المطلب الثالث: البرامج و الصناديق المدعمة للإصلاح الاقتصادي

بعد خروج الجزائر من العشرية السوداء 1992 و 2002، حاولت الدولة القيام بمجموعة من البرامج التنموية، الهدف منها توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، و تحسين ظروف معيشتهم التي

¹ - الهاشمي، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

كانت جد متدهورة نتيجة الأزمة التي عاشتها، وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة كونها برامج تتكفل بتمويلها الدولة .

ف نجد من بين البرامج التي قامت بها ما يأتي:

_ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

_ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

_ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

أ- برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يعد برنامج توطيد النمو الاقتصادي أحد أهم الآليات لتقوية المخطط البلدي للتنمية، جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في ظروف خاصة حيث كانت الدولة الجزائرية تعاني تراجع في مداخيلها، ما أدى إلى عجز في الميزانية نتيجة الأزمة البترولية التي كانت تعاني منها، حيث اتبعت سياسة ترشيد النفقات إلى أن ذلك لم يمنعها من دعم العملية التنموية للبلديات.

جاء هذا البرنامج في شكل حساب تخصيص خاص عنوانه "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، إلى أن تلك المبالغ والمشاريع الممنوحة لسنة 2015 قليلة مقارنة بالمشاريع في البرامج السابقة، حيث وزعت المبالغ والمشاريع في شكل برامج مخططات البلدية للتنمية.¹

ت- الصناديق الخاصة:

تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن بمختلف بلدياتها بالمقارنة مع الولايات الأخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية، بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و صندوق الكوارث الطبيعية.²

¹ - نور الدين بقليل، الهاشمي بن واضح، "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كمول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) -دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج _ للمسيلة-وفقا لمشاريع سنة 2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع8، (السنة الثامنة 2017)، ص ص 650-663.

² - فيصل بهلوي، خويلة عفاف، "الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر-دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها"، مجلة المنهل الاقتصادي، م02، ع01 (جوان 2019) ص ص 43-56.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

أي أن هذه الصناديق تقوم بتغطية العجز في ميزانية البلديات وتقدم مساعدات مالية أثناء الكوارث الطبيعية، منها صندوق مكافحة التصحر، الصندوق الوطني لتأمين ضد البطالة، الصندوق الوطني للسكن.

المبحث الثالث: الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في البلدية

إن الشراكة بين فواعل المجتمع المحلي عامة و البلدية خاصة، تقوم على تعاضد الجهود و تكامل المهام بين الدولة ممثلة في هيئتها اللامركزية و هي البلدية و المجتمع المدني و القطاع الخاص في إطار تشاركي بغية تحقيق التنمية المحلية.

و تعني الشراكة الاتفاق بخصوص تحقيق أهداف مشتركة أو محدودة، ويفترض أن تتضمن شكلا من أشكال الاعتراف بالآخر و بدوره كطرف شريك يمكنه أن يساهم في التنمية.¹

المطلب الأول: كابدال كآلية تفعيل التنمية

برنامج كابدال *Capdel* هو اختصار لـ *Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs de Développement local* أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "هو برنامج أطلقتته الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2017، ويشرف على تنفيذه وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية و مفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد لثلاث سنوات (2017-2020) تمويل مشترك الحكومة الجزائرية بـ 2,970,000 دولار، و الاتحاد الأوروبي بـ 8,532,000 دولار، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ 1,200,000".²

أي هو برنامج تشاركي بين عدة جهات لترقية الديمقراطية التشاركية التي تساهم في التنمية المحلية، وللاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في مجال التنمية المحلية التشاركية، في بناء نموذج جزائري قائم على الديمقراطية التشاركية، وكذا نموذج جزائري يتكيف مع واقع البلديات والخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، عبر تعزيز قدرات الفاعلين المحليين.

¹ - غضبان، مرجع سابق، ص 147.

² - صالي بن صالح، نور الدين حاروش، "كابدال كبرنامج نموذج لتجسيد الديمقراطية التشاركية و التنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م 10، ع 01 (أفريل 2019) ص ص 1368-1389.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

1- البلديات النموذجية المستفيدة من البرنامج :

استفادة عشر بلديات نموذجية عبر الوطن من هذا البرنامج وهي كل من: الغزوات بولاية تلمسان، أولاد بن عبد القادر بولاية الشلف، تيغزيرت بولاية تيزي وزو، جميلة بولاية سطيف، بن معوش بولاية بجاية، الخروب بولاية قسنطينة، ببار بولاية خنشلة، مسعد بولاية الجلفة، تميمون بولاية أدرار، جانت بولاية اليزي، أين تم القيام بدراسة كل بلدية على حدا، للوقوف على بيئتها الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لتقصي إمكاناتها ومواردها و نشاطاتها الاقتصادية وخصائصها المحلية، تسطر برامج ومشاريع تناسب وطبيعة المنطقة و مجتمعها يجسدها المحليون من جمعيات و مؤسسات و هيئات محلية.¹

2-محاور عمل برنامج كابدال :

يركز كابدال على أربعة محاور أساسية تشمل²:

- دعم الديمقراطية التشاركية و إشراك الفاعلين المحليين: حيث يعمل البرامج على تطوير وتوسيع فضاءات تدخل المجتمع المدني من أجل تنمية مندمجة و مستدامة.
- عصرنة و تبسيط الخدمات الإدارية: حيث يدعم جهود عصرنة الإدارة المحلية التي تعمل عليها وزارة الداخلية من أجل الاستجابة الجيدة و المستدامة لحاجات المواطنين.
- التنمية الاقتصادية المحلية (دعم التخطيط الاستراتيجي) من أجل خلق مناصب الشغل: يستهدف البرنامج إحداث نقلة على مستوى التخطيط المحلي من منطلق سلبي يعتمد على المساعدة و استهلاك الميزانية إلى منطلق فعال لخلق الثروة و المداخيل المستدامة ، حيث أن استخدام نشاطات التنمية الاقتصادية، تعتمد على الرؤية المشتركة للتنمية بين كل الفاعلين المحليين.

¹ - حمر العين ربيع ، عبد العالي عبد القادر ، "برنامج كابدال للشراكة الدولية لتحقيق التنمية المحلية" ،مجلة آفاق علمية، م14، ع01(مارس2022) صص708-723.

² - منير مباركيه ، "مساهمة التعاون الدولي لترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر -برنامج كابدال نموذج" ،مجلة أبحاث، م 06، ع،02(ديسمبر 2021)، صص11-35.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

• تحسين التسيير المتعدد للقطاعات و المستويات للأخطار الكبرى على المستوى البلدي: العمل على دعم المنظومة الوطنية لتسيير الأخطار الكبرى في بعدها المحلي ، ومن أجل ضمان استدامة جهود التنمية البشرية المحلية.

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين إشراك المواطن في تخطيط و تنفيذ سياسات البلدية و التنمية المحلية ، أي مشاركة المجتمع المدني في تخطيط و تسيير التنمية المحلية على مستوى البلدية ، وكذلك تقوية قدرات منظمات المجتمع المدني لتمكين من المشاركة في العملية التنموية بالتعاون مع السلطات المحلية، كذلك تشجيع التشاور بين مختلف الفاعلين المحليين لإعداد المخطط البلدي للتنمية.

ما يؤخذ على برنامج كابدال هو قلة البلديات النموذجية مقارنة بالعدد الكبير للبلديات بالجزائر التي استفادة من الدعم المالي لهذا البرنامج ما يؤسس لنوع من اللامساواة بين البلديات ، خاصة و إن الفاعلين المحليين يشكلون جزء مهم من عملية التنمية المحلية كونها عملية متكاملة تحتاج مشاركة جميع الفواعل لتحقيق التنمية المحلية ،بالإضافة إلى أن هذا البرنامج متوقف منذ بداية جائحة كورونا ،كونه يتطلب القيام بملتقيات وهذا كان صعب في ظل الأوضاع الصحية الصعبة التي كانت تمر بها الجزائر و العالم ككل، وبعد تجاوز الأزمة لم تذكر الحكومة أي جديد بشأنه.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية

مع اتساع دور القطاع الخاص أصبح أحد الفواعل الأساسية المؤثرة في السياسة المحلية، وخاصة مع عدم قدرة البلدية على تسيير جميع المرافق العمومية وتقديم خدمات ذات جودة و نوعية ،هذا ما دفع الدولة إلى إدخال القطاع الخاص كشريك في التنمية المحلية من خلال الخصخصة والتي انتهجت الجزائر بعد التوجه نحو تحرير السوق ،وقد انعكس ذلك على البلدية باعتبارها من هيئات الدولة.

1-أساليب الشراكة :

هناك عدة أنواع لشراكة بين البلدية و القطاع الخاص لتقديم الخدمات العامة و تتمثل في¹ :

– عقود الخدمة: حيث يقوم القطاع الخاص ببعض المهام المحددة مقابل ما يتم الاتفاق عليه، ومدة هذا العقد قصيرة تتراوح بين ستة أشهر و سنتين مثل: خدمات إصلاح و صيانة شبكة مياه الصرف الصحي.

¹ - يوسف بن بزة ،فاتح زغادي ،"التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص" ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

_ عقود الإدارة: هو اتفاق بين مؤسسة أو هيئة حكومية مع شركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة، تحصل الشركة على رسوم مقابل خدماتها وتبقى المؤسسة العمومية مسؤولة عن نفقات التشغيل والاستثمار، مدة العقد بين ثلاثة سنوات إلى خمسة سنوات .

_ عقد الإيجار: هو عقد يمنح القطاع الخاص حق استخدام أصول و أملاك البلدية و الاحتفاظ بالارتياح لفترة متفق عليها، مقابل دفع إيجار معين.

_ عقد الامتياز: عندما تمنح البلدية عقود امتياز للقطاع الخاص فإنها تحول بذلك حقوق التشغيل والتطوير إلى الشركة الخاصة فيما يعود الأصول إلى البلدية بعد نهاية فترة الامتياز التي تتراوح بين خمسة عشر إلى ثلاثين سنة ، يختلف عن عقد الإيجار كونه يضم أيضا الأموال و الاستثمارات التي تساهم في استغلال المرفق وتحمل نفقات التسيير ففي عقد الإيجار تبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة.

2-الشراكة بين البلدية و القطاع الخاص في الجزائر

نص قانون البلدية 10-11 على إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية، حيث يمكن للمصالح العمومية للبلدية أن تكون محل امتياز، و ذلك من خلال عقود الامتياز التي تخضع لدفتر شروط، كما يمكن تفويض تسييرها عن طريق عقد برنامج أو صفقة و هذا يعتبر كحل في حال عدم قدرة البلدية على تسيير مؤسساتها و مصالحها العمومية لتقديم خدمات.¹

يعتبر عقد الامتياز طريقة أساسية في تسيير المرفق العام إلى جانب التسيير المباشر و هو عقد إداري يغلب عليه الطابع التنظيمي لا التفاوضي كونه خاضع لدفتر شروط. إلا أن هذه الوسيلة لم تلجأ إليها الكثير من البلديات بل اكتفت بالتعاقد عن طريق الصفقات العمومية في انجاز معظم المشاريع لمدة محدودة.

إن إشراك القطاع الخاص يسمح للبلدية بإنجاز العديد من المشاريع التنموية التي تعود بالفائدة عليها و تسمح بتوفير فرص العمل نظرا لكون أن الاستثمارات تكون من طرف المتعاقد ، ما يخفف العبء على البلدية ، كما تشجع الشراكة الأعمال الخاصة و دعم عمليات الاستثمار و تقديم الخدمات بجودة عالية .

¹ - المادة 155 و المادة 156، قانون البلدية 10-11، مرجع سابق.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

إلا أن قانون البلدية 10-11 مازال يركز على الاستغلال المباشر، وكذلك التسيير من خلال المؤسسات العمومية للبلدية فجعل الامتياز وتفويض المصالح العمومية الخيار الثالث إن لم تستطع البلدية تسيير مصالحها بنفسها.

المطلب الثالث: المجتمع المدني كشريك في التنمية المحلية

1- تعريف المجتمع المدني:

لقد ارتبط مصطلح المجتمع المدني بمدى انتشار الديمقراطية، أي مدى كون المجتمع ديمقراطي حقيقيا وليس فقط شكليا، حيث يمكن أن تلعب دورا مهما في تسيير الشأن المحلي. يعرف المجتمع المدني بأنه تلك المنظمات و المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق أغراض متعددة منها المشاركة في صنع القرار السياسي و الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.¹

يمكن القول إن المجتمع المدني هي تلك التجمعات التي تنشأ بمبادرة شخصية أي أنه إرادي وتطوعي يتمتع بالاستقلالية المالية، لا تسعى تنظيماته للوصول للسلطة لذلك هناك من لا يعتبر الأحزاب السياسية من تنظيمات المجتمع المدني كونها تسعى للوصول للسلطة. وقد تعاضم دور المجتمع المدني في العقدين الأخيرين و أصبح له دور كبير و يعتبر قوة ثالثة في الدولة، إلى أن فعالية المجتمع المدني في التنمية المحلية يرتبط بطبيعة النظام السائد و مدى انفتاحه على أهمية مشاركة المجتمع المدني أو مدى سيطرتها عليه و توجيهه لخدمة برامج الحكومة، هذا ما يفرغه من محتواه و من دوره الأساسي في كونه وسيلة لرقابة على أعمال الحكومة و الهيئات سواء المركزية أو اللامركزية، وكونه وسيط بين البلدية و المجتمع المحلي و يعبر عن مطالب المواطنين و يدافع عن حقوقهم و يحميها من الانتهاك.

2- دور المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية في البلديات الجزائرية:

ظهرت منظمات المجتمع المدني كطرف و شريك فاعل في سياسة التنمية في الجزائر بعد التحول نحو التعددية السياسية، حيث تم فتح المجال لتشكيل الجمعيات المستقلة، إلا أنها كانت

¹ - اقرين سمراء، تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2019/2020) ص45.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

خاضعة لإرادة وبرنامج الحزب ما حد من دورها لأن من شروط تحقيق فعالية المجتمع المدني هو الاستقلالية بجميع مستوياتها (الأهداف، الرؤى، الأولويات، الاستقلالية الإدارية والتنظيمية...).¹

أما عن دور البلدية على المستوى المحلي-البلدية- فحسب المادة 11 من قانون البلدية 10-11 تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجوّاري، كما يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم و استشارتهم حول خيارات وأولويات الهيئة و التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، كما يمكن له تقديم عرض على نشاطه السنوي أمام المواطنين.

و يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، أن يستشير كل شخصية محلية و كل خبير أو كل ممثل جمعية محلية، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.²

أي أن منظمات المجتمع المدني و خاصة الجمعيات تشكل هيئة استشارة مهمة للمجلس الشعبي البلدي في الاختيارات التنموية على مستوى البلدية إلا أن المشرع الجزائري جعل هذه الاستشارة اختيارية للمجلس و ليس وجوبا ما قد يؤدي لإهميش و إهمال بعض البلديات لهذا الدور الاستشاري للمجتمع المدني، فهذا يعتمد على مدى اهتمام المجلس الشعبي البلدي بالمبادرات المحلية وحرصه على تشجيع المشاركة المحلية و مدى اعتباره للمجتمع المدني شريكا أساسيا في التنمية.

ويلعب المجتمع المدني كذلك دور رقابي مهم على أعمال المجلس، فحسب المادة 14 من قانون البلدية 10-11 يمكن لكل شخص الاطلاع على مخرجات مداورات المجلس الشعبي البلدي و كذا قرارات البلدية، و يمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها.

بالإضافة إلى أنه يشارك في إعداد المخطط البلدي للتنمية، من خلال تقديم اقتراحات للمشاريع التنموية و كذا تفعيل دور جمعيات الأحياء من خلال إشراكهم في البرامج التنموية بشكل مباشر استثماريا أو غير مباشر تطوعي، ليصبح أداة رقابة و متابعة لهذه المشاريع في الأحياء التي تنتهي

¹ - عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير منشورة (جامعة قاصدي مرياح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2009/2010) ص46.

² - المادة 13 من قانون البلدية 10-11. مرجع سابق.

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

إليها، شريطة أن تجد هذه الجمعيات الصغيرة تأطيرا لها على مستوى لجان المجالس المحلية حتى تكون لها سلطة الإشراف والرقابة.¹

إن واقع منظمات المجتمع المدني في الجزائر، يؤكد عدم فعاليتها في مجال المشاركة لعدة عوامل منها عدم قدرتها على انجاز مشاريع اقتصادية تنموية بسبب ضعف مواردها المالية التي تعتمد على منحة تقدمها البلدية نسبتها لا تتعدى 03% من مدا خيل البلدية، توزع على مجموع الجمعيات المعتمدة في تراب البلدية، كذلك عدم استقلالها في الأولويات حيث أن المناخ السياسي فرض على بعض الجمعيات الانزواء تحت ظل الأحزاب حتى تستطيع ممارسة نشاطها.²

وعليه من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية لابد من ضمان وجود بنية قانونية تكفل حق الاطلاع على البرامج التنموية، وحق المشاركة و ضمان حرية التعبير من أجل ضمان فعالية هذه المنظمات.³

¹ - غزير، مرجع سابق، ص 47.

² - غزير، مرجع نفسه، ص 48.

³ - اقرين، مرجع سابق، ص 56

الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر

خلاصة الفصل :

تعتمد البلدية في الجزائر على مجموعة من الآليات المتعددة في تفعيل التنمية المحلية، فالآليات القانونية تعمل على تهيئة البيئة التي تنشط فيها البلدية و تحدد صلاحياتها، في حين إن الآليات المالية توفر الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية، أما الآليات الفنية و التقنية تعد وسيلة مهمة لتنظيم العمران و تهيئة الإقليم، وتوفير البنى التحتية، وتعمل الآليات الإدارية من خلال مختلف الهيئات على مراقبة عمل البلدية في مجال التنمية المحلية، وبالتالي يجب توفر كل الآليات حتى يكون الدور التنموي للبلدية أكثر فعالية.

إن المخططات والبرامج التنموية التي يتم إجراؤها على مستوى البلدية كثيرة فنجد منها المخطط البلدي للتنمية و البرامج القطاعية للتنمية وغيرها من البرامج التي تختلف باختلاف مصدر تمويل مشاريعها التنموية وكل هذه المشاريع تباشرها البلدية لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين. تحقيق التنمية المحلية في البلدية يتطلب تضافر الجهود بين الهيئات الحكومية ممثلة في البلدية و الجهود الشعبية من خلال القطاع الخاص و المجتمع المدني في إطار شراكة مجتمعية هدفها الأساسي تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية.

الفصل الثالث :
التنمية المحلية في بلدية
أولاد رشاش
من 2015 إلى 2022

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

تمهيد:

لتعمق أكثر في الدور التنموي للبلدية وإسقاط الجانب النظري على الواقع، و بالتحديد على المستوى المحلي، تم أخذ بلدية أولاد رشاش كدراسة حالة لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، بدأ بتعريف للبلدية من حيث موقعها، خصائصها الطبيعية والاقتصادية، كذا المرافق التي تحتويها، أما المبحث الثاني فيدرس مختلف المشاريع التنموية لنشاط البلدية من الفترة الممتدة بين 2015 و2022.

المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد رشاش

لمعرفة ما إذا كانت بلدية أولاد رشاش تحقق تنمية محلية أم لا، وكذا دورها التنموي، مرتبط أساسا بإمكاناتها و عليه من الضروري معرفة هذا المحيط، الهدف من ذلك معرفة المؤهلات التي تمكنها من تحقيق التنمية المحلية، وإذا ما تم استغلال تلك المؤهلات بالشكل الذي يخدم التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش، هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن بلدية أولاد رشاش وأهم التجمعات العمرانية فيها

الفرع الأول: نبذة تاريخية¹ :

بلدية أولاد رشاش تقع في ولاية خنشلة، يرجع تاريخ إنشاء البلدية إلى سنة 1957 وكانت تسمى حينذاك (تماروث)، وفي سنة 1963 انضمت إلى بلدية (MEGGADA)، لتكون معها ما يعرف حاليا بأولاد رشاش .

خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 أصبحت تابعة إداريا لدائرة ششار، لترتقي إلى مقر دائرة خلال التقسيم الإداري لسنة 1990، حيث ضمت بلديتي أولاد رشاش و المحمل. تقع البلدية في منطقة حدودية بين كل من خنشلة و تبسة، لها وزنها في الخريطة الوطنية في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي إبان ثورة نوفمبر، وتعتبر من أهم المدن المحافظة على اللغة الأمازيغية مقارنة بمقر الولاية، حيث يكثر تداول "الشاوية" على نطاق واسع، يخضع سكانها لنظام العروش، حيث نجد غالبية السكان ينتمون إلى فوج الكيافة و أولاد عاشور و أولاد الحاج، إذ أن جل القضايا تحل استنادا لأحكام الأعيان بعيدا عن دوائر القضاء و المحاكم.

الفرع الثاني: التجمعات العمرانية لبلدية أولاد رشاش² :

_ مقر البلدية : تقع مدينة أولاد رشاش مركز أو ما يسمى زوي بمحاذاة جبل تادينارت، ويخترقها وادي زوي، وهي ذات انحدارات قوية إلى متوسطة ومحاطة بالأراضي الفلاحية شمالا، يمر منها طريقتين رئيسيين وهما

- الطريق الوطني رقم 32 باتجاه الجنوب.

- الطريق الولائي رقم 478 من المقرب باتجاه الشمال الغربي .

¹ -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش ، ص14

² -مقابلة مع السيد موسى سماعلي رئيس المصلحة التقنية ببلدية أولاد رشاش 13 أفريل 2023 على الساعة 10:00

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ التجمع الثانوي أولاد موسى: يقع جنوب مقر البلدية يبعد عن المقر بحوالي 03 كلم أغلبيته سكنات ريفية .

_ التجمع الثانوي رأس الماء: يقع بالجهة الجنوبية لمقر البلدية وتجمع أولاد موسى.

_ المناطق المبعثرة : وتتمثل في القرى و المناطق الفلاحية المنتشرة عبر مختلف مجال البلدية مثل الهماجة، قيرت و التي تتموضع على أراضي سهلية .

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي للبلدية

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من موقع بلدية أولاد رشاش، بالإضافة إلى الإطار الفيزيائي والطبيعي للمنطقة أي تضاريس المنطقة وطبيعة المناخ فيها.

الفرع الأول: الموقع البلدية

_ موقع بلدية أولاد رشاش¹:

تقع بلدية أولاد رشاش في أقصى الجنوب الغربي لإقليم ولاية خنشلة، مع حدود ولاية تبسة ، وعند تقاطع الطريق الوطني رقم 32 باتجاه خنشلة ، مع الطريق الوطني رقم 83 باتجاه تبسة، كما أنها تدخل ضمن حدود سلسلة جبال النمامشة وهضاب المحمل .

وقد استفادت من مقر دائرة خلال التقسيم الأخير للدوائر، والتي تضم بلديتين.

_ بلدية أولاد رشاش.

_ بلدية المحمل.

تتربع البلدية على مساحة 285 كلم²، أي نسبة 2,93% من المساحة الإجمالية للولاية، وتتعد إلى الشرق عن عاصمة الولاية ب 24 كلم، من أهم التجمعات المكونة لها :

_ أولاد موسى و الذي يبعد عن مقر الولاية ب 03 كلم.

_ رأس الماء والذي يبعد عن مقر البلدية ب 07 كلم.

_ الهماجة و الذي يبعد عن مقر البلدية ب 16 كلم.

_ قيرت و الذي يبعد عن مقر البلدية ب 25 كلم.

يصل عدد سكانها حسب المقابلة التي أجريت مع رئيس المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش إلى 40,732 نسمة.

¹ -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش ،ص12.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ حدود البلدية¹ :

يحيط ببلدية أولاد رشاش مجموعة من البلديات وتمثل في:

_ من الشمال والغرب: بلدية المحمل.

_ من الشرق: بلديتي بيجن والعقلة التابعتين لولاية تبسة.

_ من الجنوب: بلدية قنطيس التابعة لولاية تبسة .

يلاحظ أن البلدية لها قرب كبير من ولاية تبسة إذ تحدها من الجهة الشرقية و الجهة الجنوبية، ويمكن استغلال ذلك لإقامة مشاريع تنموية مشتركة مع هذه الولاية ، وخاصة البلديات القريبة من بلدية أولاد رشاش، لتعزيز التعاون بين البلديات في مجال التنمية المحلية.

الشكل رقم 1: خريطة التقسيم الإداري لولاية خنشلة



المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية أولاد رشاش

¹ مقابلة مع السيد " رشيد كزيز " الأمين العام لبلدية أولاد رشاش بتاريخ 20 أبريل 2023 على الساعة 11:30.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

الفرع الثاني: الإطار الفيزيائي و الطبيعي للمنطقة

1_ تضاريس المنطقة:

للتضاريس تأثير كبير على المباني و المنشآت العمرانية، باعتبارها المحدد الرئيس لاتجاه التعمير و تجانس النسيج العمراني، وكذا تحديد استخدام الأراضي. يبرز في محيط بلدية أولاد رشاش¹:

1_ المنطقة المنبسطة: تحتل 40% من المساحة الإجمالية للبلدية، يقع أغلبها في الجهة الشمالية وفي الجزء الجنوبي للبلدية، وهي محصورة بين جبل (عويينة النسور) شمالا وجبلي الشديدة و الغرب جنوبا .

يمكن تمييز نوعين من المظاهر في هذه المنطقة:

- منطقة أقدام الجبال ذات الانحدارات الضعيفة، أين نجد مركز السكان.
- منطقة السهول ذات 1050م و 1100م والتي يغلب عليها الطابع الفلاحي .

2_ منطقة السلاسل الجبلية: نجد سلاسل جبلية ذات اتجاه جنوب غرب -شمال شرق، ممثلة في جبل تادينارت الذي يصل ارتفاعه إلى 1374م على مستوى سطح البحر، وجبل عويينة النسور ذو الارتفاع 1588م، ما يلاحظ على هذه السلسلة أنها تتميز بالانحدار الشديد .

بهذا فبلدية أولاد رشاش لا تسود فيها تضاريس واحدة، بل نجد فيها أكثر من نوع واحد من التضاريس، هذا التنوع يؤثر بدوره في النسيج العمراني للمنطقة، وفي توزيع السكان و أماكن تمركزهم.

2_ العوامل المناخية :

تتميز بلدية أولاد رشاش بمناخ شبه جاف ميزته شتاء بارد و صيف حار و جاف و الفصول الأخرى تمثل مرحلة انتقالية، إلا انه و في السنوات الأخيرة و مع قلة تساقط الأمطار في المنطقة زاد من درجة الجفاف في المنطقة أكثر مما كانت عليه سابقا.

_ التساقط: يتراوح معدل التساقط السنوي بالبلدية بين 200ملم إلى 300ملم في السنة، كما أن كمية الأمطار المسجلة متغيرة من سنة إلى أخرى، و يتم تسجيل كميات متغيرة من الجليد خصوصا

¹ -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش، المرجع السابق، ص 15

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

في الربيع، إلا أنه كما أشرنا سابقا فإنه في السنوات الأخيرة نجد أن كمية الأمطار المتساقطة يتناقص نتيجة التغيرات التي تحدث في المناخ وكذا الاحتباس الحراري.¹

المطلب الثالث: مؤهلات بلدية أولاد رشاش

أ_ المؤهلات الفلاحية للبلدية :

بلدية أولاد رشاش ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى معروف على المستوى الإقليمي، إذ تقدر المساحة الإجمالية الصالحة للفلاحة ب16100 هكتار، أي نسبة 56.49 من المساحة الإجمالية للبلدية خاصة إنتاج الحبوب في مقدمتها الشعير، ويعود ذلك إلى نوعية و مكونات التربة.² إلا أن هذا القطاع يعاني من قلة مصادر المياه خاصة في فصل الصيف مما يتطلب إنجاز حواجز مائية لتوفير مصدر لري المنتوجات الفلاحية، منه لا بد من الاهتمام أكثر بهذا القطاع الذي تتميز به المنطقة، استغلاله والاستثمار فيه لتحقيق أرباح تساعد في تمويل المشاريع التنموية والنهوض بالمنطقة .

ب_ مؤهلات غابية :

الغطاء الغابي قليل بالبلدية و لا يتجاوز 17% من المساحة الإجمالية، إلا أنه لم يتم استغلالها، رغم وفرة الإمكانيات الطبيعية لإقامة متنزهات ترفيهية،³ حيث عند إقامة هذه المتنزهات يستفيد منها المواطنون و البلدية على حد سواء، فيستمتع بها السكان ويرفهن عن أنفسهم، وكذلك تعود بالفائدة على البلدية من خلال رسوم الدخول و استعمال الألعاب و غيرها، تستطيع استعمالها لتحقيق دخل تستغله في مشاريع تنموية.

ج_ المؤهلات الصناعية:

من الناحية الصناعية نجد انعدام وحدات الإنتاج الصناعي ذات الحجم الكبير ببلدية أولاد رشاش سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص، والتي يمكن لها أن تساهم في تحريك وتيرة النمو و خلق مناصب شغل و التقليل من البطالة بالرغم من الموقع المميز للبلدية، وهذا ما يؤثر سلبا على إقليم البلدية، حيث يؤدي ذلك إلى نقص في الموارد المالية التي تستعمل لتمويل البرامج التنموية في البلدية.

¹ -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش، مرجع سابق، ص17

² -مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش، المرجع نفسه ص18

³ -مقابلة مع السيد " رشيد كزيز " الأمين العام لبلدية أولاد رشاش، بتاريخ 20 أبريل 2023 على الساعة 11:30

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

د- المؤهلات السياحية:

تتوفر البلدية على بعض المؤهلات السياحية من مناظر طبيعية و سلاسل جبلية، إلا أنها غير مستغلة، فالبلدية لا تحتوي على أي فنادق، كذلك صعوبة التنقل داخل البلدية لعدم وجود وسائل النقل العمومية التي تنقل داخل مختلف مناطق البلدية في حد ذاتها، إذا القطاع السياحي في بلدية أولاد رشاش يعاني من إهمال شديد فلا توجد أية مرافق سياحية بالبلدية.

ه- المؤهلات البشرية:

كما و سبق الإشارة إليه فان عدد سكان البلدية يبلغ 40,732 نسمة، هذا العدد يمكن أن يشكل نقطة ايجابية للبلدية إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب كيد عاملة، إلا أن بلدية أولاد رشاش وبحكم عدد توفر الصناعات الكبرى أصبح عدد السكان الكبير يشكل عائق للتنمية، إذ يتوجب على البلدية تلبية حاجاتهم، وتوفير فرص عمل لهم في الوظيفة العمومية، كما تتوجه أغلبية ميزانية البلدية إلى تسديد أجور الموظفين العموميين، فقطاع الإدارة هو القطاع المهيمن بالبلدية بفعل المرافق الموجودة التي تستقطب يد عاملة بها.

كما يمكن أن تشكل هذه المؤهلات البشرية قوة اقتراح مهمة إذا ما تم تأطيرها و تنظيمها في إطار المجتمع المدني، حيث يجب على البلدية اتخاذ كل الإجراءات التي تشجع على المشاركة المجتمعية، من خلال نشر الثقافة السياسية، كما قد تشكل قوة رقابة على أعمال البلدية من خلال حضور المواطنين مداولات المجلس الشعبي البلدي، إلى انه على مستوى بلدية أولاد رشاش يلاحظ غياب هذا الدور الذي يلعبه المواطن، فحسب بعض المقابلات التي تم إجراؤها مع المسؤولين في البلدية، نادر ما يشارك المواطنون أو يحضرون في الاجتماعات و المداولات التي يعقدها المجلس الشعبي البلدي.

المطلب الرابع: الهياكل القاعدية و المرافق العمومية ببلدية أولاد رشاش

1_ المرافق التعليمية:

1_1 مدارس الطور الابتدائي¹ :

تتكون بلدية أولاد رشاش من 18 مدرسة ابتدائية، يتواجد 14 منها في التجمع الرئيسي زوي أي مركز البلدية، وأربعة منها في التجمعات العمرانية التابعة للبلدية حيث يتواجد واحدة منها في قيرت، واحدة في الهماجة، ومدرستين في التجمع الثانوي رأس الماء.

¹ - مقابلة مع السيد "موسى سماعلي، رئيس المصلحة التقنية ببلدية أولاد رشاش بتاريخ 2023/04/13 على الساعة 10:00.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

بالإضافة إلى أن بلدية أولاد رشاش مسؤولة عن تسيير مدرستين أخرتين - خارج إقليمها- بمختلف الخدمات من تمويل المطاعم ونقل الطلبة، بحكم قربهم من البلدية بالرغم من انتماءهما الجغرافي والإداري لبلديات أخرى، هذا ما يشكل عبأ على ميزانية البلدية حيث يستلزم عليها صرف أموال تستطيع استعمالها في مشاريع تنموية أخرى.

يتراوح عدد الأقسام في الطور الابتدائي ما بين 6 إلى 12 قسم، ويختلف عدد التلاميذ في القسم من مدرسة إلى أخرى وكذلك من منطقة إلى أخرى، حيث تعاني بعض الأقسام من اكتظاظ، إلى أنه وبعد تفشي فيروس كورونا تم تقسيم التلاميذ والتقليل من عددهم في القسم الواحد من أجل تفادي انتشار المرض، وفي الفترة الأخيرة تم إلغاء أسلوب التفويج.

2_1_ مدارس الطور الثاني والثالث -المتوسطة:-

توجد على مستوى البلدية خمس مدارس للطور الثاني والثالث كلها متواجدة في مركز البلدية، ما يستلزم من البلدية توفير وسائل نقل التلاميذ من التجمعات الثانوية إلى المدارس في مركز البلدية، يختلف عدد الحجرات و التلاميذ من مدرسة إلى أخرى حسب حجم المدرسة و قدرتها الاستيعابية للتلاميذ.

3_1_ مدارس التعليم الثانوي:

يتواجد على مستوى بلدية أولاد رشاش ثانويتين وهما ثانوية الحاج لخضر وهي قديمة، وثانوية سعداوي رشيد وتم بناءها حديثة بعد 2011، تتواجد الثانويتان في التجمع الرئيس زوي. هناك شعب مشتركة بين الثانويتين مثل شعبة علوم تجريبية و شعبة أدب و فلسفة، كما نجد شعب توجد في ثانوية ولا توجد في الأخرى فنجد شعبة تسيير و اقتصاد و شعبة لغات أجنبية تتواجد في ثانوية سعداوي رشيد، في حين شعبة رياضيات و شعبة تقني رياضي تتواجد في ثانوية الحاج لخضر.

4_1_ مركز التكوين المهني:

تحتوي المنطقة على مركز تكوين مهني واحد، يتواجد غرب حي الشكنة القديمة، يحتوي على خمسة حجرات وثمانية مخابر.

5_1_ دار حضانة :

تحتوي البلدية على دار حضانة شمال اكالمية صغير السعيد.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

6_1_ مكتبة بلدية:

يتواجد في البلدية مكتبة عامة تتيح للمواطنين الاطلاع على كتب مختلفة، تم الانطلاق في انجازها سنة 2016 وقد تم الانتهاء منها.

2_ المرافق الصحية:

2_1 المرافق الصحية التجمع الرئيسي زوي:

_ مؤسسة عمومية استشفائية محمد بوضياف: يتواجد على مستوى بلدية أولاد رشاش ككل مستشفى واحد، وهذه المستشفى حديثة تم افتتاحها فقط في السنوات الأخيرة، وهي تحتوي على اختصاصات متعددة منها: الطب العام، الاستعجالات الطبية، مصلحة مخبر الأشعة، صيدلية، جراحة النساء و التوليد، الأمراض الصدرية، أمراض الدم، مصلحة الجراحة العامة، مصلحة الوقاية، طب الأسنان. وقد تم إجراء بعض العمليات فيها حيث نظمت العديد من العمليات الجراحية منها العديد من العمليات المستعصية و ذلك في إطار التوأمة بينها و بين المركز الاستشفائي الجامعي بن فليس باتنة .

_ قاعة علاج: تتواجد جنوب غرب المقر، تختص بالفحص الطبي، الحقن كذلك يتواجد فيها مصلحة الأمومة و طب الأسنان، مخبر الأشعة. وهي غير كافية مقارنة بحجم السكان الكبير في مركز البلدية.

2_2_ المرافق الصحية في التجمعات الأخرى الموجودة في البلدية¹:

_ قاعة علاج في التجمع الثانوي رأس الماء.

_ في التجمع الثانوي أولاد موسى: تنعدم فيه المرافق الصحية.

_ في المناطق المبعثرة : نجد قاعة علاج واحدة متواجدة في قيرت وهي متوقفة عن العمل .

من خلال ما سبق نلاحظ أن بلدية أولاد رشاش تعاني من قلة المرافق الصحية، كما أن معظمها قديم يحتاج إلى تهيئة و ترميم، كذلك تحتاج البلدية إلى انجاز بعض المرافق الصحية في المناطق و التجمعات الثانوية و المبعثرة تسهر على تقديم الخدمات الصحية و الرعاية الطبية للمواطنين و المرضى، بهدف تقليل عبء التنقل إلى مركز البلدية لتلقي العلاج.

¹-مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي " بوسالم عبد الحميد " بتاريخ 2022/04/20. على الساعة 9:00

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

3_ المرافق الثقافية والرياضية¹:

من الجانب الثقافي والرياضي تحتوي البلدية على ما يأتي :

_ قاعة متعددة النشاطات: بمساحة 2544,38 م² جنوب اكمامية سعداوي رشيد.

_ ملعب بلدي: يقع شرق التكوين المهني، حيث يشغل مساحة قدرها 13176,67 م²

_ ملعب جوارى: يوجد 06 ملاعب جوارية ببلدية بعضها في التجمعات الثانوية، ملعب واحد يتواجد بالهامة.

_ مسبح: تحتوي البلدية على مسبح جنوب القاعة متعددة النشاطات إلى أنه غير مستغل.

_ ساحة لعب.

_ تحتوي البلدية على مركز ثقافي.

من خلال ما سبق نجد أن البلدية تحتوي على بعض المرافق الرياضية والثقافية، إلا أن بعضها غير مستغل مثل المسبح الذي تستطيع البلدية الاستفادة من مبلغ إيجاره. ما يلاحظ في البلدية هو غياب الحدائق والمتنزهات التي يستريح فيها المواطنين.

4_ المرافق التجارية:

من هذا الجانب تحتوي البلدية على²:

_ سوق يومي يتواجد في وسط المدينة، كما تحتوي على سوق أسبوعية.

_ محلات تجارية و هي مدمجة في البنايات و على مستوى الشوارع الرئيسية، إلا أنها غير مستغلة، وهي تمثل أملاك البلدية التي يدخل استغلالها في إيرادات البلدية، ما ينجم عن عدم استغلالها هو ضعف الموارد الذاتية لبلدية أولاد رشاش، و تحتاج بلدية أولاد رشاش لاتخاذ التدابير اللازمة للاستفادة منها فيما يخدم البلدية.

_ كما تحتوي البلدية سوق مغطى إلا انه غير مستغل بشكل كامل.

إن معظم المرافق التجارية في بلدية أولاد رشاش مهملة و غير مستغلة، حيث أن التجار يقومون بفتح طاولات لبيع الخضرو السلع في شوارع البلدية، بدلا من الاستئجار في هذا السوق المغطى أو المحلات، ما يشوه المنظر العام للبلدية ويقلل من نظافة البلدية، و بهذا الخصوص فبلدية أولاد رشاش تحتاج إلى اتخاذ إجراءات صارمة و عقابية مثل دفع غرامة مالية على من يبيع في المناطق غير

¹ - مقابلة مع رئيس المصلحة التقنية موسى سماعلي بتاريخ 2023/04/13 على الساعة 10:00

² - مقابلة مع رئيس المصلحة التقنية موسى سماعلي بتاريخ 2023/04/13.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

المخصص لها، وهكذا فهي تفرض على التجار الاستئجار في السوق المغطى أو المحلات التجارية التي تملكها البلدية ، فتستفيد من مبلغ الإيجار ويتجنب هو الغرامة المالية وتحسن من النظافة والمنظر العام للبلدية .

المبحث الثاني: المخططات و المشاريع التنموية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

يمكن معرفة مدى مساهمة بلدية أولاد رشاش في تحقيق التنمية المحلية، من خلال عدد المشاريع التنموية المنجزة في البلدية والتي تلبى حاجات المواطنين، أي تعود بالفائدة على المصلحة العامة للمواطن.

يتضمن هذا المبحث مختلف إحصائيات المشاريع التنموية لنشاط بلدية أولاد رشاش في عدة مجالات حسب مصادر التمويل المختلفة في الفترة بين سنتي 2015 و 2022، وكذا عرض أهم العوائق التي تواجه التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش.

المطلب الأول: وضعية المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية 2015-2022.

يعتبر المخطط البلدي للتنمية وسيلة مهمة لتمويل المشاريع التنموية في البلدية، و قد اعتمدت عليه بلدية أولاد رشاش في تمويل العديد من المشاريع التنموية في المنطقة، وفي هذا المطلب سيتم عرض مختلف إحصائيات المشاريع المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية على مستوى بلدي أولاد رشاش خلال الفترة ما بين سنتي 2015 و 2022.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

- في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015 و سنة 2017:

الجدول رقم 02: الوضعية المالية و المادية لمخططات البلدية للتنمية لسنة 2015 و سنة 2017

ملاحظة	نسبة الاستهلاك مالي	نسبة الانجاز مادي	تاريخ بداية الأشغال وأجال التنفيذ	الغلاف المالي (د ج)	عنوان العملية
الأشغال انتهت	92.02%	92.02%	2018/05/30 07 أشهر	10.200.000,00	تحسين وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب في أحياء أولاد الحاج، 1 نوفمبر و 8 ماي لسنة 2015
الأشغال انتهت	80%	67.28%	06 أشهر	20.375.000,00	إنهاء أشغال تهيئة الملعب البلدي لسنة 2017
متوقف بسبب معارضة مالك الأرض	00%	00%	2018/04/19 03 أشهر	7.973.000,00	إعادة الاعتبار للمجمع الرئيسي للمياه القذرة ل أولاد رشاش مركز لسنة 2017
الأشغال انتهت	/	95.61%	2018/05/14 07 أشهر	18.224.000,00	إنجاز شبكة التطهير لشمال حي 08 ماي 1945

المصدر: من إعداد الطالبة بناء وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

الجدول أعلاه يبين لنا المشاريع التنموية المسجلة ضمن المخططات البلدية للتنمية لسنتي 2015 و 2017، حيث يتضمن الجدول أربعة مشاريع، نلاحظ اختلاف طبيعة هذه المشاريع، فنجد ثلاثة مشاريع في مجال الصحة و النظافة و بالتحديد في التطهير، بالإضافة إلى مشروع واحد في مجال التهيئة وهو يخدم كذلك مجال الرياضة، كل هذه المشاريع انطلقت الأشغال فيها سنة 2018، بالرغم من أن مشروع تحسين و توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب تم تسجيله في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015 أي أن بداية انجاز المشروع كان بعد ثلاث (03) سنوات من تسجيل المشروع، ما يدل على وجود بطء في سيرورة انجاز المشروع، وكذا وجود عراقيل تعيق تنفيذ المشروع .

أما مشروع إعادة الاعتبار للمجمع الرئيسي للمياه القذرة أولاد رشاش مركز لسنة 2017 فهو مشروع موقوف بسبب معارضة مالك الأرض. في حين أن بقية المشاريع تم الانتهاء منها، كذلك نلاحظ اختلاف في نسبة انجاز هذه المشاريع و اختلاف في الغلاف المالي المخصص لكل مشروع .

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

ولكن ما يعاب على هذه المشاريع أنها تركزت فقط في مجال النظافة و حفظ الصحة وأهملت بقية المجالات مثل السياحة و الثقافة وغيرها.

_ في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018:

الجدول رقم 03: وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018

ملاحظة	نسبة الانجاز المادي	نسبة الاستهلاك المالي	تاريخ بداية الأشغال و مدة الانجاز	الغلاف المالي (د ج)	عنوان العملية
تم الغلق	%100	%100	2018/07/15 06 أشهر	15.092.000,00	انجاز الطريق الرابط بين الطريق الوطني 32 – أولاد موسى على مسافة 02 كلم .
تم الغلق	%99	%100	2019/02/26 05 أشهر	3.960.000,00	صيانة وادي زوي بلدية أولاد رشاش
العملية انتهت	%95	%91.72	2019/02/24 02 شهر	7.631.000,00	تهيئة ملعب جوارى وتكسيته بالعشب الاصطناعي بزوي
تم إلغاء الإجراءات	%00	%00	/// 3 أيام	1.748.000,00	تجهيز المدارس الابتدائية لبلدية أولاد رشاش لسنة 2018
تم الغلق	%99	%84.18	2018/07/15 06 أشهر	15.143.000,00	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب للجهة الشرقية و برنامج 800 مسكن - أولاد رشاش مركز-
تم الغلق	%100	%100	2018/07/15 08 أشهر	21.402.000,00	توسيع شبكة التطهير بالجهة الشرقية إلى غاية أولاد الحاج - أولاد رشاش مركز-
الأشغال انتهت	%99	%92.12	2018/07/23 08 أشهر	17.360.000,00	توسيع شبكة التطهير للمنطقة شمال غرب - أولاد رشاش مركز-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه في سنة 2018 تم تسجيل سبعة مشاريع، ولها أغلفة مالية مختلفة، كما أن أغلبها تصب في مجال النظافة و حفظ الصحة وخاصة الصرف الصحي و التزويد بالمياه-أربعة مشاريع- ، بالإضافة إلى مشروع واحد في مجال التعمير و الهياكل القاعدية ومشروعين في مجال التربية و الرياضة، أما فيما يخص عمليات انجاز هذه المشاريع فإما انتهت أو تم غلقها بنسب متفاوتة، باستثناء مشروع تجهيز المدارس الابتدائية، حيث تم إلغاء الإجراءات لهذا المشروع بسبب وجود خطأ في دفتر الشروط.

ومن خلال الملاحظة نجد أن هذه المشاريع تراعي نوع من التكامل بين التنمية الريفية والحضرية، حيث نجد مشاريع أنجزت في مركز البلدية وأخرى في مناطق ريفية.

_ في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019:

الجدول رقم 04: وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019

ملاحظة	نسبة الاستهلاك المالي	نسبة الانجاز المادي	تاريخ بداية الأشغال و مدة الانجاز	الغلاف المالي (د ج)	عنوان العملية
تم الغلق	100%	99.93%	2020/04/26 06 أشهر	3.574.000.00	معالجة النقاط السوداء بشبكة التطهير عبر أحياء أولاد رشاش مركز
الإجراءات مجمدة	00%	00%	// 08 أشهر	6.874.000.00	تجديد وتوسيع شبكة التطهير بأحياء : المذبح البلدي و التجمع السكاني بطريق عين الطويلة بأولاد رشاش مركز
تم الغلق	100%	96.92%	2019/12/10 05 أشهر	3.615.000.00	إتمام شبكة التطهير شمال 08 ماي 45 بأولاد رشاش مركز
تم الغلق	100%	99.82%	2019/12/10 07 أشهر	5.935.720.00	إنجاز شبكة التطهير شرق السوق الأسبوعي بأولاد رشاش مركز
تم الغلق	1%	99.99%	2019/12/10 09 أشهر	6.617.000.00	إنجاز شبكة التطهير شرق المقبرة الإسلامية و شمال ثانوية رشيد سعداوي بحي أولاد الحاج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية أولاد رشاش ساهمت في تحسين مجال الصحة والنظافة، حيث استفادت العديد من الأحياء من تجديد و توسيع و انجاز شبكة التطهير، وكان عدد

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

هذه المشاريع خمسة، مع اختلاف الغلاف المالي لكل مشروع، كما نلاحظ اختلاف في نسبة انجاز هذه المشاريع سواء المادي أو المالي، أما وضعية هذه المشاريع كلها متماثلة حيث تم غلقها ،ماعدا مشروع واحد وهو تجديد وتوسيع التطهير ببعض الأحياء الإجراءات فيه مجمدة، ما يدل على أن المشروع واجه مشاكل في التنفيذ ،ويرجع سبب قيام البلدية بعدة مشاريع على شبكة التطهير لقدم هذه الأخيرة ما يتطلب تجديد مستمر في مناطق مختلفة .

كما نلاحظ أن كل المشاريع التي أجريت في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، ركزت فقط على مركز المدينة، وأهملت بقية التجمعات العمرانية التابعة لبلدية أولاد رشاش، والتي بدورها تعاني من نقص في الخدمات الاجتماعية، وكذا مشاكل تطلب إيجاد حل لها.

_ في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2020:

الجدول رقم 05: وضعية المشاريع المسجلة ضمن المخطط البلدي للتنمية لسنة 2020

عنوان العملية	الغلاف المالي (دج)	تاريخ بداية الأشغال و آجال الانجاز	نسبة الانجاز المادي	نسبة الاستهلاك المالي	ملاحظة
ربط منشأة شبانية بشبكة التطهير	2.453.000.00	2020/12/02 06 أشهر	60.15 %	95%	الأشغال انتهت
معالجة النقاط السوداء بشبكة المياه الصالحة للشرب و بأولاد رشاش	11.952.000.00	2021/06/07 10 أشهر	99%	99%	تم الغلق
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بحي أولاد الحاج	5.937.000.00	2021/01/18 09 أشهر	90%	90%	الأشغال انتهت الملف على مستوى المحاسبة
تهيئة حضرية للطريق المؤدي لحي 75 سكن اجتماعي للبلدية	9.950.719.00	2021/01/03 08 أشهر	0.00%	00%	أمر بتوقيف في انتظار توفير الاعتماد المالي
إنجاز شبكة التطهير للأحياء المجاورة بحي 182 سكن اجتماعي مع إتمام المصب الرئيسي للمدخل الغربي للمدينة بأولاد رشاش مركز	15.176.000.00	2021/03/30 06 أشهر	99.2 % 41%	100%	تم الغلق

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

تم الغلق	%95	%95	2020/10/18 09 أشهر	18.805.000.00	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب شمال- غرب أولاد رشاش مركز
تم الغلق	%100	%100	2020/11/30 03 أشهر	1.170.000,00	دراسة لتزويد رأس الماء و تادينارت بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من بئر رأس الماء
تم الغلق	%100	%100	2021/01/03 03 أشهر	546.000.00	دراسة شبكة التطهير لأولاد محمد
تم الغلق	%100	%100	2021/03/18 04 أشهر	440.000.00	دراسة وإنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لأولاد محمد
العملية انتهت	%95	93.43 %	2021/01/10 07 أشهر	11.000.000.00	توسيع شبكة التطهير برأس الماء ببلدية أولاد رشاش
تمت الإجراءات الإدارية للفسخ	%00	%00	2021/09/20 04 أشهر	2.500.000.00	ترميم و تجهيز بئر كاف التراب

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

يظهر الجدول أعلاه أن جميع المشاريع التي تم تسجيلها في مخطط البلدية للتنمية لسنة 2020 والتي كان عددها 11 مشروع، كلها موجهة لمجال النظافة و حفظ الصحة بالتحديد شبكة التطهير و التزويد بالمياه ، ماعدا مشروع واحد في مجال التهيئة، هذا المشروع الأخير تم توقيفه، بحيث لم تبدأ الأشغال به، رغم أن تاريخ بداية المشروع كانت في جانفي 2021، وأن مدة الانجاز هي 08 أشهر فقط، وهذا يدل على وجود خلل في المشروع إما على مستوى البلدية أو مشكل على مستوى المقاول الذي أكلت إليه مهمة انجاز المشروع ، بالإضافة إلى وجود مشروع واحد تم إلغائه وهو مشروع ترميم و تجهيز بئر كاف التراب، أما بقية المشاريع تم الانتهاء منها ، ونسبة الانجاز فيها متفاوتة تتراوح بين 90% إلى 100% ، كما نلاحظ أن هذه المشاريع تراعي التكامل بين الريف و الحضر، حيث نجد ستة مشاريع لتنمية المناطق الحضرية و بالأخص مركز البلدية و خمسة لتنمية المناطق الريفية.

تؤكد النتائج المتوصل عليها من الجدول فيما يخص كثرة المشاريع المسجلة في مجال النظافة و حفظ الصحة على المشكل الذي تم ذكره سابقا، وهو قدم شبكة التطهير، بالإضافة إلى أن البلدية تعاني من نقص في الموارد المائية.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ في إطار مخطط البلدية للتنمية لسنة 2021:

الجدول رقم 06: وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2021

ملاحظة	نسبة الاستهلاك المالي	نسبة الانجاز المادي	تاريخ بداية الأشغال و مدة الانجاز	الغلاف المالي (د ج)	عنوان العملية
في طور الانجاز	%00	%00	2022/12/07 05 أشهر	7.437.202.50	دراسة وإنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لأولاد محمد
في انتظار إتمام الإجراءات الإدارية	%00	%00	// 04 أشهر	19.014.415.00	انجاز ممر نصف مغمور مع مسلك محسن مكمل يربط بين مدرسة قارت و غراب الشطر الأول على مسافة 1.5 كلم
في انتظار إتمام الإجراءات الإدارية	%00	%00	// 05 أشهر	14.768.376.00	إنجاز مسلك محسن يربط بين الطريق الولائي رقم 149 و تماروت الشطر الأول على مسافة 3,5 كلم
في انتظار المداولة لعرضه على لجنة الصفقات العمومية	%00	%00	// 06 أشهر	28.077.216.00	تزويد رأس الماء وتادينارت بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من بئر رأس الماء

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه تم تسجيل 04 مشاريع ، منها مشروعين في مجال النظافة و حفظ الصحة وهما خاصان بالمياه الصالحة للشرب، و مشروعين في مجال التعمير و الهياكل القاعدية . مع اختلاف الغلاف المالي لكل مشروع ، وكذلك نلاحظ انه لم يتم تسجيل تاريخ بداية الأشغال لثلاثة مشاريع منها ، وكل المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2021 لها نسبة الانجاز نفسها وهي %00 سواء نسبة الانجاز المالي أو المادي أي لم يتم البدء في انجازها ، بالرغم من أن المشاريع مسجلة في سنة 2021، هذا راجع إلى وجود عوائق بيروقراطية خاصة ببطء الإجراءات الإدارية ، حيث يتم إرسال اقتراحات المجلس الشعبي البلدي إلى الولاية ليتم دراستها و كما ترسل لوزارة المالية لدراستها و منحها الاعتمادات المالية، وغيرها من الإجراءات التي تتطلبها عملية تسجيل و تنفيذ المخطط البلدي للتنمية .

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ في إطار المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022:

الجدول رقم 07: وضعية المشاريع التنموية المسجلة في المخطط البلدي لسنة 2022

الملاحظة	نسبة الانجاز	تاريخ بداية الأشغال ومدة الانجاز	مبلغ الصفقة / الاتفاقية دج	عنوان العملية
أمر باستئناف الأشغال: 2022/08/11	//	2022/06/14 18 يوم	190.400,00	دراسة تجديد المخارج الرئيسية لشبكة التطهير مع أحواض الترسيب لأولاد رشاش مركز.
في طور الانجاز	//	2022/07/24 03 أشهر	3.222.040,00	انجاز شبكة التطهير للسكنات المحاذية لمتوسطة مفتاح رمضان و بجوار مقر الحماية المدنية ببلدية أولاد رشاش
مع إجراءات الفسخ	//	2022/06/14 45 يوم	1.771.910,00	دراسة المخطط التوجيهي لشبكة التطهير أولاد رشاش مركز
على مستوى الدائرة للتسجيل بتاريخ 2022/03/08	//	//	1.309.000,00	دراسة المخطط التوجيهي لشبكة المياه الصالحة للشرب أولاد رشاش مركز
على مستوى الدائرة للتسجيل بتاريخ 2022/03/08	//	2022/06/14 شهرين	297.500,00	دراسة لإنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بحي جلال عباس لسنة 2022
على مستوى الدائرة للتسجيل بتاريخ 2022/03/08	//	2022/09/15 شهرين	243.950,00	دراسة شبكة التطهير غرب 505 مسكن اجتماعي أولاد رشاش مركز
على مستوى التقييم	//	2022-09-11 04 أشهر	5.656.916,00	توسيع بشبكة التطهير بحي بوشارب محمود ببلدية أولاد رشاش
على مستوى المراقب المالي	//	2022-09-11 شهر	758.969,00	تجديد مقطع بشبكة التطهير لحي الاستقلال في إطار محاربة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه

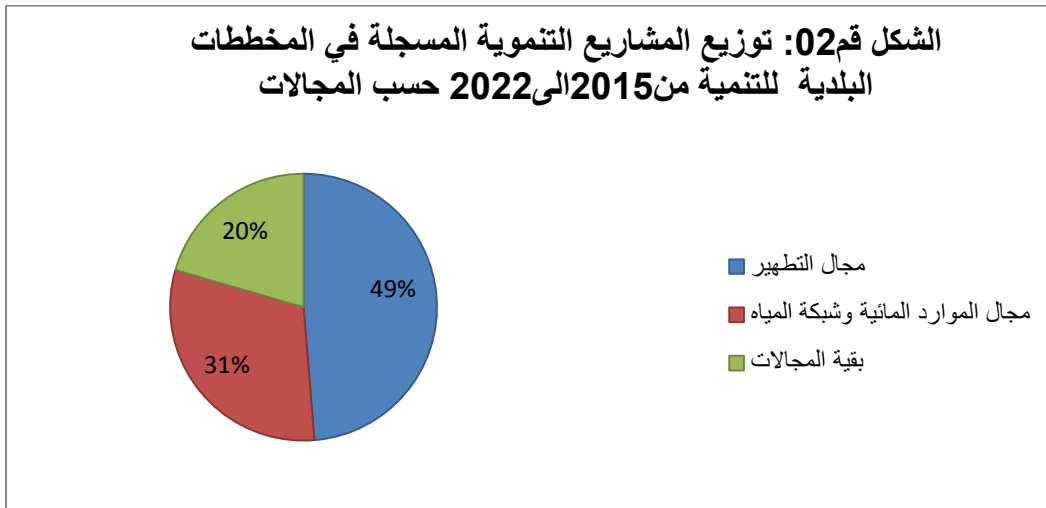
المصدر: المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

من خلال الجدول أعلاه الذي يتضمن ثمانية مشاريع تم تسجيلها في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2022، نلاحظ أن كل المشاريع التي تم تسجيلها تقع في مجال النظافة و حفظ الصحة، موزعة بين شبكة التطهير وشبكة المياه كل هذه المشاريع من المفترض بدأ الأشغال فيها في نفس سنة التسجيل 2022، مع اختلاف المدة المحدد لإنجاز، إلا أن وضعية هذه المشاريع تختلف منها ما هو على مستوى التسجيل، وأخرى على مستوى التقييم، أو على مستوى المراقب المالي، ومنها ما في طور الانجاز.

_ أهم النتائج المتوصل إليها من خلال المشاريع التنموية المسجلة في المخطط البلدي للتنمية في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة 2015-2022:

- لقد بلغت عدد المشاريع المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية 39 مشروع، بمبلغ مالي مرتفع، منها ما تم انجازه وهناك مشاريع متوقفة لعدة أسباب.
- تعاني معظم المشاريع من مشكل ببطء سيرورة انجاز العمليات ما قد يتسبب في زيادة تكلفة المشروع نتيجة تغير في أسعار مواد البناء
- أغلب المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية تصب في مجال النظافة و حفظ الصحة بنسبة 80% وهذا حسب الشكل الموضح أسفله، ما يؤكد على أن بلدية أولاد رشاش تعاني من مشاكل في هذا المجال وخاصة قدم شبكة الصرف الصحي وقلة الموارد المائية.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجداول السابقة باستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المشاريع التنموية التي تخص مجال النظافة و حفظ الصحة تشكل نسبة 80% موزعة على شبكة التطهير والتي تشكل بنسبة 49%، و على الموارد المائية مثل انجاز شبكة المياه والتزويد بالمياه بنسبة 31%، أي أن هذين المجالين يشكلان أغلبية نسبة

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

المشاريع المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022، أما بقية المجالات مثل التهيئة و التعمير و كذلك مجال الرياضة لا تشكل سوى نسبة 20 % ما يؤكد على أن هذين المجالين يحتلان أهمية كبيرة في المخططات البلدية للتنمية في بلدية أولاد رشاش، كما يدل ذلك على وجود مشاكل في شبكة التطهير و شبكة المياه في بلدية أولاد رشاش.

خلال فترة الدراسة من 2015 إلى 2022 تم تسجيل 39 مشروع في المخططات البلدية للتنمية، يختلف عدد المشاريع المسجلة في كل مخطط من سنة إلى أخرى، كذلك تختلف الاعتمادات المالية المقدمة من طرف الدولة لهذه المخططات، منها 19 مشروع في مجال التطهير و 12 مشروع في مجال الموارد المائية-التزويد بالمياه الصالحة للشرب - و كلا هذين المجالين يدخلان ضمن صلاحيات البلدية مجال النظافة و حفظ الصحة، كما نلاحظ على مستوى بلدية أولاد رشاش قلة المشاريع المسجلة في مجال الرياضة و الثقافة و كذلك في مجال التربية، كذلك عدم وجود أي مشروع في مجال الفلاحة بالرغم من المؤهلات الفلاحية الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة، و التي يمكن أن تساعد بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية .

المطلب الثاني: المشاريع التنموية لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة 2015-2022

يعتبر صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية مؤسسة عمومية تقدم المساعدات المالية للبلديات التي تعاني من عجز في الميزانية، لمساعدة البلديات في تحقيق التنمية المحلية، حيث يساهم في دعم المشاريع الاستثمارية في البلدية.

في هذا المطلب سيتم عرض المشاريع التنموية التي تم تمويلها من طرف صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في بلدية أولاد رشاش، خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2022، حيث استفادة بلدية أولاد رشاش من عدة مشاريع تنموية قام بتمويلها هذا الصندوق.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

في إطار دعم صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية بين سنتي 2015 و 2017:

الجدول رقم 08: وضعية المشاريع التنموية في إطار صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية من 2015 إلى 2017

اسم العملية	الغلاف المالي(دج)	تاريخ بداية الأشغال و آجال التنفيذ	نسبة الانجاز المادي	نسبة الاستهلاك المالي	الملاحظة
انجاز مسبح جوارى	150.000.000.00	2015/12/14 18 شهرا	%87	86.73%	في طور الانجاز
انجاز وكالة للبريد من الفئة الثالثة	40.070.466.21	سبتمبر 2015 16 شهرا	100	100	انتهت الأشغال
تجهيز قاعة مطالعة مكتبية	4.600.000.00	جانفي 2016 10 أيام	99.93%	99.93%	انتهت الأشغال
تهيئة ملعب كرة القدم	60.000.000.00	2017/06/03 20 شهرا	%96	95.69%	انتهت الأشغال
تهيئة المقرر المخصص لإصدار الوثائق البيومترية 2017	3.979.657.50	// 103 أشهر	%100	99.49%	انتهت الأشغال

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يعرض وضعية المشاريع التنموية في إطار صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، التي بدأ الأشغال فيها ما بين 2015 و 2017، أين تم انجاز 05 مشاريع في مجالات مختلفة، ثلاثة منها في مجال الثقافة و الرياضة و مشروعين في مجال التهيئة ، أغلب هذه المشاريع تم الانتهاء من انجازها، مع اختلاف في نسبة الانجاز المادي و المالي لكل مشروع.

باستثناء مشروع انجاز مسبح جوارى التي بدأت الأشغال فيه سنة 2015 وهو لا يزال في طور الانجاز بالرغم من مرور أكثر من خمسة سنوات، و الذي كان من المفترض الانتهاء منه في مدة أقصاها 18 شهر، وهذا يؤكد على وجود مشكل في تنفيذ المشروع إما من الناحية المالية أو من طرف المقاول، وبطء سيرورة انجاز المشروع، كما يؤكد على غياب الرقابة على تنفيذ المشروع، حيث أنه إذا كان الخلل من جانب المقابل من المفترض أن يبرر سبب التأخر في انجاز المشروع، وإلا تطبق عليه عقوبة التأخر.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لسنة 2018

الجدول رقم 09: تحليل وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المسجلة لسنة 2018

ملاحظة	نسبة الاستهلاك مالي	نسبة الانجاز مادي	تاريخ بداية الأشغال و أجال التنفيذ	الغلاف المالي (دج)	عنوان العملية
انتهت الأشغال	100%	100%	نوفمبر 2018 03 أشهر	2.283.015,00	دراسة و انجاز ملحقة إدارية بالهياجة
تم الغلق	97,97 %	100 %	2018/07/16 شهرين و نصف	2.900.000,00	التسخين المركزي لمدرسة 19 مارس
تم الغلق	96.35 %	100 %	2018/07/16 شهرين و نصف	2.570.000,00	التسخين المركزي لمدرسة عبد الرحمان
تم الغلق	99.70 %	100 %	//	655.000,00	اقتناء مدافئ للمدارس الابتدائي

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه تم تسجيل أربعة مشاريع في إطار الدعم الذي قدمه صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، ثلاثة من هذه المشاريع موجه للتسخين المركزي للمدارس الابتدائية، ما يوفر البيئة المناسبة للدراسة و التعلم، و مشروع واحد في المجال الإداري. كل هذه المشاريع خصصت لها أغلفة مالية معتبرة، وجميع العمليات تم الانتهاء منها بنسبة انجاز مادي 100 %، مع تباين في نسبة الاستهلاك المالي، حيث كلما انخفضت نسبة الاستهلاك المالي كان هناك مبالغ مالية متبقية من المشروع، تستطيع البلدية استغلالها في مشاريع أخرى، إذا كانت أقل من مبلغ معين حدده القانون و إذا تجاوز هذا المبلغ لا تستطيع استعماله، فحسب القانون يجب استعمال الأموال المقدمة من طرف الصندوق للغرض الذي وضعت له.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لسنة 2019:

الجدول رقم 10: وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لسنة 2019

ملاحظة	نسب الانجاز		آجال التنفيذ	الغلاف المالي	عنوان العملية
	مالي	مادي			
تم الغلق	99%	40%	شهرين ونصف	3.430.000.00	التسخين المركزي لمدرسة فريتح منصور
العملية انتهت	100%	100%	06 أشهر	7.997.760.00	تهيئة حضرية لحي السكنات الاجتماعية المحاذية للأمن الحضري ببلدية أولاد رشاش
العملية انتهت	90%	87%	08 أشهر	9.019.605.00	تهيئة حضرية للمحلات التجارية المقابل للأشغال العمومية بالبلدية
توقف الإجراءات الإدارية	00%	00%	//	12.971.833.00	تهيئة حضرية للمدخل الشرقي بلدية أولاد رشاش

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

يبين هذا الجدول المشاريع المسجلة لسنة 2019 في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، بحيث نلاحظ تسجيل مشروع واحد للتسخين المركزي لمدرسة ابتدائية وقد تم الانتهاء منه وتم غلقه، وثلاثة مشاريع في مجال التهيئة الحضرية، هدفها إحداث التنمية بالبلدية، حيث تم إجراء تهيئة حضرية لمناطق مختلفة من التجمع الرئيس للبلدية، وقد تم الانتهاء من انجاز مشروعين من المشاريع الموجهة لتهيئة.

أما مشروع التهيئة الحضرية للمدخل الشرقي لبلدية أولاد رشاش فهو متوقف إذ لم تبدأ فيه الأشغال، ويفسر عدم تجسيد هذا المشروع بسبب توقف الإجراءات الإدارية، أي وجود عوائق إدارية.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ في إطار دعم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لسنة 2020:

الجدول رقم 11: وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لسنة 2020

ملاحظة	نسبة الانجاز	أجل التنفيذ	تاريخ بداية التنفيذ	الغلاف المالي (د ج)	عنوان العملية
في طور الانجاز	00%	04 أشهر	2021/01/10	12.000.000.00	انجاز وتجهيز بئر عمق 200 م بالقطاطشة
في طور الانجاز	00%	04 أشهر	2022/01/18	9.200.000.00	انجاز وتجهيز بئر عمق 200 م بأولاد بوطارفة
في طور الانجاز	00%	04 أشهر	2022/01/18	9.100.000.00	انجاز وتجهيز بئر عمق 200 م بأولاد يزيد
العملية انتهت	70%	04 أشهر	2021/01/10	9.000.000.00	انجاز وتجهيز بئر عمق 200 م بعين التراب

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع المشاريع المسجلة لسنة 2020، تصب في مجال الموارد المائية وموجهة لتنمية المناطق الريفية، كل هذه المشاريع تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية لسكان من توفير المياه الصالحة للشرب، والتي كان لها رصيد مالي متشابه نوعا ما، ماعدا المشروع الأول خصص له مبلغ مالي أكبر من البقية، كما نلاحظ وجود اختلاف في تاريخ بداية التنفيذ، بالنسبة لأجل تنفيذ المشاريع جميعا كانت أربعة أشهر فقط، وأغلبها في طور الانجاز، ماعدا مشروع واحد تم الانتهاء منه، ونلاحظ وجود نفس المشكل المتكرر وهو بطء سيرورة عمليات المشاريع.

_ أهم النتائج المتوصل إليها:

- تم انجاز 17 مشروع في إطار هذا الصندوق أثناء فترة الدراسة، مع اختلاف مبلغ الدعم المقدم من سنة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر على حسب حجم المشروع وطبيعته.
- المشاريع التي قام بها الصندوق لم تكن موجهة لمجال واحد بل شملت عدة مجالات.
- واجهت عملية تنفيذ المشاريع عدة مشاكل أدت إلى بطء في سيرورة انجاز المشاريع.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

المطلب الثالث: المشاريع المنجزة في إطار اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش

في إطار التمويل الذاتي يحق للبلدية اقتطاع جزء من الميزانية واستعمالها في مشاريع التجهيز والاستثمار التي تعزز من استقلالية البلدية، وبناء على نسبة هذا الاقتطاع تحدد البلدية أولوياتها وتختار المشاريع التي تراها مناسبة دون تدخل من الوصاية الإدارية عكس المخططات البلدية للتنمية ومشاريع صندوق الضمان والتضامن التي يتم تمويلها من طرف جهات أخرى غير البلدية الأمر الذي يفرض عليها نوع من التقيد في اختيار المشاريع التنموية المطبقة في البلدية .

بلدية أولاد رشاش مثلها مثل بقية البلديات تقوم بمجموعة من المشاريع في إطار اقتطاعات البلدية، وفي هذا المطلب تم دراسة إحصاءات المشاريع المقطعة من ميزانية بلدية أولاد رشاش من الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية 2022

1- في إطار ميزانية البلدية لسنة 2017:

الجدول رقم 12: المشاريع المقطعة من ميزانية سنة 2017

العملية	الاعتماد المالي (د ج)	تاريخ بداية الأشغال	الأجال	نسبة الانجاز	الملاحظة
تهيئة المدخل الشرقي للمدينة	8.977.360.00	2017/11/06	08 أشهر	97%	تم الغلق
إتمام أشغال تهيئة الساحة العمومية (جيش التحرير)	4.951.590.00	2017/10/22	03 أشهر	100%	تم الغلق
التهيئة الخارجية لمقر البلدية	9.977.613.31	2017/07/20	03 أشهر	100%	تم الغلق
التموين بأغطية مشاعب شبكة التطهير	990.080.00	2017	10 ايام	95%	العملية انتهت
تهيئة مصالح الإدارية بالمقر القديم للبلدية	4.495.820.00	2017/11/06	شهرين	100%	تم الغلق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية أولاد رشاش

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين المشاريع المقطعة من ميزانية 2017، نلاحظ انه تم إجراء خمسة مشاريع، أغلبها في مجال التهيئة-أربعة مشاريع- لمناطق مختلفة من أولاد رشاش مركز، بالإضافة إلى مشروعين لتهيئة مقر البلدية، ومشروع واحد في مجال النظافة وحفظ الصحة - بشبكة التطهير-، خصص لكل مشروع اعتماد مالي مختلف، أما بخصوص وضعية المشروع فتم انجازها وإغلاقها جميعا، ولكن بنسب متفاوتة.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

2- في إطار ميزانية البلدية الميزانية لسنتي 2018 و 2019:

الجدول رقم 13: المشاريع المقتطعة من ميزانية سنة 2018 و سنة 2019

اسم العملية	الاعتماد المالي (د ج)	نسبة الانجاز	الملاحظة
تسييد مستحقات النشر والإشهار و المراقبة التقنية لمختلف المشاريع	3.431.285.38	100%	العملية انتهت
اقتناء سيارة نفعية لمصالح البلدية	5.000.000.00	100%	العملية انتهت
اقتناء سيارة نفعية مزدوجة المقصورة	6.000.000.00	100%	العملية انتهت
تجهيز المكاتب الإدارية	7.000.000.00	100%	العملية انتهت
اقتناء ووضع لوازم الشبكة الهاتفية و المراقبة لمقر البلدية	4.109.158.59	100%	العملية انتهت
الدراسة التقنية لتوسيع مقر البلدية	4.930.952.57	0%	تم إلغائها بمداولة
اقتناء أشجار التزين لشوارع المدينة	500.000.00	100	العملية انتهت
تمويل ووضع لوحات التسمية للشوارع و المباني والأماكن و الساحات العمومية	6.158.088.00	0%	تم إرسال وضعية أشغال ب إلى أمين الخزينة للتخليص رفضت بسبب مضمون النشاط الغير مطابق

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة و المالية لبلدية أولاد رشاش

من خلال الجدول السابق الذي يبين المشاريع الناتجة عن اقتطاعات سنتي 2018 و 2019 و التي كان عددها ثمانية مشاريع، أغلب المشاريع كانت متعلقة بمقر البلدية - خمسة منها - تم الانتهاء منها، و مشروع واحد خاص باقتناء أشجار لتزين شوارع المدينة أي لتحسين المنظر العام للبلدية، بالإضافة إلى مشروعين تم إلغاهما .

فيما يخص المشاريع التي تم الانتهاء منها فنجد أنها مشاريع لا تخدم التنمية المحلية من جانبها الاجتماعي بدرجة كبيرة، فهي ليست موجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان المنطقة. يمكن القول أنها مشاريع تساعد في تحسين ظروف العمل على مستوى مقر البلدية

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

في إطار ميزانية البلدية لسنة 2020:

الجدول رقم 14: مشاريع اقتطاعات سنة 2020

اسم العملية	الاعتماد المالي (د ج)	نسبة الانجاز	الملاحظة
اقتناء و غرس أشجار لتزيين الأحياء و الأماكن العمومية بأولاد رشاش مركز	2.000.000.00	100%	تم الغلق
معالجة النقاط السوداء لشبكة التطهير بأولاد رشاش	1.000.000.00	96%	العملية انتهت
تجهيزات مختلفة لأبار المياه بالبلدية	1.500.000.00	100%	العملية انتهت
معالجة النقاط السوداء لشبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد رشاش	1.057.000.58	98%	العملية انتهت
بناء جدار حامي للمدرجات بالملعب البلدي	1.000.000.00	95%	تم الغلق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية لبلدية أولاد رشاش

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم إجراء خمسة مشاريع من اقتطاع ميزانية سنة 2020، وكان مبلغ الاقتطاع الإجمالي هو 6.557.000.58 موزعة على المشاريع الخمسة، حيث خصص لكل مشروع مبلغ معتبر، حسب نوع المشروع و متطلباته و كذا حجمه، أما طبيعة المشاريع فنجد منها مشروعين في مجال الصحة والنظافة لمعالجة النقاط السوداء في كل من شبكة التطهير وشبكة المياه، وكذلك واحد في مجال التجهيز، و مشروع موجه لتحسين المنظر العام بتزيين الأحياء، والمشروع الأخير لبناء جدار حامي للملعب البلدي .

ومنه فمشاريع اقتطاعات سنة 2020 لم تكن موجهة لمجال معين، بل وزعت على عدة مجالات، و فيما يخص وضعية المشاريع فقد تم الانتهاء منها جميعا بنسب مختلفة.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

_ في إطار ميزانية البلدية لسنة 2021:

الجدول رقم 15: مشاريع المقتطعة لميزانية سنة 2021

اسم العملية	الاعتماد المالي (د ج)	نسبة الانجاز	الملاحظة
ربط مقرات البلدية بالغاز الطبيعي	139.285.50	/	في طور الانجاز
إتمام شبكة التطهير شرق السوق الأسبوعي بأولاد رشاش مركز	2.000.000.00	/	في طور الانجاز
معالجة النقاط السوداء لشبكة التطهير عبر أحياء أولاد رشاش مركز	1.500.000.00	/	في طور الانجاز
تجهيزات مختلفة لأبار المياه عبر تراب البلدية	1.300.000.00	70%	العملية انتهت
تجديد الإنارة العمومية (مصابيح LED) للشوارع الرئيسي للبلدية	3.500.000.00	93%	العملية انتهت
تحويل خيط كهربائي معيق بمسجد التوحيد رأس الماء	350.000.00	/	العملية انتهت
إعادة الخيوط الكهربائية المسروقة بمناطق الظل	3.200.000.00	/	في طور الانجاز

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة و المالية لبلدية أولاد رشاش

بالاعتماد على الجدول السابق نلاحظ انه تم إجراء سبعة مشاريع باستعمال اقتطاع سنة 2021، حيث وصل مبلغ الاقتطاع الى 11.989.285.50، مع اختلاف الاعتماد المالي لكل مشروع، كانت المشاريع موزعة على عدة مجالات فنجد أربعة مشاريع متعلقة بالغاز و الكهرباء، مشروعين في مجال الصحة والنظافة - شبكة التطهير - و مشروع واحد خاص بالتجهيز، إلا أن عمليات الانجاز متباينة فنجد ما هو في طور الانجاز، وما تم الانتهاء منه، كما نلاحظ وجود بطء في سيرورة انجاز المشاريع .

_ في إطار ميزانية البلدية لسنة 2022:

الجدول رقم 16: المشاريع المقتطعة من ميزانية البلدية لسنة 2022

اسم العملية	الاعتماد المالي (د ج)	نسبة الانجاز	الملاحظة
معالجة النقاط السوداء لشبكة التطهير بأولاد رشاش	3.000.000.00	/	في طور الانجاز
معالجة النقاط السوداء لشبكة المياه الصالحة للشرب بأولاد رشاش	2.817.475.46	/	في طور الانجاز

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مقدمة من مصلحة المحاسبة و المالية لبلدية أولاد رشاش.

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

يظهر الجدول أعلاه الذي يبين اقتطاعات سنة 2022، أن بلدية أولاد رشاش ساهمت في مجال الصحة و النظافة بحيث تم انجاز مشروعين في هذا المجال، الأول خاص بشبكة التطهير و الثاني موجه لشبكة المياه الصالحة للشرب، المشروعين في طور الانجاز، و وصل مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للمشروعين الى 5.817.475.46 وهو مبلغ معتبر.

_ أهم النتائج المتوصل إليها بالنسبة للمشاريع المقترحة من ميزانية البلدية :

- خلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2020 تم انجاز 27 مشروع باستعمال اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش.
 - أغلب المشاريع التي تم إجرائها بالاعتماد على اقتطاعات ميزانية البلدية موجهة لتهيئة و تجهيز مقر البلدية، و ليست مشاريع تحسن من المستوى المعيشي للمواطن.
 - غياب المشاريع التي تسعى إلى إقامة مرافق ترفيهية كالجذائق و ساحات اللعب و كذلك المشاريع في المجال السياحي.
 - أغلب المشاريع تركز على التنمية الحضرية أي الخاصة بمقر البلدية، في حين أن المناطق الريفية مهملة و لم تنجز فيها أي مشاريع، بالرغم من حاجتها لذلك.
 - عدد المشاريع قليل لا يكفي لتغطية مطالب و حاجات المواطنين في البلدية، مقارنة بالمشاريع المنجزة في إطار كل من المخططات البلدية للتنمية و صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و الجدول رقم 17 يبين ذلك.
- الجدول رقم 17: مقارنة عدد المشاريع المنجزة في إطار ميزانية البلدية، المخطط البلدي للتنمية و صندوق الضمان و التضامن في بلدية أولاد رشاش بين 2015 و 2022

مصادر التمويل المالي	المخططات البلدية للتنمية	صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية	اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش
عدد المشاريع	39	17	27
المجموع	83		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مختلف الجداول السابقة

يبين الجدول السابق عدد المشاريع المنجزة في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة من 2015 إلى 2022 التي يعود تمويلها المصادر مختلفة وهي المخططات البلدية للتنمية، صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية و اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش، حيث نجد المشاريع المنجزة في إطار

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

المخططات البلدية للتنمية تحتل المرتبة الأولى بـ39 مشروع، وهذا راجع لكون مصدر التمويل هو الدولة والتي تتحكم في طبيعة المشاريع و مبلغ الاعتمادات المالية المقدمة وفقا لأولويات السياسة الوطنية، في حين أن عدد المشاريع المسجلة في صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية هو 17 مشروع، أما عدد مشاريع اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش هو 27 مشروع و أغلبها تصليحات و تهيئة لمقر البلدية، ويعود قلة مشاريع هذا المصدر الأخير إلى وجود نوع من العجز في ميزانية البلدية بسبب قلة مصادر التمويل الذاتي للبلدية، ووجود مشكل في تحصيل بعض الإيرادات و الرسوم.

كل هذا يدل على أن بلدية أولاد رشاش تعتمد بدرجة كبيرة على كل من المخطط البلدي للتنمية و صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلي هذا ما ينقص من استقلاليتها، كون السلطة المركزية هي التي تتحكم في تمويلها و كذا تتحكم في طبيعة المشاريع المنجزة في البلدية، فلا تستطيع البلدية استعمال الأموال المقدمة من طرفها في مشاريع غير المشاريع التي قدمت من أجلها، و هذا يقيد من حرية البلدية في اختيار المشاريع التي تجدها مناسبة كونها الأقرب للمواطن و الأعم باحتياجاتهم. يجد الذكر بأن عدد المشاريع المنجزة ليس كافية للقول أن البلدية تحقق تنمية محلية، وإنما يجب لن تكون هذه المشاريع تراعي الحاجات الأساسية للمواطنين، أي يجب أن توضع اقتراحاتها بعد دراسة لمختلف حاجات سكانها، وكذلك أن تكون متوازنة بين المناطق الحضرية و الريفية و لا تركز فقط على مركز البلدية فلكل منطقة احتياجاتها و خصوصياتها، بالإضافة ألا تكون في مجال واحد، بل تكون موزعة على مجالات مختلفة حسب احتياجات المواطنين، و حسب الصلاحيات الممنوحة للبلدية و التي تستطيع التدخل فيها.

المطلب الرابع: عوائق التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش

تواجه التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش مجموعة من العراقيل التي يمكن استخلاصها من خلال مختلف البيانات و المعلومات السابقة، سواء لإمكانيات البلدية أو الدراسة التي أجريت على مختلف المشاريع التي أنجزت في بلدية أولاد رشاش

تمثل هذه العراقيل التي تعيق العملية التنموية في بلدية أولاد رشاش فيما يأتي:

1_ المشكل القانوني المتعلق بالوعاء العقاري :

نظرا للطابع الاجتماعي للمنطقة و الذي يعتمد على الملكية العرفية للعقارات، حيث أن العديد من العقارات التي يقطن فيها المواطنون بدون سندات ملكية، وهذا المشكل يجعل من أملاك البلدية

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

غير واضحة، ولا تستطيع البلدية استغلالها في انجاز المشاريع التنموية، كذلك تواجه البلدية معارضة من قبل ملاك الأراضي والتي توقف تنفيذ المشروع.

2_ عوائق إدارية وبيروقراطية :

وتتمثل هذه المشاكل الإدارية في بطء الإجراءات الإدارية، وخاصة في فترة تسجيل المشروع من إعداد الوثائق اللازمة و إعداد دفتر الشروط، هذا كله يؤدي إلى تأخر في تنفيذ المشروع، فمن خلال الدراسة التي أجريت على المشاريع المنجزة في البلدية نلاحظ وجود فترة زمنية طويلة بين تسجيل المشروع و البدء في تنفيذه قد تتجاوز ثلاث سنوات، كذلك نجد مشكل بطء سيرورة انجاز المشاريع التنموية.

3_ غياب المشاركة الشعبية:

كما تم الإشارة إليه في الفصل الأول تعتبر المشاركة الشعبية من متطلبات التنمية المحلية، إلا أن هذا العنصر غير موجود في بلدية أولاد رشاش، فحسب المقابلات التي تم إجراؤها مع كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش، نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي و الأمين العام لبلدية أولاد رشاش، لا يشارك المواطنون في المداولات و الاجتماعات التي يعقدها المجلس الشعبي البلدي إلا نادرا جدا، بالرغم من أن القانون منحهم حق الحضور فيها.

كل هذا يعبر عن لامبالاة المواطنين بالتنمية المحلية و بالمشاركة في اقتراح البرامج و المشاريع التنموية التي تقام على مستوى البلدية.

3_ مشكل التمويل الذاتي:

ان التمويل في بلدية أولاد رشاش مركزي بالدرجة الأولى، يعتمد على الأموال المقدمة في إطار المخطط البلدي للتنمية، والإعانات المقدمة من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية. هذا راجع لعدم استغلال الأملاك البلدية و المرافق التي تملكها، إضافة إلى مشكل في تحصيل بعض الإيرادات مثل كراء الأسواق، تحصيل الرسم على العقارات لأن أغلبا قائم على الملكية العرفية.¹

4_ غياب التوازن و التكامل بين التنمية الريفية و التنمية الحضرية:

من خلال مختلف الإحصاءات السابقة حول المشاريع المنجزة في بلدية أولاد رشاش، سواء من خلال المخططات البلدية للتنمية أو بدعم من صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية، أو باستعمال اقتطاعات ميزانية البلدية، تم انجاز الشكل رقم 04 و الذي يوضح عدد المشاريع المنجزة في

¹ - مقابلة مع رئيس مصلحة المالية و المحاسبة بوحزام عبد الناصر، بتاريخ 2023/04/18 .

الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

كل من المناطق الريفية و المناطق الحضرية لمعرفة مدى التوازن و التكامل بينهما في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة بين 2015 و 2022.

الشكل رقم 03: مقارنة بين عدد مشاريع التنمية الحضرية و التنمية الريفية حسب مصادر تمويل المشاريع في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022.



المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel، بناء على وثائق مقدمة من المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن جميع مصادر التمويل سواء المخططات البلدية للتنمية أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تركز على التنمية الحضرية بدرجة كبير و خاصة تنمية مركز البلدية، حيث خصصت لها 55 مشروع من أصل 83، في حين أن التنمية الريفية خصصت لها 17 مشروع فقط وأغلبها خاص بالتزويد بالمياه وإهمال بقية مجالات التنمية، أما المشاريع التي تسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة بين المناطق الحضرية و الريفية فعددها 11 مشروع، كما نجد أن المخطط البلدي للتنمية يهتم بالتنمية الريفية أكثر من بقية المصادر، في حين أن التنمية الريفية من اقتطاعات ميزانية البلدية تقريبا معدوم فقط مشروع واحد من بين 27 مشروع.

يؤكد الشكل السابق على وجود تفاوتات عميقة في العملية التنموية على مستوى بلدية أولاد رشاش، هذا التفاوت يخلق اختلالات تنموية بين المناطق الريفية و الحضرية، إذ نجد أن أغلب المناطق الريفية و التجمعات الثانوية للبلدية تعاني من نقص في الخدمات الاجتماعية سواء الصحية أو التعليمية، كذلك صعوبة التنقل في المناطق الريفية لعدم وجود طرق و مسالك.

يدل غياب التكامل بين التنمية الريفية و الحضرية على وجود خلل في التنمية على مستوى البلدية، فالتكامل يعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية المحلية.

5_ عدم استغلال الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية للبلدية:

أن بلدية أولاد رشاش تعتبر منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، إلا أنه لا يوجد أي مشاريع في هذا المجال خلال فترة الدراسة، وبالتالي فالمسار التنموي في بلدية أولاد رشاش، لم يراع الإمكانيات والمؤهلات التي تملكها البلدية، حيث نجد مناطق ذات مؤهلات فلاحية مهمشة في العملية التنموية، وهذا ناتج إما لغياب التخطيط الشامل و الرؤية المستقبلية للمسؤولين على مستوى بلدية أولاد رشاش، كما يمكن إرجاع ذلك إلى ضعف الموارد المالية للبلدية الذي يمنعها من الاستثمار في القطاع الفلاحي، كونه يتطلب مبالغ مالية كبيرة، خاصة لكون البلدية تعاني من نقص في الموارد المائية، فتوصيل المياه للمناطق الزراعية يتطلب غلاف مالي كبير لا تستطيع ميزانية البلدية تحمله. وبالتالي فبلدية أولاد رشاش لا تعتمد في مشاريعها التنموية بدرجة كبيرة على مؤهلاتها وامكانياتها الطبيعية والاقتصادية.

6_ ضعف الرقابة على المشاريع التنموية :

في ظل غياب الرقابة بمختلف أشكالها وخاصة الرقابة الشعبية، سواء على مستوى اقتراح هذه المشاريع أو على مستوى التنفيذ، قد تصبح المشاريع المقترحة مجرد مشاريع يستفيد منها المسؤولون و يكثر الفساد، كما يؤثر على جودة ونوعية المشاريع المطبقة في البلدية، حيث نلاحظ على مستوى بلدية أولاد رشاش تأخر دائم في تنفيذ هذه المشاريع.

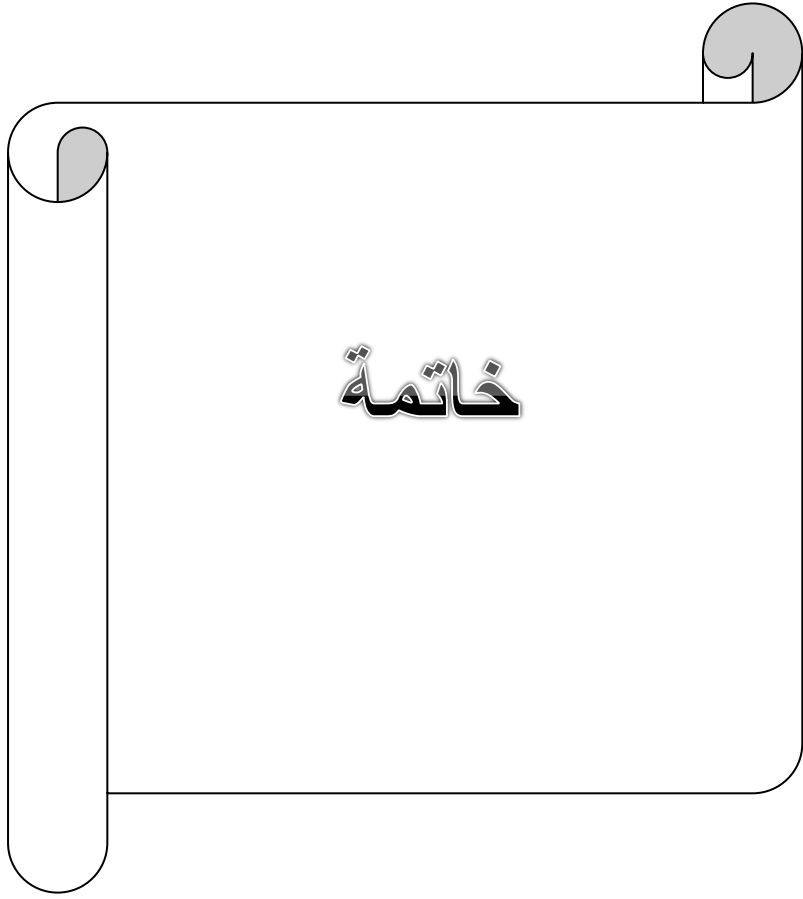
الفصل الثالث: التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على البلدية محل الدراسة "بلدية أولاد رشاش"، وعلى دورها في رسم وتنفيذ السياسات التنموية في المنطقة، كونها تؤثر على المشاريع التنموية في المنطقة سواء من خلال اقتراحها للمشاريع المطبقة في إطار للمخطط البلدي للتنمية، أو من خلال اقتطاعات ميزانية البلدية، إلا أن ذلك يعتمد على قدرتها على استغلال إمكاناتها وتوظيفها بما يخدم التنمية المحلية في المنطقة،

ومن خلال معالجة وتحليل إحصائيات وبيانات الدراسة، تبين لنا أن بلدية أولاد رشاش لا تستثمر في المجال الفلاحي بالرغم من المؤهلات الفلاحية التي تتميز بها المنطقة، بالإضافة إلى أنها تعاني من غياب التوازن بين المناطق الريفية والحضرية.

كما يظهر أن المخطط البلدي للتنمية هو الآلية أو البرنامج الأكثر اعتمادا في بلدية أولاد رشاش لتمويل المشاريع التنموية في المنطقة، وتركز أغلب المشاريع المنجزة في المخطط البلدي للتنمية على مجال النظافة و حفظ الصحة و الطرقات، في محاولة منه لحل المشاكل التي تواجه البلدية في هذا المجال.



خاتمة

خاتمة:

نعيش اليوم في مجتمع أصبحت فيه التنمية المحلية مطلباً أساسياً، ومهمة تضطلع بها البلدية، حيث عملنا في بحثنا هذا على تسليط الضوء على البلدية، باعتبارها الفاعل الرئيسي في التنمية على المستوى المحلي، فقد تزايد دورها التنموي مع تزايد حاجات المواطنين ومطالبهم، فكان لزاماً على الحكومة الجزائرية أن تواكب استجابتها لتلك الحاجات بزيادة صلاحيات البلدية ومجال تدخلها.

وأصبحت البلدية تكتسي أهمية كبيرة لما لها من دور في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وبهذا فقد وفرت لها الدولة الجزائرية العديد من الآليات، فنجد الآليات القانونية التي تبين صلاحيات البلدية بمختلف هيئاتها أي تضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه البلدية، بالإضافة إلى الآليات المالية التي تعبر عن التمويل المحلي لمختلف المشاريع التنموية في البلدية، كما تعتبر الآليات التقنية من الأمور الأساسية لتنظيم العمران وتهيئة إقليم البلدية، ولا ننسى الرقابة التي تمارسها مختلف الهيئات على أعمال المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية، وتكامل كل هذه الآليات هو ما يعزز الدور التنموي للبلدية ويجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

رغم التغيرات التي شهدتها مجال تنمية البلديات في الجزائر إلا أنه لا يزال في بدايته، بالرغم من أن الدولة الجزائرية سعت من خلال مختلف البرامج والمخططات التنموية إلى تفعيل الدور التنموي للبلديات، إذ لجأت إلى دعم البلديات من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي بين 2015-2019، كما لجأت إلى الشراكة الدولية في سبيل تشجيع الديمقراطية التشاركية، ودعم قدرات الفاعلين المحليين من خلال برنامج كابدال الذي يشجع على التشاور في اتخاذ القرار التنموي بين البلدية و مختلف الفواعل المحلية وخاصة الجمعيات.

ومن خلال أخذ بلدية أولاد رشاش كدراسة حالة لمعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية في الفترة بين 2015-2022، حيث تمت دراسة مختلف المشاريع التنموية التي أجريت في المنطقة، سواء بتمويل من المخطط البلدي للتنمية، أو بدعم من صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، أو بالاعتماد على ميزانيتها من خلال الاقتطاع، فنجد أن بلدية أولاد رشاش حاولت من خلال كل هذه المشاريع حل المشاكل التي كانت تعاني منها وتوفير حاجات مواطنيها، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة و يسيرة حيث واجهتها العديد من الصعوبات و العراقيل التي أعاقها في تنمية المنطقة.

خاتمة

في هذا الإطار تم اختبار فرضيات الدراسة وتوصلنا إلى:

- **الفرضية الأولى:** "تعتبر الآليات القانونية من أكثر الآليات التي تعتمد عليها البلدية في الجزائر لتفعيل التنمية المحلية"، من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الفرضية خاطئة، فتفعيل التنمية المحلية في بلدية يتطلب الاعتماد على مجموعة من الآليات المتكاملة والتي تتمثل في الآليات القانونية، المالية، الفنية والتقنية والإدارية، كل هذه الآليات تعمل في شكل متكامل ومتناسق وتتقاسم الأدوار والوظائف لتسهيل عمل البلدية، ولا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على آلية واحدة في ظل غياب بقية الآليات.

- **الفرضية الثانية:** "يتوقف تأثير الشراكة المجتمعية في نجاح العملية التنموية للبلدية في الجزائر على مدى استقلالها وتفاعل أطراف هذه الشراكة، تبين لنا صحة هذه الفرضية، حيث أن تعاضد وتعاون الجهود بين كل من الجهود الحكومية والشعبية يؤثر على العملية التنموية للبلدية، كون هذه الشراكة تسعى إلى هدف مشترك وهو تنمية البلدية، واستقلالية منظمات المجتمع المدني يؤثر على نجاح التنمية فمن شروط فعالية المجتمع المدني كشريك أساسي للتنمية هو استقلاليتها، وفي الجزائر يؤكد واقع المجتمع المدني و القطاع الخاص عدم فعاليتها نتيجة عدم استقلالها المالي حيث تعتمد على منحة تقدمها البلدية وبالتالي كان لها تأثير ضعيف في العملية التنموية، وقد أدركت الجزائر أهمية الشراكة المجتمعية فبادرة بتعزيزها.

- **الفرضية الثالثة:** "كلما زاد استغلال بلدية أولاد رشاش لإمكاناتها المتاحة كلما كانت المشاريع المنجزة أكثر فعالية في مجال التنمية المحلية"، من خلال الدراسة تبين لنا صحة هذه الفرضية نسبيا، حيث أن امتلاك بلدية أولاد رشاش للمؤهلات والإمكانات وخاصة المالية يساعد في جعل التنمية أكثر فعالية، باعتبارها توفر مصادر لتمويل المشاريع التنموية، إلا أنه بالرغم من امتلاك بلدية أولاد رشاش للمؤهلات الفلاحية فلم تستغلها، وبالتالي لا تتحكم إمكانات بلدية أولاد رشاش بدرجة كبيرة في طبيعة المشاريع المنجزة في المنطقة.

- **الفرضية الرابعة:** "يرتبط نوع البرامج والمخططات التنموية التي تعتمد عليها بلدية أولاد رشاش، بمصدر التمويل المحلي المستعمل في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية"، يتضح لنا صحة هذه الفرضية، فما تم استنتاجه من خلال الدراسة الميدانية لبلدية أولاد رشاش، أنها تعتمد كثيرا على تمويل المخطط البلدي للتنمية في انجاز مشاريع تنمية البلدية، بالإضافة إلى مصادر تمويل أخرى.

- الفرضية الخامسة : "يؤدي وجود مشكل في نقص الموارد المالية بالضرورة إلى عرقلت بلدية أولاد رشاش في تنفيذ المخططات التنموية في المنطقة"، من خلال تتبع الوضعية المالية والمادية لمختلف المخططات التنموية التي أنجزتها بلدية أولاد رشاش بين 2015 و2022، نجد توقف بعض المشاريع أو تأخر في تنفيذ المشاريع بسبب نقص في الموارد المالية وعدم توفر الاعتماد المالي لتنفيذها.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

➤ إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية على مستوى البلدية هو توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وتحسين مستواهم المعيشي.

➤ إن التنمية المحلية على مستوى البلدية عملية معقدة تتطلب تعاون العديد من الفواعل و تضافر الجهود بينهم، كما تقوم على أسس وركائز.

➤ أصبح توفير آليات جديدة للبلدية بالإضافة إلى تعديل وتجديد الآليات القديمة ضرورة ملحة، وذلك في ضل مختلف التطورات سواء الاجتماعية أو البيئية وحتى التكنولوجية التي يشهدها مجال التنمية.

➤ إن برنامج كابدال في الجزائر وجهته جملة من العقبات التي حالت دون نجاحه، خاصة انه جاء في فترة جائحة كورونا ما أدى إلى و توقف تنفيذ البرنامج، وهو يتطلب إعادة التفعيل من جديد مع محاولة تطبيقه على بقية البلديات لتشجيع الديمقراطية التشاركية.

➤ إن بلدية أولاد رشاش لها دور مهم في رسم و تنفيذ السياسة التنموية في المنطقة سواء من خلال اقتراحاتها للمشاريع في إطار المخطط البلدي للتنمية، أو من خلال اقتطاعات الميزانية وغيرها بهدف تلبية مطالب مواطنيها.

➤ رغم امتلاك بلدية أولاد رشاش للمؤهلات فلاحية متميزة، إلا أنها لم تستغلها و لم تستثمر في هذا القطاع الحيوي.

➤ يعد المخطط البلدي للتنمية من أهم البرامج التي تعتمد عليها بلدية أولاد رشاش لتمويل المشاريع التنموية.

➤ تواجه بلدية أولاد رشاش مجموعة من العراقيل التي تعيق مسارها التنموي.

من خلال هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم تقديم التوصيات التالية:

❖ ضرورة العمل على بناء استراتيجية متكاملة لتنمية مختلف البلديات في الجزائر، مع مراعاة

خصوصية كل بلدية وإمكانياتها المتاحة والاستثمار فيها لتحقيق التنمية.

خاتمة

- ❖ ضرورة تعزيز المشاركة الشعبية لما لها من دور مهم في تجسيد التنمية المحلية، وتدريب منظمات المجتمع المدني بكل ما يخص مجال المشاركة والتنمية المحلية، ونشر الوعي بأهمية المشاركة في تسيير الشأن المحلي.
- ❖ ضرورة توفير آليات و قوانين جديدة في مجال تحصيل إيرادات البلدية من خلال إصلاح التشريع الجبائي لزيادة فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل ميزانية البلدية، كون هذا المشكل تعاني منه العديد من البلديات في الجزائر و الذي يؤثر مستوى التنمية في البلدية و استقلاليتها المالية.
- ❖ الاستفادة من تجربة بلدية أولاد رشاش في مجال التنمية المحلية، في محاولة لتفادي الأخطاء والاختلالات و العوائق التي واجهتها في مسارها التنموي.



الملاحق

الملحق رقم 1: الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد رشاش
طبقا للقرار الولائي رقم: 94/624 المؤرخ في: 101994/30.

الأمانة العامة

مصلحة المستخدمين و الأملاك البلدية و المنازعات و الأرشيف

مكتب المستخدمين

مكتب الأملاك البلدية و المنازعات و الأرشيف

مصلحة المالية و المحاسبة

مكتب التلخيص و التجهيز و التسيير

مكتب إعداد الميزانيات و الحسابات

مصلحة التنظيم العام

مكتب الحالة المدنية و الشرطة العامة

مكتب الشؤون الاجتماعية و الثقافية

مكتب الانتخابات و الإحصاء

المصلحة التقنية

مكتب الصفقات العمومية

مكتب البناء و التعمير و الاحتياطات العقارية

فرع الوقاية و النظافة و الطرقات

فرع صيانة الأملاك و العتاد

الملاحق

الملحق رقم 2: نموذج عن مقرر تسجيل عملية في المخططات البلدية للتنمية في بلدية أولاد رشاش

مقرر رقم: 063 / او خ/م ب م / م ت ب م / 2020
 المؤرخ في: 2020/09/17

المخططات البلدية للتنمية (م.ب.ت) بلدية: أولاد رشاش
 COMMUNAUX DE DEVELOPPEMENT (PCD) COMMUNE DE : Ouled rechache

مقرر تسجيل
DECISION D'INSCRIPTION

إن والي ولاية خنشلة ،
 - بمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية ، المعدل والمتمم ،
 - وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15/08/1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية ، المعدل والمتمم ،
 - وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتضمن القانون البلدي ،
 - وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتضمن قانون الولاية ،
 - وبمقتضى القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2020 ،
 - وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 25/01/2020 المتضمن تعيين السيد بوزيدي علي واليا لولاية خنشلة ،
 - وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98/227 المؤرخ في 13/07/1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ،
 - المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09/148 المؤرخ في 02/05/2009 ،
 - وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في 15/01/2017 المحدد لكيفيات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 ، الذي عنوانه "حساب تسير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة" ،
 - وبمقتضى مقرر رخصة البرنامج لسنة 2020 رقم MF/2020 / DP /186 المؤرخ: 2020/01/02 ،
 - وبناءا على ارسال السيد والي الولاية (الأمانة العامة) رقم 468 / او خ.أ.ع / 2020 بتاريخ 2020/03/08 ،
 - وبموجب المراسلة رقم 1380 / او خ.أ.ر. / 2020 المؤرخة في 09/09/2020 الصادرة عن دائرة أولاد رشاش المتضمنة طلب تسجيل عملية في إطار م.ب.ت بعنوان سنة 2020 لفائدة بلدية أولاد رشاش ،
 - باقتراح من السيد مدير البرمجة و متابعة الميزانية .

DECIDE **يقرر ما يلي**

المادة الأولى: يتم بموجب هذا المقرر تسجيل عملية لعاندة بلدية أولاد رشاش... شطر 2020 ، طبقا للجدول المرفق

REMIER Il est procédé par la présente décision à l'inscription de l'opération suivante au profit de la commune de Ouled rechache, tranche 2020, identifiée et détaillée dans le tableau ci-après annexé

المادة 2 : تقدر قيمة ترخيص البرنامج برسم المساهمات النهائية مبلغ 15.176.000 دج (خمسة عشرة مليون و مائة و ستة و سبعون ألف دينار جزائري)

Le montant de l'autorisation de programme en concours définitif est de : DA

المادة 3 : يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش السهر على انجاز الأهداف المادية و المالية المشار اليها في المقرر ، كل تغيير مهما كان نوعه يقدم للوالي لإبداء رأيه المسبق .

Le Président de l'A P C de Ouled rechache est tenu de veiller à la réalisation des objectifs physiques et financiers visés par la présente décision . Tout type de changement doit être soumis à l'avis préalable du Wali.

المادة 4 : يكلف المرسل إليهم المشار إليهم فيما أدناه كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المقرر .

Les destinataires ci-après indiqués sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente décision.

DESTINATAIRES- MM

المرسل إليهم
 - مدير البرمجة و متابعة الميزانية
 - رئيس الدائرة
 - رئيس المجلس الشعبي البلدي
 - أمين الخزينة الولائية
 - المراقب المالي للولاية
 - المراقب المالي لدى البلدية
 - أمين خزينة البلدية
 - سخة للإعلام
 - المديرية العامة للميزانية
 - قسم تنمية المنشآت

الوالي
 الأمين العام للولاية
 صلاح شاشي

ولاية خنشلة
 دائرة البرمجة و متابعة الميزانية
 02

الملحق رقم3: دليل مقابلة رقم1

مقابلة مع السيد " موسى سماعلي "، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش.

مكان المقابلة : مكتب رئيس المصلحة التقنية، بتاريخ 13أفريل 2023 على الساعة 10:00

الأسئلة:

- السؤال الأول: ما هي المرافق العامة الموجودة في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الثاني: فيما تتجسد التنمية المحلية في البلدية بالنسبة لك؟
- السؤال الثالث: ما هو المخطط البلدي للتنمية؟ وكيف يتم انجازه
- السؤال الرابع: هل يتم القيام بدراسات قبلية للمشاريع التي من شأنها توجيه التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الخامس: ما هي البرامج و المخططات البلدية المستخدمة في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال السادس: هل تقوم البلدية بالتخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية؟
- السؤال السابع: ما هي عوائق تنفيذ المخططات التنموية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الثامن: ما هي حالات توقف المشروع؟ وهل عند تأخر المقاول عن انجاز المشاريع يتم اتخاذ إجراءات عقابية في حقه؟

الملحق رقم 4: دليل المقابلة رقم 2

مقابلة مع السيد "بوحزام عبد الناصر"، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة .

مكان المقابلة: مكتب التلخيص و التجهيز و التسيير التابع لمصلحة المالية والمحاسبة، بتاريخ 18 أبريل 2023 على الساعة 11:00.

الأسئلة:

- السؤال الأول: من يقوم بالرقابة المالية على ميزانية بلدية أولاد رشاش؟ وكيف يتم ذلك؟
- السؤال الثاني: ما هو دور المحاسب العمومي في الرقابة على ميزانية بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الثالث: هل تعاني بلدية أولاد رشاش من ديون أو عجز في الميزانية؟
- السؤال الرابع: هل تواجه بلدية أولاد رشاش مشكل في تحصيل الإيرادات؟
- السؤال الخامس: كيف ساهمت الرقابة المالية في تجسيد التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال السادس: كيف تتم متابعة البرامج التنموية التي تباشرها بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال السابع: هل هناك حالات تم فيها رفض دفع نفقات إجراء مشاريع تنموية؟
- السؤال الثامن: ما هي هذه الحالات التي تم فيها رفض دفع النفقات؟

الملحق رقم 05: دليل المقابلة رقم 3

مقابلة جماعية مع:

1- السيد بوسالم عبد الحميد، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش.

2- السيد سعودي عنطر، نائب في المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش.

مكان المقابلة: مكتب رئيس المجلس الشعبي البلدي، بتاريخ 20 أبريل 2023 على الساعة 9:00.

الأسئلة:

- السؤال الأول: فيما تتجسد التنمية المحلية على مستوى البلدية؟
- السؤال الثاني: هل لبلدية أولاد رشاش الصلاحيات اللازمة في مجال التنمية؟
- السؤال الثالث: ما هو عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي في بلدية أولاد رشاش؟ وهل يتم اقتراح المشاريع من طرف المنتخبين؟
- السؤال الرابع: ما هو عدد الجلسات التي يعقدها المجلس؟ وما هو عدد المشاركين فيها؟
- السؤال الخامس: هل يشارك المواطنون في جلسات المجلس؟ إذا كان الجواب لا، ما هو السبب في ذلك؟
- السؤال السادس: هل يتم أخذ آراء المشاركين في الجلسات أثناء وضع اقتراحات المشاريع التنموية لتحسين مستوى التنمية في المنطقة؟
- السؤال السابع: هل يشارك المواطنون في إعداد المخطط البلدي للتنمية و انجاز المشاريع التنموية؟
- السؤال الثامن: ما هي مصادر تمويل المشاريع التنموية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال التاسع: هل يؤثر عدم امتلاك بلدية أولاد رشاش للموارد المالية الكافية على نوعية المشاريع التنموية المراد تحقيقها؟ إذا كان الجواب نعم، كيف ذلك؟
- السؤال العاشر: ما هي الصعوبات التي تواجه بلدية أولاد رشاش في أداء دورها التنموي؟

مقابلة مع السيد رشيد كزيز الأمين، العام لبلدية أولاد رشاش

مكان المقابلة: مكتب الأمين العام لبلدية أولاد رشاش، بتاريخ 20 أبريل 2023 على الساعة 11:30.

الأسئلة

- السؤال الأول: كيف يمكن القول أن بلدية أولاد رشاش قد حققت تنمية محلية بالنسبة لك؟
- السؤال الثاني: ما هي المشاكل التي تعاني منها بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الثالث: من يوجه التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال الثالث: هل يتم وضع البرامج و المشاريع التنموية من طرف الوصاية الإدارية؟
- السؤال الخامس: هل تقوم بلدية أولاد رشاش بالتخطيط؟ إذا كان نعم، ما هي مدة هذا التخطيط ومن يقوم بذلك؟
- السؤال السادس: هل انتهت البلدية من تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2022؟
- السؤال السابع: هل للتركيبة الديمغرافية للبلدية وكذلك خصوصية المنطقة اثر على التنمية المحلية؟
- السؤال الثامن: من خلال الاطلاع على وضعية المشاريع التي أقيمت على مستوى بلدية أولاد رشاش، تم ملاحظة أن هناك فترة طويلة بين تسجيل المشروع و تنفيذه قد تصل إلى أكثر من ثلاث سنوات، ما السبب في ذلك؟
- السؤال التاسع: ما هي معوقات التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش؟
- السؤال العاشر: ما هي اقتراحاتك لتحسين مستوى التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش؟



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية

أولاً: المصادر

1. الوثائق الرسمية:

❖ الدساتير:

- 1- دستور الجزائر لسنة 1963، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 1963.
- 2- دستور الجزائر لسنة 1976، المؤرخ في 20 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية، العدد 94 الصادر في 24 نوفمبر 1976.
- 3- دستور الجزائر لسنة 1989، المؤرخ في 22 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 1 مارس 1989.
- 4- دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82.

❖ القوانين والأوامر الرئاسية:

- 1- قانون رقم 21-16، المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100.
- 2- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2021.
- 3- القانون رقم 01-16، المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري 2016، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادر في 7 مارس 2016.
- 4- القانون رقم 10-11 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 37.
- 5- القانون رقم 08/90، المؤرخ في 07 افريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 15.
- 6- القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير، الجريدة الرسمية، العدد 5.
- 7- القانون رقم 24/67، المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 06، الصادر في 1967.
- 8- الأمر رقم 20-95، المؤرخ في 17 فيفري 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 39.

قائمة المصادر و المراجع

❖ المراسيم التنفيذية:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 94-216، المؤرخ في 23 جويلية 1994 المتعلق المفتشية العامة للولاية،
الجريدة الرسمية، العدد 48.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 94-215، المؤرخ في 23 جويلية 1994 يحدد أجهزة الإدارة العامة في الولاية
هياكلها، الجريدة الرسمية، العدد 48.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 92-78 المؤرخ في 22 فيفري 1992، يحدد اختصاصات المفتشية العامة
للمالية، الجريدة الرسمية، العدد 15.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، يحدد إجراءات إعداد مخططات
شغل الأراضي و المصادقة عليها و محتوى الوثائق المتعلقة بها، الجريدة الرسمية، العدد 26.
- 5- المرسوم 91-177 المؤرخ في 28 ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة
والتعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به، الجريدة الرسمية، العدد 26.

// المقابلات :

- 1- مقابلة مع رشيد كزيز الأمين العام لبلدية أولاد رشاش بتاريخ 20 أفريل 2023 على الساعة
11:30.
- 2- مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي " بوسالم عبد الحميد " بتاريخ 20/أفريل 2023 على
الساعة 9:00.
- 3- السيد سعودي عنطر، نائب في المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش، بتاريخ 20 أفريل
2023 على الساعة 9:00
- 4- مقابلة مع السيد " بوحزام عبد الناصر"، رئيس مصلحة المالية و المحاسبة، بتاريخ 18 أفريل
2023 على الساعة 11:00
- 5- مقابلة مع السيد " موسى سماعلي"، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش
بتاريخ 13 أفريل 2023 على الساعة 10:00

ثانيا: المراجع

./ الكتب:

- 1- المحمودي محمد سرحان علي، مناهج البحث العلمي، (صنعاء: دار الكتاب، ط3، 2019).
- 2- أمال، سمشة. الأداء البشري في الإدارة المحلية في الجزائر. الجزائر: مركز الكتاب الأكاديمي،
2019.

قائمة المصادر و المراجع

- 3- أوشن ،حنان ،القانون الإداري في جزئه الأول. الجزائر: دار اليازوري للنشر و التوزيع، ط1 (2011).
- 4- بن غضبان، فؤاد. التنمية المحلية ممارسات و فاعلون. عمان: دار صفاء النشر و التوزيع، ط1، 2015.
- 5- بوحوش والذنيات، محمد محمود. مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007)
- 6- بوضياف، عمار. الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: الجسور للنشر و التوزيع، ط2، 2007.
- 7- زيدان، جمال. إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع. الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014.
- 8- سعودي، محمد العربي. المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية البلدية 1516-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2011.
- 9- ماروك، عبد الكريم. المسير في شرح قانون البلدية الجزائري. عنابة: الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2013.
- 10- مجموعة من الخبراء. التنمية الريفية و المحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة و محاربة الفقر. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.
- 11- ملياني، صليحة. الوصاية الإدارية على المجالس الشعبية البلدية والولائية. الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2016.
- 12- نواف، كنعان. القانون الإداري. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع، 1993.
- 13- عبد القادر، محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002/2003)
- 14- عبد القادر، حنان. التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية-دراسة مقارنة. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016)،
- 15- عشي، علاء الدين. شرح قانون البلدية القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية . الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2011.
- 16- رشاد، احمد عبد اللطيف. التنمية المحلية. الإسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر، ط1، 2011.

قائمة المصادر و المراجع

- 17- شلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات، 1997.
- 18- غويني، العربي. إصلاح الإدارة المحلية كطريق لتحقيق التنمية في الوطن العربي "الجزائر أنموذجا". تلمسان: النشر الجديد الجامعي، 2016.
- // المقالات العلمية:
- 1- البرج محمد، " النظام القانوني المخطط البلدي للتنمية"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، م9، ع1، (جانفي 2023).
- 2- بهلوي فيصل، خويلة عفاف، "الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر-دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها"، مجلة المنهل الاقتصادي، م02، ع01 (جوان 2019).
- 3- بن بزة يوسف، فاتح زغادي، "التنمية المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع3، (جانفي 2017).
- 4- بن ناصر وهيبة، " التمويل المحلي و دوره في عملية التنمية المحلية"، مجلة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، م3، ع2، (جوان 2013).
- 5- بن صالح صالي، نور الدين حاروش، "كابدال كبرنامج نموذج لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، م10، ع01 (افريل 2019).
- 6- بلقيل نور الدين، الهاشمي بن واضح، "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كتمول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD)-دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج_للمسيلة-وفقا لمشاريع سنة 2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، ع8، (السنة الثامنة 2017).
- 7- براهي نصيرة، ناصر عبد القادر، "معوقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، م3، ع2، (ديسمبر 2018).
- 8- برسولي فوزية، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية، ع5، (جوان 2018).
- 9- دوبي بونوة جمال، "صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون، ع06، (جوان 2016).
- 10- مباركيه منير، "مساهمة التعاون الدولي لترقية مشاركة المواطن في التنمية المحلية في الجزائر- برنامج كابدال نموذج"، مجلة أبحاث، م06، ع02 (ديسمبر 2021).

قائمة المصادر و المراجع

- 11- موساوي أمال ،حياة قريشي ،" دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية ،م2، ع1، (افريل 2020).
- 12- حمر العين ربيع ،عبد العالي عبد القادر ،"برنامج كابدال للمشاركة الدولية لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة آفاق علمية،م14،ع01(مارس2022).
- 13- زعرور نعيمة، رأس وفاء و آخرون ،"التنمية المحلية و المشاركة الشعبية"، رماح البحوث و الدراسات ،ع(30) ،(أفريل 2019).
- 14- طالب حسن سهام ،يعقوب محمد ،"الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية "، مجلة مالك بن نبي للبحوث و الدراسات ،م2،ع1 (جوان2020).
- 15- طبوش احمد، "واقع التنمية المحلية بولاية بشار"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ،ع2 ،(ديسمبر 2017).
- 16- نور الهدى برنو، "آليات تنويع و ترقية مصادر التمويل المحلي "البلدية" بالجزائر و تحدياتها"، مجلة العلوم القانونية و السياسية ،م09،ع02،(جوان 2018).
- 17- فاطمة قوال ،" دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة لدور البلدية – "مجلة الفكر المتوسطي ،م11،ع10،(جوان 2022).

III. القواميس:

- 1- الخالدي، ابراهيم بدر شهاب ،معجم الإدارة ، الأردن ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،ط1، 2011.
- ### IV. المذكرات و الرسائل الأكاديمية:
- 1- موساوي راشدة ،إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر ما بين الواقع و التحديات –دراسة حالة بسكرة –، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2021/2020.
 - 2- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير ،2011/2010.
 - 3- فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية –دراسة حالة التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011.
 - 4- اقربن سمراء ،تفعيل دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2020/ 2019.

قائمة المصادر و المراجع

- 5- بدر الدين زيبيدي، دور مخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية في التنمية المحلية للبلدية حاسي خليفة بالوادي ما بين 2016 و 2020، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي: معهد تسيير التقنيات الحضرية ، 2020/2021.
 - 6- بومدين حليلة ، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم :كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2020/2021.
 - 7- كاميو جميلة ، بن طمطا عائشة ، الإطار القانوني للبلدية 10-11 وأثره على التنمية المحلية بلدية أدرار نموذجاً ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة احمد دارية أدرار: كلية الحقوق و العلوم السياسية 2020/2021.
 - 8- ناجمي الهاشمي ، دور البلدية في التنمية المحلية ، الهياكل القاعدية أنموذج ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة احمد دراية أدرار: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2017/2018.
 - 9- سوداني كلثوم ، خملاوي فتيحة ، النظام القانوني للإدارة المحلية في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة أدرار: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2013/2014 .
 - 10- عزيز محمد الطاهر ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009/2010.
 - 11- عشاب لطيفة ، النظام القانوني للبلدية في الجزائر ، مذكرة ماستر غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012/2013.
 - 12- شبلاوي العربي ، نجاوي مختار ، أهمية تنوع مصادر تمويل ميزانية البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية سيدي نعمان خلال الفترة من 2017 الى 2020 ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة بجي فارس بالمدينة :كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، 2021/2022.
 - 13- شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2010/2011.
- Ⅶ. المحاضرات:
- 1- عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة-د مولاي الطاهر:- كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2007/2008.
 - 2- نصير خلفه ، محاضرات في منهجية و تقنيات إعداد البحوث في العلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون تيارت: كلية الحقوق و العلوم السياسية .

قائمة المصادر و المراجع

- 3- الزهرة تيغزة ،مطبوعة مجموعة من المحاضرات في منهجية العلوم السياسية، جامعة الجزائر03 :كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2020 .
1/ . الوثائق غير المنشورة:
- 1- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية أولاد رشاش ،وثائق مقدمة من المصلحة التقنية أثناء الزيارة الميدانية بتاريخ 13أفريل 2023 .
- 2- مجموعة المشاريع التنموية المنجزة في بلدية أولاد رشاش ،وثائق مقدمة من المصلحة التقنية ومصلحة المالية والمحاسبة لبلدية أولاد رشاش أثناء الزيارة الميدانية في الفترة بين 10أفريل 2023 و18أفريل 2023.
- 3- الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد رشاش، وثيقة مقدمة من طرف الأمانة العامة لبلدية أولاد رشاش.



فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
66	اعتمادات المخططات البلدية لتنمية 2015-2022	1
89	الوضعية المالية و المادية لمخططات البلدية للتنمية لسنة 2015 و سنة 2017	2
90	وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018	3
91	وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019	4
93-92	وضعية المشاريع المسجلة في المخططات البلدية للتنمية لسنة 2020	5
94	وضعية المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية لسنة 2021	6
95	وضعية المشاريع التنموية المسجلة في المخطط البلدي لسنة 2022	7
98	وضعية المشاريع التنموية في إطار صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية من 2015 الى 2017	8
99	وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المسجلة لسنة 2018	9
100	وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية لسنة 2019	10
101	وضعية المشاريع المسجلة في إطار صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية لسنة 2020	11
102	المشاريع المقتطعة من ميزانية سنة 2017	12
103	المشاريع المقتطعة من ميزانية سنة 2018 و سنة 2019	13
104	مشاريع اقتطاعات سنة 2020	14
105	المشاريع المقتطعة لميزانية سنة 2021	15
105	المشاريع المقتطعة من ميزانية البلدية لسنة 2022	16
106	مقارنة عدد المشاريع المنجزة في إطار ميزانية البلدية، المخطط البلدي للتنمية و صندوق الضمان و التضامن في بلدية أولاد رشاش بين 2015 و 2022	17

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
81	خريطة التقسيم الإداري لولاية خنشلة	1
96	توزيع المشاريع التنموية المسجلة في المخططات البلدية للتنمية من 2015 إلى 2022 حسب المجالات	2
109	مقارنة بين عدد مشاريع التنمية الحضرية و التنمية الريفية حسب مصادر تمويل المشاريع في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022.	3



فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد رشاش	118
2	نموذج عن مقرر تسجيل عملية في المخططات البلدية للتنمية في بلدية أولاد رشاش	120-119
3	دليل المقابلة مع السيد " موسى سماعلي "، رئيس المصلحة التقنية لبلدية أولاد رشاش.	121
4	دليل المقابلة مع السيد " بوحزام عبد الناصر"، رئيس مصلحة المالية و المحاسبة .	122
5	دليل المقابلة جماعية مع السيد بوسالم عبد الحميد، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش والسيد سعودي عنطر، نائب في المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد رشاش	123
6	دليل المقابلة مع السيد رشيد كزيز الأمين، العام لبلدية أولاد رشاش	124



الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	ملخص الدراسة
1	مقدمة
12	الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية للبلدية والتنمية المحلية
13	تمهيد
14	المبحث الأول: ماهية البلدية
14	المطلب الأول: تعريف البلدية وخصائصها
14	الفرع الأول: تعريف البلدية
17	الفرع الثاني: خصائص البلدية
18	المطلب الثاني: التطور التاريخي للبلدية في الجزائر
21	المطلب الثالث: هيئات لبلدية في الجزائر
21	الفرع الأول: المجلس الشعبي البلدي:
25	الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي
27	الفرع الثالث: إدارة البلدية
31	المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية
31	المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية و مبادئها
31	الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية
34	الفرع الثاني: مبادئ التنمية المحلية:
35	المطلب الثاني: مجالات التنمية المحلية وأهم أهدافها
35	الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية
37	الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية
38	المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية
40	المطلب الرابع: عوائق التنمية المحلية

42	خلاصة الفصل
43	الفصل الثاني: آليات تفعيل العمل التنموي للبلدية في الجزائر
44	تمهيد
45	المبحث الأول: آليات تفعيل التنمية المحلية في الجزائر
45	المطلب الأول: الآليات القانونية
47	المطلب الثاني: الآليات المالية
47	الفرع الأول: الموارد المحلية الذاتية
52	الفرع الثاني: الموارد المحلية الخارجية
54	المطلب الثالث: الآليات التقنية والفنية
54	الفرع الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير:
56	الفرع الثاني: مخطط شغل الأراضي
57	الفرع الثالث: الوعاء العقاري لاستقبال المشاريع التنموية
58	المطلب الرابع: الآليات الإدارية
58	الفرع الأول: رقابة الهيئات المركزية:
60	الفرع الثاني: رقابة هيئات الولاية
63	الفرع الثالث: على مستوى البلدية
64	المبحث الثاني: البرامج والمخططات التنموية للبلدية في الجزائر
64	المطلب الأول: المخطط البلدي للتنمية
66	المطلب الثاني: البرامج القطاعية للتنمية
67	المطلب الثالث: البرامج و الصناديق المدعمة للإصلاحات الاقتصادية
69	المبحث الثالث: الشراكة المجتمعية كألية لتفعيل التنمية المحلية في البلدية
69	المطلب الأول: برنامج كابدال كألية لتفعيل التنمية في البلدية
71	المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في التنمية المحلية
73	المطلب الثالث المجتمع المدني كشريك في التنمية المحلية للبلدية
76	خلاصة الفصل
77	الفصل الثالث : التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش من 2015 إلى 2022

الفهرس العام

78	تمهيد
79	المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد رشاش
79	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن بلدية أولاد رشاش وأهم التجمعات العمرانية فيها
79	الفرع الأول: نبذة تاريخية عن بلدة أولاد رشاش
79	الفرع الثاني: التجمعات العمرانية في بلدية أولاد رشاش
80	المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لبلدية أولاد رشاش
80	الفرع الأول: الموقع الجغرافي
82	الفرع الثاني: الإطار الفيزيائي و الطبيعي لبلدية أولاد رشاش
83	المطلب الثالث: مؤهلات بلدية أولاد رشاش
84	المطلب الرابع: الهياكل القاعدية و المرافق العمومية ببلدية أولاد رشاش
88	المبحث الثاني: المخططات و المشاريع التنموية في بلدية أولاد رشاش من 2015 الى 2022
88	المطلب الأول: وضعية المشاريع المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية 2015-2022
97	المطلب الثاني: المشاريع التنموية لصندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية في بلدية أولاد رشاش خلال الفترة 2015-2022
102	المطلب الثالث: المشاريع المنجزة في إطار اقتطاعات ميزانية بلدية أولاد رشاش
107	المطلب الرابع: عوائق التنمية المحلية في بلدية أولاد رشاش
111	خلاصة الفصل
112	خاتمة
117	الملاحق
127	قائمة المصادر و المراجع
133	فهرس الجداول
135	فهرس الأشكال
137	فهرس الملاحق
139	الفهرس العام